

Distr.: General  
25 January 2005  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن  
جمهورية الكونغو الديمقراطية

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية  
الكونغو الديمقراطية، ووفقاً للفقرة ٦ من القرار ١٥٥٢ (٢٠٠٤)، أتشرف بأن أحيل طي  
هذا تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الصدد أكون ممتناً لو أن هذه الرسالة ومرفقها تُمينا إلى علم أعضاء مجلس  
الأمن وأصدرا بوصفهما من وثائق المجلس.

(توقيع) عبد الله بعلي

الرئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً

بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن

جمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن  
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) من فريق الخبراء المعني بجمهورية  
الكونغو الديمقراطية

يتشرف فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يحيل رفق هذا تقرير  
فريق الخبراء، وفقاً للفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه  
٢٠٠٤.

(توقيع) كاثي لين أوستن

(توقيع) جان لوك غاليه

(توقيع) ليون - باسكال سيودي

(توقيع) مويزي صو

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٧-١	مقدمة - أولا
٧	١٨-٨	المنهجية - ثانيا
٩	٢٥-١٩	معلومات أساسية - ثالثا
١٢	٣٨-٢٦	نطاق المشكلة - رابعا
١٢	٣٢-٢٦	ألف - توضيح حظر توريد الأسلحة
١٤	٣٨-٣٣	باء - لحة عامة
١٦	٩٣-٣٩	الطيران المدني - خامسا
١٦	٤٣-٣٩	ألف - معلومات عامة
١٨	٧٥-٤٤	باء - انتهاكات نظم الحظر والمجال الجوي
٢٨	٨٦-٧٦	جيم - سير العمل في مطار بوكافو - غوما
٣١	٩٣-٨٧	دال - الحاجة إلى بذل جهود إقليمية
٣٤	١٤٦-٩٤	الجمارك والمهجرة والشبكات التجارية - سادسا
٣٤	٩٧-٩٤	ألف - معلومات عامة
٣٥	١١٥-٩٨	باء - المنافع المتأتية عن السيطرة الواقعية على الحدود
٤٢	١٣٤-١١٦	جيم - الاحتكاكات التجارية التي تدعم الجماعات المحظورة
٤٨	١٤٦-١٣٥	دال - السيطرة على الإمدادات
٥٢	٢٠٩-١٤٧	الديناميات الداخلية والعوامل الخارجية - سابعا
٥٢	١٦٩-١٤٧	ألف - القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومحافظتي كيفو
٥٩	١٧٢-١٧٠	باء - دور بوروندي
٦٠	٢٠٩-١٧٣	جيم - الأزمة الراهنة في شمال كيفو والانتهاكات المرتبطة بها
٦٩	٢٢٤-٢١٠	تعاون الدول - ثامنا
٦٩	٢١٨-٢١٠	ألف - الدول المجاورة والأطراف الإقليمية الفاعلة
٧١	٢٢١-٢١٩	باء - الدول الأخرى
٧٢	٢٢٢	جيم - المنظمات الدولية والإقليمية
٧٢	٢٢٤-٢٢٣	دال - الأطراف الفاعلة غير الحكومية
٧٣	٢٥٨-٢٢٥	التوصيات - تاسعا
٧٣	٢٢٦	ألف - التوضيح وتوسيع النطاق
٧٣	٢٣٥-٢٢٧	باء - آلية الرصد

٧٦	٢٤٠-٢٣٦	.....	الطيران المدني	جيم -
٧٧	٢٥١-٢٤١	.....	نقاط المراقبة على الحدود والجوانب المالية	دال -
٨٠	٢٥٦-٢٥٢	.....	الاتجار بالأسلحة والانتهاكات	هاء -
٨١	٢٥٨-٢٥٧	.....	الجهود الثنائية والإقليمية والدولية	واو -

## أولا - مقدمة

١ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، فُرض حظر على توريد الأسلحة لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً، طُلب خلالها من جميع الدول، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تمنع توريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو أدوات ذات صلة بالأسلحة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو تقديم أي مساعدة أو مشورة أو تدريب متصل بالأنشطة العسكرية إلى جميع الجماعات الأجنبية والكونغولية المسلحة والمليشيات التي تعمل في مقاطعة كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وناحية إيتوري، وإلى الجماعات التي ليست أطرافاً في الاتفاق العالمي الشامل بشأن المرحلة الانتقالية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ - واستُثني من ذلك الإمدادات المخصصة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولقوات الجيش والشرطة الوطنية الكونغولية المندمجة، وكذلك المعدات غير الفتاكة المعدة للاستخدام في الأغراض الإنسانية أو لأغراض الحماية، وما يتصل بها من مساعدة وتدريب تقنيين والتي يُحظر بها مسبقاً الأمين العام عن طريق ممثله الخاص.

٣ - وفي قراره ١٥٥٢ (٢٠٠٤) جدد مجلس الأمن حظر توريد الأسلحة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، في ضوء عدم امتثال الأطراف لأحكام القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣).

٤ - وفي الفقرة ٥ من قراره ١٥٥٢ (٢٠٠٤)، جدد مجلس الأمن لفترة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ولاية فريق الخبراء الذي أنشئ في البداية عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). ولا يزال الفريق يسترشد بالنهج ذي المسارات الثلاثة الذي أجمله الأمين العام في تقريره الرابع عشر (S/2003/1098).

٥ - وتمثل ولاية الفريق، كما وردت في الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤). فيما يلي:

(أ) فحص وتحليل المعلومات التي تجمعها البعثة في سياق مهمة الرصد الموكولة إليها؛

(ب) جمع وتحليل جميع المعلومات ذات الصلة، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبلدان المنطقة، وعند الاقتضاء في بلدان أخرى، بالتعاون مع حكومات تلك البلدان، وذلك فيما يتعلق بتدفقات الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، فضلاً عن

الشبكات التي تمارس أعمالاً تنتهك التدابير المفروضة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)؛

(ج) النظر، حسب الاقتضاء، في سبل تحسين قدرات الدول المهتمة، وبخاصة دول المنطقة، ضماناً لفعالية تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، واتخاذ توصيات بما تنتهي إليه؛

(د) تقديم تقرير إلى المجلس، عن طريق اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، عن تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، مشفوعاً بتوصيات في ذلك الصدد؛

(هـ) إطلاع اللجنة على أنشطته بصورة متواترة؛

(و) أن يتبادل مع البعثة، حسب الاقتضاء، المعلومات التي قد تكون مفيدة في أداء مهمة الرصد الموكولة إليها؛

(ز) تزويد اللجنة في تقاريره بقائمة مؤيدة بالأدلة بالأشخاص الذين تبين أنهم انتهكوا التدابير المفروضة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) والأشخاص الذين تبين أنهم ساندوهم في هذه الأنشطة، لكي يتخذ المجلس مستقبلاً ما قد يلزم من تدابير.

٦ - وفي رسالته المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/750)، أبلغ الأمين العام رئيس مجلس الأمن بأن فريق الخبراء يتألف من كاثي لين أوستن، الخبيرة في مجال الاتجار بالأسلحة (الولايات المتحدة الأمريكية)، وجان لوك غالي، خبير الجمارك (فرنسا)، وليون - باسكال سيودي خبير الشرطة (الكاميرون)، وموزي صو، خبير الملاحة الجوية (السنغال). وساعد الفريق خبيران استشاريان هما وليام تشيرش وكريستيان ديتريش، بالإضافة إلى المساعدة التي حصل عليها من موظف للشؤون السياسية.

٧ - ويعرب الفريق عن امتنانه لما حصل عليه من دعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وللتعاون الذي لقيه منها، سواء في داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو في البلدان المجاورة، ويود أن يشكر على وجه الخصوص الممثل الخاص للأمين العام وليام ليسبي سوينغ. وقد تلقى الفريق معلومات ثمينة من بعثة الأمم المتحدة، لا سيما من مكاتبها في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن الدعم السوقي القيم من البعثة. ويشعر الفريق بالارتياح بشكل خاص للمساعدة التي قدمها له لواء كيفو التابع لبعثة الأمم المتحدة أثناء عمليات تفتيش المطارات التي قام بها في غوما وبوكافو. كما تلقى الفريق

أيضا مساعدة من عملية الأمم المتحدة في بوروندي، سواء من حيث المعلومات أو الدعم السوقي.

## ثانياً - المنهجية

٨ - أنتج الفريق بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، خلال فترة ولايته الأولى تقريراً (S/2004/551) ركز إلى حد كبير على العيوب الهيكلية المتأصلة وانعدام القدرات لدى الدول، مما جعل البيئة الإقليمية مؤاتية لتفريغ الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستقى الفريق جزءاً كبيراً من معلوماته من بعثة الأمم المتحدة، واختار التحقيق في بعض الحالات الخاصة والحوادث التي تدل على تواطؤ الحكومات المخورة وأفراد من أعضاء الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظراً لضيق الوقت، أُجل إجراء مزيد من التحقيق بشأن بعض الحالات لحين تجديد حظر توريد الأسلحة الذي كان متوقفاً بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وخلال فترة ولايته الثانية استطاع الفريق الاستفادة من استنتاجات سابقة وإجراء تحقيقات أكثر تفصيلاً بشأن انتهاكات حظر توريد الأسلحة، خاصة من خلال التركيز على الأطراف المفروض عليها الحظر وغيرها من الجهات المتلقية، فضلاً عن الشبكات السياسية والعسكرية التي تساعد تلك الجهات وتشجعها.

٩ - والمنهجية التي اعتمدها الفريق في هذا التقرير هي امتداد لمنهجية التقرير الأول. ونظراً لقصر فترة الثلاثة أشهر المتاحة لإجراء التحقيقات الميدانية، اختار الفريق الاستمرار في نهج الدراسات الإفرادية المتوازن والمتسم بطابعه التمثيلي، واستهداف مناطق حدودية معينة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في ناحية إيتوري ومقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. واختيرت الحالات الإفرادية الخاضعة للدراسة استناداً إلى موثوقية مصادر المعلومات، ووجود وثائق ثبوتية، أو شهود عيان. وهناك عدة حالات لم تحتتم بشكل يدعو إلى الارتياح، ولذلك أُسقطت من التقرير ريثما تُجرى بشأنها تحقيقات محتملة في المستقبل.

١٠ - ولتحقيق الكفاءة انقسم الفريق في عمله منذ البداية إلى مجموعتين مما سمح له بالالتقاء بمزيد من الجهات ليتسنى له جمع بيانات أوسع نطاقاً، وتغطية مجال أشمل. والتقت المجموعتان على فترات لتوحيد المعلومات، وتوفير المساعدة كل في مجال اختصاصه، وعقد لقاء رسمي مع حكومي أوغندا ورواندا.

١١ - وبالإضافة إلى ضيق الوقت، لا تزال التقييدات الأمنية للأمم المتحدة والصعوبات السوقية تشكل النطاق الجغرافي لتحقيقات الفريق. ولهذا الأسباب لم يتمكن الفريق من إجراء تقييمين ميدانيين رئيسيين، أحدهما على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، والآخر على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، حيث كان الفريق يود تقييم مناطق شاطئية معينة حول بحيرة تانغانيكاف.

١٢ - وكما حدث خلال فترة ولايته الأولى، استخدم الفريق أفضل تقديراته في تقييم المعلومات الواردة. وبذل وسعه للوفاء بأعلى المعايير المتاحة لهيئة غير قضائية فيما يتعلق بالأدلة. ولا يزال الفريق يعتبر أن المعلومات التي "لا تدع مجالاً للشك المعقول" هي معلومات محصلة على الأقل من ثلاثة مصادر أولية موثوقة ومستقلة، أو تطوعت تلك المصادر بتقديمها، أو معلومات محصلة من مصدرين يتصفان بنفس الصفات علاوة على ملاحظات الخبراء في الموقع. وفضلاً عن ذلك قضى الفريق القسط الأكبر من وقته في الميدان سعياً للحصول على المعلومات من مصادر أولية، ومعاينة واقع الحال وإجراء التقييمات بنفسه، والتفاعل، بمبادرة منه، مع الأطراف المعنية الخاضعة لحظر توريد الأسلحة، بما فيها زعماء القوات المسلحة للشعب الكونغولي، والقوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو، وجبهة القوميين ودعاة الاندماج، وحزب وحدة وسلامة أراضي الكونغو، واتحاد الوطنيين الكونغوليين في إيتوري، فضلاً عن قوات تحرير رواندا.

١٣ - وقد استفاد الفريق إلى حد كبير من تطوير نظام جديد لإدارة قواعد البيانات، يستند إلى النهج ذي الجوانب الثلاثة التالي: إدخال رمز للمصدر ونظام لتقييم المعلومات للسماح للفريق بالتتبع السري للمصادر والحكم على نوعية المعلومات التي يتم جمعها، على النحو الموصى به في عملية ستكهو لم المتعلقة بتنفيذ الجزاءات ذات الأهداف المحددة؛ إقامة نظام لتتبع الوثائق يخصص رمزا فريدا لتحديد هوية كل وثيقة، وبعد ذلك يُحتفظ بالوثيقة في الأرشيف الخاص بالفريق؛ ووضع قاعدة بيانات آنية لعناصر البيانات الرئيسية التي يمكن استخدامها كنظام لفهرسة المعلومات لتسهيل استخراج البيانات أو للبحث عن العناصر ذات الصلة من البيانات.

١٤ - ولدى استئناف أنشطته التقى الفريق بعدد من الوفود الحكومية في نيويورك، وزار عددا من العواصم الكبرى منها واشنطن العاصمة، وباريس، وبروكسل، ولاهاي، ولندن، وبريتوريا، بغية تعميق الوعي بحظر توريد الأسلحة وانتهاكاته، وتبادل الآراء بشأن مسائل



السياسات المتعلقة بمهمة الفريق، والدعوة إلى تنفيذ التوصيات التي قدمها الفريق في تقريره الأول. ويعرب الفريق عن امتنانه لما تلقاه من معلومات الدعم في الولايات المتحدة وأوروبا.

١٥ - ولعن فضل الفريق أن يكون التخاطب مع الحكومات متسما بروح المبادرة، فإنه استمر في التعامل معها وفقا لشروطها كلما أمكن ذلك. ولذا أعد الفريق استبيانات على نحو ما طلبته مثلا أوغندا ورواندا وجمهورية جنوب أفريقيا، عوضا عن تبادل الآراء والمعلومات من خلال الحوار المفتوح الذي هو أجدى.

١٦ - وتجاوز الفريق مع أفرقة أخرى للجزءات، لا سيما مع فريق الخبراء المعني بلبيريا، الذي تجاوز معه الفريق بشأن مسائل الطيران المدني. وهذا التلقيح المتبادل بالمعلومات استفاد منه فريقا الخبراء وسمح بدفع خطى التحقيقات في مجالات الاهتمام المشترك.

١٧ - في الفقرة ١٠ (ز) من قراره ١٥٣٣ (٢٠٠٤) طلب مجلس الأمن من الفريق أن يقدم إلى اللجنة قائمة بالأشخاص الذين تبين أنهم انتهكوا الحظر والأشخاص الذين تبين أنهم ساندوهم في هذه الأنشطة. وعملا بتكليفه، زوّد الفريق اللجنة بقائمه المؤقتة كي تقوم اللجنة ومجلس الأمن باتخاذ ما يلزم من تدابير أخرى.

١٨ - وكما ذكر أثناء اجتماعه الأولى مع لجنة الجزاءات المعقود في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، استخدم الفريق الوقت المتبقي بين موعد تقديم مشروع تقريره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ونهاية فترة ولايته في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لتوحيد استنتاجاته وإتاحة الفرصة للأشخاص والشركات بدفع التهمة عن أنفسهم، وإعطاء حق الرد للحكومات.

### ثالثا - معلومات أساسية

١٩ - لا تزال الأزمات الدورية التي تحظى في بعض الأحيان باهتمام إعلامي واسع تعكر صفو السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أزمات محدودة النطاق عسكريا، ولكن لها انعكاسات خطيرة على استقرار العملية الانتقالية برمتها. وبعد أحداث بوكافو التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، هُمّشت القوات الكونغولية المنشقة التابعة للجنرال لوران نكوندا والكولونيل حول موتيبوتسي غير أنها ما زالت تشكل خطرا محتملا. وكنتيجة مباشرة لذلك تمت تعبئة الوحدات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي كانت متمركزة خارج الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عجلة وأرسلت إلى منطقة الأحداث دون مشاورة مسبقة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودون قواعد اشتباك واضحة. وفي نفس الوقت أعادت البعثة بدورها ترتيب

نشر قواتها وأرسلت تعزيزات إلى محافظتي كيفو، مما كان له أثر سلبي على الأولويات في مجالات أخرى مثل برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع في إيتوري. وبسبب تفاقم عدم الاستقرار وانعدام الأمن، سارعت بعثة الأمم المتحدة إلى سحب مراقبيها العسكريين من المناطق الحساسة في الجزء الشرقي من البلد، مما قلل من قدرة البعثة على رصد الأوضاع في مناطق نائية ولكنها استراتيجية، وأدى ذلك إلى ندرة المعلومات التي يمكن أن تُفيد رصد الحظر على توريد الأسلحة. وأدت أزمة بوكافو إلى فترة من التوتر الملموس بين المنطقتين العسكريتين الثامنة والعاشرة، مما أسفر عن مناقشات وإلى التشرذم الداخلي لعدد كبير من السكان، وإلى أعمال عنف بين المجتمعات المحلية، وزيادة الاستقطاب الإثني.

٢٠ - وفي هذا السياق جدد مجلس الأمن لمدة سنة واحدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الحظر الذي فرضه على توريد الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قرار المجلس ١٥٥٢ (٢٠٠٤). وكذلك مُدّدت ولاية الفريق في نفس القرار لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وتزامن تجديد حظر توريد الأسلحة مع المناقشات المكثفة بشأن الولاية الجديدة للبعثة، التي تمخضت عن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ورحب الفريق باتخاذ هذا القرار الذي يدعو البعثة إلى دعم عمليات نزع سلاح المحاربين الأجانب الذين تقودهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى إقامة صلات مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي في مجال العمليات، بغية رصد تحركات المحاربين عبر الحدود بين البلدين وتثبيطها. وفي القرار نفسه، أعاد مجلس الأمن التأكيد على دور البعثة في مصادرة الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة وجمعها والتخلص منها حسب الاقتضاء.

٢١ - وعلى الرغم من زيادة عدد أفراد البعثة العسكريين في الوقت المناسب، لاحظ الفريق أن البعثة تلقت عددا من الجنود يقل بمقدار ٢٠٠ ٧ فرد عن المطلوب. وهذا النقص سيؤثر على قدرة البعثة على الاستجابة المناسبة للتحديات الكثيرة التي تواجهها، وعلى الأخص فيما يتعلق برصد حظر توريد الأسلحة. وقد زاد الاعتبارات السوقية تعقيدا بسبب العيوب والتأخيرات في نشر القوات الإضافية والعناصر المتقدمة، لا سيما في محافظتي كيفو وفي مقاطعة إيتوري.

٢٢ - وعلى الرغم من توقف العمليات القتالية المكشوفة في بوكافو منذ شهر حزيران/يونيه وانخفاض مستوى التوتر مؤقتا على طول الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه، فإن المذبحة التي وقعت في غوتومبا (بوروندي) في آب/أغسطس ٢٠٠٤ والتعليق

الموقت لمشاركة التحالف الكونغولي من أجل الديمقراطية، الذي استلزم تدخلا عاجلا من رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، يشكلان دليلا قويا على هشاشة السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ولا يزال الوضع الأمني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية مضطربا على أقل تقدير.

٢٣ - ولا تزال العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يُنتظر أن تُتوج بعقد انتخابات حرة ونزيهة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، متأخرة في مجالات تهم الفريق بشكل خاص، منها الاندماج العسكري، وعملية نزع السلاح والاندماج الاجتماعي، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإحراق المتعثرتان، وبرنامج مطعون فيه لترع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، والتأخير في جعل المجلس الأعلى للدفاع قادرا على أداء مهامه، وفي إصدار قوانين العفو العام، وبسط سيطرة الدولة على جميع أنحاء مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو.

٢٤ - وأهم الإنجازات التي تبعث على التفاؤل هي الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى توطيد السلام وعلاقات حسن الحوار في المنطقة، مثل اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، والزيارة التي قام بها وفد مجلس الأمن إلى رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤). وكذلك فإن الاتفاق الثلاثي المبرم تحت رعاية الولايات المتحدة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا، وإعمال 'آلية التحقق المشترك' التي وقّعت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) - على غرار آلية مماثلة أقيمت بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا في أيار/مايو ٢٠٠٤ - يشكلان تطورين إيجابيين آخرين تحققا بمبادرة ودعم من أعضاء المجتمع الدولي.

٢٥ - والتهديدات الأخيرة المتكررة التي أطلقها الرئيس الرواندي بأن قوات الدفاع الرواندية ستوجه 'ضربات موضعية' ضد مواقع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشكل نكسة كبيرة في مساعي تحقيق السلام الإقليمي. وسواء كان التهديد حقيقيا أو متخيلا، فإن كنشاسا أرسلت مزيدا من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ولاية شمال كيفو، التي زُج بها في الأعمال العدائية مع قوات متمردة تابعة للجيش الوطني الكونغولي السابق، مما أدى إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشرد أكبر عدد من السكان منذ بداية عهد الحكومة الانتقالية. وهذا التوتر المتصاعد على طول الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع رواندا، وبدرجة أقل

على الحدود مع أوغندا، يؤدي بدوره إلى استمرار انتهاكات حظر توريد الأسلحة، ويشكل تهديدا لعملية الإدماج الناجح للجيش التي طال العهد على بدئها والتي تُعد مطلباً أساسياً لاستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية برمتها.

## رابعاً - نطاق المشكلة

### ألف - توضيح حظر توريد الأسلحة

٢٦ - تعاني معظم الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية من انعدام سلطة الدولة وبالتالي انعدام القانون والنظام فيها. ويسمح هذا الفراغ للجماعات المسلحة والمليشيات في مقاطعة إيتوري وكذلك للشبكات السياسية للمصالح التجارية والعسكرية المترابطة في محافظتي كيفو. ممارسة سيطرتها كل على منطقة نفوذها. وحتى في المناطق التي تدين بما يشبه الولاء للحكومة الانتقالية في كينشاسا، فإن الأطراف السياسية والعسكرية المحلية الفاعلة تستعرض بين الفينة والأخرى عضلاتها العسكرية، أو تهدد بزعزعة استقرار العملية السياسية أو بدعم قوى خارجية متحالفة أو قوات عميلة لمنع قوات كينشاسا من التقدم. وتُندر سيطرة الدولة أيضاً على قوات الأمن فضلاً عن كوادرات الخدمة المدنية. ففي عدة مناطق، يتبع الجنود، الخاضعون من الناحية النظرية للقيادة العليا للجيش في كينشاسا، لأوامر محلية ويتصرفون وفقاً لما تمليه عليه ولاءاتهم ومصالحهم الشخصية.

٢٧ - وفي المناطق الأخرى التي يبدو أنها تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية بدرجة أكبر، ما زال الزعماء السياسيون والعسكريون الرئيسيون للأطراف الموقعة على الاتفاق الشامل والجامع بشأن المرحلة الانتقالية يمارسون سيطرتهم المستقلة على إقطاعات وقطاعات من الاقتصاد، ويصدرون الأوامر للجنود الموالين لهم، وينفذون القرارات المتعلقة بمشتريات الأسلحة وتخزينها ونقلها وتوزيعها، وهي الأسلحة الخارجة عن إطار سلسلة القيادة الموحدة.

٢٨ - ولهذه الحقائق السياسية والعسكرية أثرها على فعالية حظر توريد الأسلحة. فقد خلص فريق الخبراء إلى أنه، بالنظر إلى هذه التطورات فإن بنود حظر توريد الأسلحة التي أشار إليها القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) تخضع لضروب مختلفة من التفسيرات.

٢٩ - فعلى سبيل المثال، هل هو انتهاك للحظر إن قام قائد عسكري إقليمي، يخضع من الناحية النظرية لسلطة القيادة العليا في كينشاسا، باقتناء ما يزيد على ٣٠٠ بزة عسكرية بدون علم الجيش الموحد؟ وبالمثل هل يمكن اعتبار محافظ من محافظي الأقاليم، ينتمي لطرف من الأطراف الموقعة على الاتفاق الشامل والجامع، لكنه يوزع الأسلحة على المدنيين في

منطقة شمال كيفو الخاضعة لقرار الحظر من أجل تشكيل مجموعة مسلحة مناصرة له، أنه ينتهك قرار الحظر؟ وهل يمكن اعتبار شركة تدخل في شراكة مع جماعة مسلحة لغرض صريح وهو احتكار التجارة وتقاسم الأرباح، تنتهك هذا الحظر لمساعدتها طرفا خاضعا لقرار الحظر؟ وهل يكف حظر توريد الأسلحة عن استهداف قائد مجموعة مسلحة ما أن يُعين رسمياً للعمل في صفوف الجيش الموحد رغم مواصلته عملياته خارج تسلسل قيادة الجيش؟ وهل هو انتهاك إذا ما تم استيراد أسلحة إلى مناطق أخرى من مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية دون إبلاغ الجيش الموحد أو هياكل الحكومة الانتقالية مسبقاً بذلك، إذا كان معلوماً أن هذه الأسلحة قد تُنقل إلى المنطقة الخاضعة للحظر؟

٣٠ - وخلال المناقشات التي أجراها فريق الخبراء مع لجنة الجزاءات عند انتهاء ولايته الأولى في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وخلال جلسة الإحاطة التمهيدية التي عقدها مع اللجنة يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، شجع الفريق اللجنة على إعادة تقدير النطاق الجغرافي للحظر فضلاً عن أهدافه. وأعرب مجلس الأمن في قراره ١٥٥٢ (٢٠٠٤) عن نيته تعديل الأحكام الواردة في الفقرات ٢٠ إلى ٢٢ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) وجميع الأحكام الواردة في القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) أو وقف العمل بها، حسبما يقتضي الأمر، وقرر استعراض تلك الأحكام بصفو دورية، متيحاً بذلك لنفسه فرصة إعادة النظر في بنود قرار الحظر. وما زالت تلك الأحكام منطبقة.

٣١ - ويرى الفريق أن آلية الرصد لن تتعزز إلا إذا تولت القيادة العليا دون غيرها إصدار التراخيص وإبرام العقود المتعلقة بجميع الأسلحة والأعتدة العسكرية ذات الصلة التي يتم شراؤها وتوريدها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجميع أطراف الاتفاق الشامل الجامع ممثلة في القيادة العليا التي تعمل، من حيث المبدأ، بوصفها هيئة صنع القرار التابعة للجيش الموحد. ولن تؤدي القيادة العليا مهامها على أفضل وجه إلا إذا اهتمت في قراراتها بالمشورة التي يقدمها لها مجلس الدفاع الأعلى.

٣٢ - وإضافة إلى ذلك، لن يكون فرض مزيد من المراقبة على شحنات الأسلحة والعتاد العسكري الواردة مفيداً للحظر إلا إذا سُلمت جميع الشحنات إلى كينشاسا أولاً وتم جردها بشكل صحيح قبل أن تُشحن مرة أخرى لنقلها إلى أماكن أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظراً لخطورة الحالة الأمنية، وبالنظر إلى الحدود البرية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسعة بلدان أخرى، وانعدام سيطرتها على مجالها الجوي على نحو يكاد يكون كاملاً، فإنه من المناسب في هذه المرحلة تشديد الحظر المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُعرب الفريق عن قلقه بسبب الأنباء التي تلقاها بشأن شحنات الأسلحة التي

نُقلت إلى المناطق غير الخاضعة للحظر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل لومباشي حيث يوجد حضور صغير نسبياً لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدبلوماسية، وحيث تتزايد أعمال العنف. وهذه الغايات، ينبغي أن يطبق الحظر على كل إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، باستثناء القيادة العليا للجيش، على نحو ما ورد أعلاه، وكذلك بالنسبة للبعثة وإمدادات المواد غير الخطرة المستعملة للأغراض الإنسانية أو الوقائية كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣). واجتمع الفريق مع مكتب الرئيس في كينشاسا الذي التزم من الناحية المبدئية بهذا التوضيح المتعلق بحظر توريد الأسلحة، إذ أنه لا يمس بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية أو حقها في اقتناء الأسلحة للدفاع عن حياضها.

#### باء - لحة عامة

٣٣ - أثناء عملية التحقيق في حالات محددة لتوريد أسلحة وعتاد حربي إلى أطراف أو أراض خاضعة للحظر، جمع الفريق معلومات ووثائق تتعلق بالوسائل والطرق التي يستخدمها قادة الجماعات المسلحة والجماعات المسلحة الأجنبية والشبكات العاملة خارج نطاق الحكومة الانتقالية والهياكل العسكرية الموحدة لإمداد أجهزتهم العسكرية بأسباب البقاء.

٣٤ - وتماشياً مع الفقرة ١٨ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) التي طالب فيها مجلس الأمن "بأن تكفل الدول كافة عدم تقديم أي مساعدة مباشرة أو غير مباشرة، لا سيما المساعدة العسكرية أو المالية، إلى الحركات والجماعات المسلحة الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية"، يرى الفريق أن من بين الأمور التي تنتهك قرار حظر توريد الأسلحة تقديم أي شكل من أشكال الدعم التجاري أو المالي أو السوقي الذي يُسهم عن عمد في المحافظة على القدرة العسكرية لهذه الأطراف الخاضعة للحظر.

٣٥ - وداخل مقاطعة إيتوري ومحافظة كيفو، يُبقي السياسيون وبارونات الحرب المحليون قواهم وأجهزتهم الأمنية والمولين لهم خارج سيطرة الحكومة الانتقالية من خلال الإيرادات المطردة التي تُدرها الشبكات التجارية عبر الوطنية وإيرادات الحدود، وكذلك عن طريق السيطرة على الطرق التجارية والأسواق والسلع الأساسية والموارد الطبيعية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأمور التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الشبكات المصالح التجارية والسياسية لمسؤولين ورجال أعمال من دول مجاورة يساعدون على انتهاك الحظر ويحرضون عليه. وتجنّي الجماعات المسلحة، المتغلغلة إلى الداخل من البلد والتي تسيطر على إقطاعات أقل شأنًا، أرباحاً من الحواجز الطرقية والضرائب القسرية والعمل القسري فضلاً

عن صلاحها التجارية الصغيرة النطاق بالأطراف الفاعلة الخارجية نفسها. ورصد هذه الأنشطة ضروري لاستنباط الآليات الكفيلة بضمان تنفيذ نظام العقوبات الذي فرضته الأمم المتحدة تنفيذاً أفضل.

٣٦ - وقد وجد الفريق ما يتجاوز مجرد انعدام قدرة الدولة، ذلك أن تشابك المصالح والأهداف المشتركة على جانبي الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، هو الذي ييسر انتهاك حظر توريد الأسلحة. ولتسليط الضوء على هذه المشكلة، اختار الفريق التركيز على التحقيقات المتعلقة بالقطاعات الأولية الثلاثة التالية المرتبطة بإمدادات الأسلحة والدعم السوقي، وهي: الطيران المدني؛ والجمارك والهجرة؛ والتجارة الحدودية. فبينما تتم عمليات محددة لنقل الأسلحة بصورة متقطعة، يتلقى الفريق عادة معلومات عنها بعد وقوعها، فإن الشبكات التي تدعم هذه العمليات ما زالت نشطة. وليس من الأجدى توثيق أنشطتها الداعمة هذه فحسب، بل إن فهم كيفية عملها يتيح أيضاً إرشادات مفيدة لوضع توصيات تهدف إلى قطع الصلات المستخدمة في انتهاك الحظر. ويشكل عمل الفريق في قطاع الطيران المدني مثالا على هذه الحالة. وعلى حين يتطلب الأمر وجودا مكثفا للبعثة في المطارات الرئيسية من أجل الرصد الفعال لشحنات الأسلحة المنقولة جوا، فإن من شأن تقليل عدد الجهات التي تشغل الطائرات بصورة غير مشروعة يقلل من وسائل وفرص حدوث انتهاكات من هذا النوع.

٣٧ - وما أن تدخل الأسلحة أو المعدات العسكرية ذات الصلة بصورة غير قانونية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمكّن قوات التوزيع القائمة والتي يشرف عليها كبار أصحاب المصلحة والسياسيون والعسكريون الذين يعملون إما لفائدتهم الشخصية أو لفائدة الأطراف التي ينتمون لها من توزيع هذه الأسلحة والمعدات على نطاق أكبر على المستوى الشعبي. وتعمل شبكات التوزيع الداخلية هذه بغض النظر عن حملة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإحراق وعملية توحيد الجيش الوطني المستمرة. وركز الفريق في هذه المرحلة على الجهات الإقليمية التي تنتهك الحظر والتي ما زالت علاقاتها بالأطراف السياسية في كينشاسا قيد التحقيق.

٣٨ - ويؤدي توفير الأسلحة والتدريب والمؤن العسكرية داخليا لوحدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتمردة، وقوات الدفاع المحلية، والقوات العميلة، والجماعات والمليشيات الأجنبية المسلحة إلى الإيغال في حلقة مفرغة، بل إن وجود هذه الجماعات المسلحة يتخذ ذريعة لمعارضة دمج صفوف الجيش وقوات الشرطة وكمبرر بديهي للاحتفاظ بالهياكل شبه العسكرية. وتواصل الدول المجاورة بدورها استغلال المنطق القائل بأن لها الحق

في التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان مصالحها الأمنية الوطنية الخاصة. وعلى سبيل المثال، فإن أوغندا ورواندا أبرمتا اتفاقات أمنية مع قادة الجماعات المسلحة الموجودة في المناطق الخاضعة للحظر، وذلك بذريعة أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتمكن حتى الآن من نزع أسلحة القوات المتمردة. ويرى الفريق أن رصد وإنفاذ حظر توريد الأسلحة بقدر أكبر من الفعالية يمكن أن يقطع شوطا طويلا تجاه كشف هذه الاتجاهات وتوقيها.

## خامسا - الطيران المدني

### ألف - معلومات عامة

٣٩ - ثبت لدى الفريق أثناء ولايته الثانية أن الجماعات المسلحة في مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو ما زالت تتلقى مواد محظورة بطريق الجو. ويكتسي عنصر الطيران في مجال الاتجار بالأسلحة أهمية خاصة بسبب الصعوبة السوقية لنقلها بواسطة الطرقات داخل الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتوزع الجغرافي للأراضي التي تسيطر عليها مختلف الفصائل المسلحة. واحتمال اعتراض الأسلحة المنقولة برا أو عن طريق البحيرات أكثر منه عن طريق الجو لأن نقلها عن طريق الجو كثيرا ما يتم بصورة مباشرة بين المورد والأطراف المتلقية. ويمكن للطائرات أيضا أن تربط بصورة فعالة بين نقاط توريد الأسلحة في البلدان المجاورة مثل أوغندا أو رواندا، أو في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع الجبهات أو المعازل العسكرية للجماعات المسلحة، ومن بينها على سبيل المثال واليكال (شمال كيفو) أو مونغبوالو (إيتوري). وتستخدم الطائرات على هذا النحو للنقل الفوري لشحنات صغيرة من الأسلحة.

٤٠ - ويجعل العدد الهائل للمطارات وبعده العديد من مهام الطائرات، كما ورد في التقرير الأول للفريق، من الصعب على آلية رصد حظر توريد الأسلحة كشف هذه العمليات بالشكل الكافي. وما زال الفريق يتلقى معلومات مؤداها أن الجماعات المسلحة تزود على الدوام في المناطق الخاضعة لسيطرتها في مهام الطائرات معزولة أو عن طريق الشحنات التي تُرمى جوا في أماكن لا يستطيع الفريق حاليا التحقيق فيها بسبب القيود الأمنية أو السوقية المفروضة من جانب الأمم المتحدة. وتشير تقارير أخرى إلى أن الجماعات المسلحة تتلقى إمداداتها في مطارات ثانوية حيث لا يوجد عدد كاف من أفراد البعثة أو لا وجود لهم على الإطلاق.



٤١ - والطائرة التي عادة ما تُستخدم لنقل هذه الشحنات من الأسلحة هي الطائرة Antonov 2 ذات المحرك الوحيد، والطائرة Antonov 8 ذات المحركين، والطائرة Antonov 28 والطائرة Antonov 32، القادرة على الهبوط في مدارج للطائرات رديئة الصيانة أو مؤقتة. وتأكد لدى الفريق أن معظم الطائرات المستخدمة لانتهاك حظر توريد الأسلحة تستأجرها جهات تجارية في المطارات الرئيسية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في أوغندا وبوروندي ورواندا. وتستخدم الطائرة في المقام الأول لنقل السلع التجارية والركاب داخل محافظتي كيفو ومقاطعة إيتوري، مؤدية دورها المزدوج المتمثل في نقل المواد الخاضعة للحظر والتي يصعب عزلها بفحص أنماط التعامل. وعادة ما تكون هذه الجهات التجارية ضالعة في ممارسات أخرى غير قانونية مثل تحويل الطائرات عن وجهتها بصورة غير قانونية وتزوير بيانات الشحن واستخدام وثائق طائرات انقضت مدتها أو مزورة، مما يمكنها من العمل بتكاليف دون المستوى اللازم وتحقيق أقصى قدر من الأرباح. ونتيجة لذلك، فإن حالة الطيران في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني من الفوضى حيث لا يحترم إلا عدد قليل من الشركات منها معايير الطيران الدولية والقوانين الكونغولية.

٤٢ - وحاول الفريق الحصول على قائمة بجميع الطائرات المسجلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الوثائق ذات الصلة بها، بما في ذلك شهادات التسجيل وشهادات الصلاحية للطيران، وشهادات التأمين ووثائق أهلية الطيارين، التي ادعت شركات الطيران في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها في حوزة هيئة الطيران المدني في كينشاسا، كما هو متوقع عادة. وطلب الفريق الحصول على هذه المعلومة شفويا وكتابيا من رئيس هيئة الطيران المدني في كينشاسا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقال رئيس الهيئة للفريق إن الهيئة في "حالة من الفوضى" وأنه ليست لديه حاليا آخر المعلومات، خاصة ما يتعلق منها بالعمليات التي تتم في الشرق. ويعرب الفريق عن قلقه من أن هيئة الطيران المدني ليست على علم كاف بالطائرات التي تعمل في المنطقة الخاضعة للحظر.

٤٣ - ولاحظ الفريق خلال ولايته الثانية أن سلطات الدولة لم تحسن تنظيم ومراقبة المجال الجوي ومهابط الطائرات. وبدلا من ذلك فإن المناطق الخاضعة للحظر ما زالت تشكل ملاذا لشركات النقل الجوي والشحن الجوي العاملة بصورة غير مشروعة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية بتأييد من المسؤولين الموالين سواء لكينشاسا أو للسلطات المحلية أو للحكومات أجنبية. وما دام مسموحا للطائرات بالعمل في انتهاك لنظم منظمة الطيران المدني الدولي والنقل الجوي الوطنية، فإن هذه الظروف ستظل مواتية لتهرب الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وداخلها. وفي هذا الإطار، قام الفريق، بالاشتراك مع

الأفراد العسكريين التابعين للبعثة، بتفتيش شامل للمطارين الرئيسيين الموجودين في غوما وبوكافو شمال كيفو وجنوبها على التوالي. وقد اضطلع بهذا التفتيش كإجراء رادع لإنذار شركات النقل والمسؤولين، ولتحديد طبيعة مدى انتهاكات نظم الحكومة ومنظمة الطيران المدني الدولي، وللتحقيق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة.

## باء - انتهاكات نظم الحظر والمجال الجوي

٤٤ - قام الفريق بزيارة المطارات الرئيسية في المنطقة الشرقية الخاضعة للحظر، وهي بونيا وبيني وبوتيمبو وغوما وبوكافو. وتمكن الفريق من الحصول على بيانات يومية عن حركة الطيران من هذه المطارات تشمل جزءا هاما من حركة الطيران داخل المنطقة الخاضعة للحظر لأن معظم الطائرات التي تعمل في محافظتي كيفو ومقاطعة إيتوري تتمركز في مطارات أكبر. وإذا كان الفريق مهتما بالرحلات المنتظمة وغير المنتظمة على حد سواء، وبفحص أنماط النشاط المعتادة، فضلا عن الأنماط غير المعتادة، فقد ساوره القلق بصورة خاصة حيال الطائرات التي زورت المعلومات المتعلقة برحلاتها والتي هبطت في أماكن لم تعلن عنها بين أماكن إقلاعها وأماكن وصولها المقررة. ومن بين عدد هائل من الحالات التي وثقها الفريق، تمثل، الحالات التالية هذه المشكلة بشكل كاف، ومنها اثنتان تشكلان انتهاكا مباشرا لحظر توريد الأسلحة؛ بينما تجسد الثالثة انتهاكا لنظم الطيران الكونغولية.

## ١ - انتهاك الحظر: الإمداد بالبرازات العسكرية

٤٥ - دون الحصول على إذن مسبق بالهبوط، هبطت طائرة من طراز Yakovlev-(Yak) 40، المسجلة تحت رقم EK 88262 والمملوكة لشركة Simeron Enterprises LLC of Armenia، في مطار غوما الذي لا يدخل ضمن محطات الهبوط المجدولة لها، يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وكانت مسجلة في سجل وكالة الخطوط الجوية في غوما تحت اسم KABI International. وقدم طاقمها عقودا للفريق توضح أن الطائرة كان من المتوقع أن تُستأجر لشركة Aerofreight Congo في برازافيل اعتبارا من ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٤٦ - ووفقا لما ذكره رئيس إدارة التفتيش على سلامة الرحلات الجوية الأرمينية، سيروب كاربتيان، مُنحت طائرة Yak 40 الإذن بالطيران مقلعة من ييريفان إلى كينشاسا يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤. إذن رقم (41008060 DUVTCNK 2004). وشمل مخطط الرحلة محطات توقف أخرى في تركيا وسوريا والأردن ومصر والسودان. وغادرت الطائرة غوما صباح يوم ١٥ آب/أغسطس متجهة إلى كينشاسا حيث هبطت لأسباب تقنية، ثم منعها بعد ذلك سلطات المطار من المغادرة نظرا لعدم صلاحية رخصة الطيران. وتم اعتقال طاقمها

وظل أفراده تحت شكل من أشكال تحديد إقامة في كينشاسا حينما قابلهم فريق الخبراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٤٧ - وإلى جانب نقل الطائرة "آلة لصنع منتجات المكرونه" و "رفوف معدنية" كما هو مبين في سجل الشحنات في الطائرة الذي قدمه الطاقم إلى الفريق، كانت تحمل أيضا بيزات عسكرية لم يُعلن عنها وقطع غيار للطائرات من طراز Antonov. وكان ضمن الإرسالية التي فحصها فريق الخبراء ما يزيد على ٣٠٠ بزة باللون الأخضر الفاتح خيطت على الكم الأيسر منها شارة تحمل المختصر "FAC". وهذا المختصر كناية على القوات المسلحة الكونغولية، أي الجيش الكونغولي السابق، وما زال من الممكن العثور على هذه الشارة على بيزات العديد من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٨ - وسُلمت هذه البيزات إلى جهة خاضعة للحظر دون إبلاغ القيادة العليا للجيش في كينشاسا أو موافقتها على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هذه البيزات موجهة للجنرال أبيدي قائد المنطقة العسكرية الثامنة الذي لم يُخبر قيادته العسكرية بها في وقت تصاعدت فيه حدة التوتر بين المنطقتين العسكريتين الثامنة والعاشره. وبتصرف الجنرال أبيدي خارج هيكل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الموحد، يكون قد انتهك حظر توريد الأسلحة، شأنه في ذلك شأن الشركة المورد Simeron. هذا ويواصل فريق الخبراء التحقيق فيما إذا استخدمت شركات غير قانونية اسم KABI International في مسعى لإخفاء هويتها.

٤٩ - وأشرفت الشرطة العسكرية، التي تأتمر بأوامر الجنرال أبيدي، على إفراغ الشحنة غير المعلن عنها. وتسببت هذه البيزات العسكرية في نشوء جدال حينما اكتشف وصولها في وقت لاحق ضباط المخابرات العسكرية التابعون للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والذين يعملون لحساب القيادة العليا. وحصلت هذه القيادة على بعض العينات وأحالتها في وقت لاحق إلى رئاستها في كينشاسا. ورافق العدد المتبقي منها إلى مكان آخر في ظروف مريبة جنود تابعون للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وخاضعون لقيادة الجنرال أويدي. ووفقا لأقوال الطاقم، بقي أحد ممثلي شركة Simeron على متن الطائرة مع البيزات العسكرية لعقد مزيد من الصفقات التجارية لفائدة هذه الشركة في غوما. وأضاف أفراد الطاقم قائلين إن ممثلا آخر لشركة Simeron، يوجد في غوما، كان لديه معلومات عن الطلبية الأصلية الخاصة بهذه البيزات العسكرية. وحينما استجوب فريق الخبراء الجنرال أبيدي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أشار إلى أن مكتبه كان هو الجهة المقرر أن تستفيد من هذه البيزات لكنه ادعى بأنه لم يكن على علم مسبق بها ولذلك فإنه احتفظ بها في مخزن

للتخفيف من حدة التوترات حول تسليمها. وعان فريق الخبراء هذه البزات، وبعضها كان لا يزال في أغلفته، وذلك في مقر قيادة الجنرال أبيدي في غوما.

٥٠ - ولقي ضابط المخابرات العسكرية الذي اكتشف أن البزات العسكرية كانت موجودة على متن الطائرة Yak 40، الكابتن ديزيري نتومبا، رئيس وحدة الاستخبارات العسكرية الثامنة، الذي يعمل تحت القيادة المباشرة لكينشاسا، فضلا عن نائبه، الكابتن باسكال كامبيره، مصرعهما بعد إطلاق الرصاص عليهما في غوما في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وما زال تحقيق للمخابرات العسكرية عن هذه المسألة جاريا حينما قابل فريق الخبراء سلطات كينشاسا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لكن السلطات المسؤولة عن هذه القضية أحرقت الفريق أن الضابطين يرجح أنهما قتلا بناء على أوامر من قيادة المنطقة العسكرية الثامنة، ليس فقط بسبب اكتشافهم البزات العسكرية لكن أيضا لأنهما كانا على اطلاع بتفاصيل مربية أخرى عن الطائرة.

٥١ - والطائرة Yak 40 مملوكة لشركة Simeron Enterprises، وهي شركة أرمنية تعمل بتجارة فائض الإمدادات العسكرية، وعنوانها المسجل هو Rue Karmir Banaki, base 7, ville d'Abovian, Armenia. وتوجد أسماء وهوية أفراد الطاقم المسؤول في محفوظات فريق الخبراء للرجوع إليها مرة أخرى عند الحاجة. وأوضح مدير شركة Simeron في أرمينيا، أ. أفيتسيان، في تبادل للرسائل بالبريد الإلكتروني مع الفريق، أن البزات الرسمية هذه كانت موجهة لشركة Luft Cargo، ويوجد شعار شركة Simeron Enterprises في ظهر هذه البزات وأن الشارة الزرقاء الموجودة على الكم الأيسر منها وهي FAC كناية عن "Federal Aviation Center" (مركز الطيران الاتحادي). وعلاوة على ذلك، أشار سيروب كاريتيان من إدارة التفتيش على سلامة الطيران الأرمنية في إيضاح خطي له أن تحقيقا داخليا لم يكشف سوى عن ٣٠ بزة غير عسكرية كانت على متن الطائرة وأنها كانت موجهة للموظفين التقنيين لشركة Luft Cargo، وأن شعار FAC يشير إلى "Federal Aviation Center". إلا أن الفريق فحص هذه البزات في غوما وتأكد لديه أن ما قيل عنها غير صحيح.

٥٢ - وأحير السيد أفيتسيان الفريق أيضا بأن السلطات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تستجب لأي طلبات رسمية صادرة عن الحكومة الأرمنية أو شركته بشأن وضع الطائرة أو التهم الموجهة لطاقمها.

٥٣ - وتحتفظ شركة Simeron بمكتب في 46 Avenue Tombalbaye في كينشاسا وكانت تُشغل طائرة ثانية، من طراز Antonov 2، مسجلة تحت رقم EK-02301. وللطائرتين المذكورتين سجل تاريخي من الطيران في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعلن الطاقم في بيان

موقع له أن هذه الطائرة من طراز Antonov 2 كانت تتخذ من غوما مقرا لها. ولم يعثر فريق الخبراء على أي أدلة على هذا القول لكن تأكد لديه أن الطائرة قد وصلت إلى مطار غوما قادمة من الخرطوم يوم ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وكانت مسجلة في سجل وكالة الخطوط الجوية تحت اسم Luft Cargo. وتبين من بحث سجلات حركة الطيران اليومية في غوما أن هذه الطائرة استمرت في رحلتها من غوما إلى واليكال تحت اسم KABI International إلى أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٤. غير أن فريق الخبراء لم يتمكن من تحديد الموقع التي توجد به حاليا الطائرة Antonov 2.

٥٤ - وإضافة إلى ذلك، يقوم الفريق بالتحقيق في عملية هبوط مريية لطائرة من طراز Yak 40 (EK-88262) مملوكة لشركة Simeron في مطار كيسنغاني يوم ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤. ووفقا لما ذكره السيد كاريتيان، فإن الطائرة قامت بهبوط تقني في طريقها إلى بوانت نوار ووصلت وليس على متنها أي شحنة إلى كيسنغاني في هذا التاريخ.

## ٢ - انتهاك المجال الجوي: تفادي اصطدام مع طائرة للبعثة بالكاد

٥٥ - لاحظ الفريق الحركة الكثيفة للطائرات بين عنيتي في أوغندا ومطارات بونيا وإسيرو وبيني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشملت هذه الرحلات بالدرجة الأولى خدمات ركاب منتظمة وغير منتظمة وعمليات تجارية وعمليات توريد شحنات من أجل المساعدة الإنسانية. وكانت الرحلات بين بيني وإسيرو محل شبهة إضافية في أن تكون محملة بشحنات محظورة لأنها تتجنب الامتثال لقواعد الجمارك والهجرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق الطيران المباشر من أوغندا إلى هذه المطارات، التي ليست مؤهلة لاستقبال رحلات دولية. كما وجد الفريق حالات لطائرات وصلت من أوغندا منتهكة أنظمة المجال الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٦ - فعلى سبيل المثال، كادت طائرة تابعة لشركة إير نافيت من طراز أنتونوف ١٢، وتحمل العلامة 3C-AAG، أن تصطدم أثناء الطيران بطائرة للأمم المتحدة انطلقت من بونيا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ولم تمثل الطائرة التابعة لشركة إير نافيت، التي كانت محلقة دون جهاز الإرسال الجواب الذي يتطلبه تشغيلها في المجال الجوي الخاضع للمراقبة الجوية على ارتفاع كبير، لإجراءات الحركة الجوية حين الدخول إلى المجال الجوي الكونغولي فوق نقطة الإبلاغ سيبكي في طريقها من عنيتي إلى إسيرو. وقدمت شركة إير نافيت توضيحات للفريق عما حدث، بما في ذلك خطة الطيران وتقريراً عن الرحلة وبيانا خطيا من الطيار المسؤول عن قيادة الرحلة. وخلص الفريق إلى أن بعض التفاصيل الرئيسية في هذه الوثائق، مثل توقيت الرحلة والإجراءات التي اتخذها الطيار، غير دقيقة، حسب تحقيقات

البعثة ومراقبي الحركة الجوية. وتبرهن هذه الحالة على أنه لا يمكن مراقبة المجال الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل سليم إلا إذا رغب طاقم كل طائرة في الاتصال بالمراقبين الجويين واتباع إجراءات الطيران المعمول بها. ومن الواضح أنه بإمكان أي شخص يسعى لانتهاك الحظر المفروض على الأسلحة أن يخالف هذا النظام.

### ٣ - المطارات الخاصة: المستخدمة في انتهاك أنظمة دخول جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٧ - أثبت الفريق بالوثائق وصول رحلات دولية إلى مطار بيني - واغيني المملوك ملكية خاصة، مما يمثل انتهاكا لأنظمة الجمارك والهجرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، وصلت طائرتان من طراز أنتونوف ٢٦ مسجلتان تحت العلامتين 9Q-CEZ و 9Q-CMJ وتمتلكهما شركة الخطوط الجوية غلوريا الكائن مقرها في بيني، من الخرطوم في السودان، في ٢٨ أيار/مايو و ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤ على التوالي. وحاول الفريق عدة مرات الحصول على معلومات من شركة الخطوط الجوية غلوريا بخصوص هاتين الرحلتين، بما في ذلك خطتا الرحلتين، وبيانا الشحنه وشهادتا تسجيل الطائرتين، لكن دون جدوى. غير أن أحد موظفي شركة غلوريا أبلغ الفريق بأن الطائرة التي وصلت في ٢٨ أيار/مايو قد عبرت القاهرة وجوبا السودان، وكان على متنها حوالي ٣٠ راكبا من أوكرانيا والاتحاد الروسي، فضلا عن قطع غيار للطائرات. وحسب إفادة هذا الموظف، كانت الطائرتان اللتان وصلتا إلى بيني جزءا من خطة شركة غلوريا لزيادة حجم أسطولها من الطائرات، الذي ادعى أنه سجل فعلا بصورة مؤقتة تحت العلامة 9Q (جمهورية الكونغو الديمقراطية) لتيسير العمليات فوراً بعد الوصول. وزعم سيرجي لاكتانوف، رئيس شركة الخطوط الجوية غلوريا، أن الطائرة الثانية التي وصلت إلى بيني من الخرطوم، المسجلة تحت العلامة 9Q-CMJ لم تكن تابعة لشركة الخطوط الجوية غلوريا، رغم تسجيلها بهذا الشكل في سجلات وكالة الخطوط الجوية في بيني. ولا يزال الفريق يحقق في القضية، ويعرب عن قلقه إزاء عدم المراقبة الدقيقة لعمليات الدخول إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب إدارة المطار، وبالتالي إثارتها الشبهات لشبهة التواطؤ للتحايل على عدم التعرض للجزاءات.

٥٨ - وسجلت رحلتان دوليتان أخريان وصلتا إلى مطار بيني - واغيني المملوك ملكية خاصة، منتهكتان بروتوكولات الجمارك والهجرة، تحت اسم شركة بايلوت إير من جنوب أفريقيا. فقد وصلت الطائرتان، وهما من طراز LET 410، ومسجلتان في سوازيلند تحت العلامتين 3D-ERS و 3D-ETY، إلى بيني قادمتين من الخرطوم في ٧ و ٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ على التوالي. ثم توجهت الطائرتان إلى كينشاسا بعد يوم واحد من وصولهما إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

#### ٤ - أرقام التسجيل غير الصحيحة: وسيلة سهلة لإخفاء الأنشطة غير القانونية

٥٩ - تشغل شركة طيران إيغل أربع طائرات في بوكافو وغوما. وتتخذ طائرتان من طراز أنتونوف ٢٨ من مطار بوكافو قاعدة لهما، وهما مسجلتان في رواندا تحت العلامتين 9XR-KI و 9XR-KV. فيما تتخذ طائرة أخرى من طراز أنتونوف ٢٨، مسجلة في بوروندي تحت العلامة 9U-BHR، وطائرة أخرى من طراز Let 410، مسجلة في الكونغو تحت العلامة 9Q-CEU، من مطار غوما قاعدة لها. وخلال التحقيقات التي أجراها الفريق، وثق تسجيلًا مزورًا للطائرات وعدم وجود شهادات عن صلاحية الطيران لطائرتين، مما أثار مزيدًا من التحفظات بشأن الطابع القانوني لأنشطة الطائرات.

٦٠ - وسجلت الطائرة التي من طراز 9U-BHR في بوروندي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حسب الوثائق التي قدمها مشغل الطائرة إلى الفريق. أما اسم المالك، كما يرد في الوثائق، فهو سافران بافلو، ويمكن الاتصال به على عنوان شركة كيفو إير في بوجومبورا. غير أن مدير هذه الشركة طلب من السلطات البوروندية إلغاء تسجيل هذه الطائرة بعد أن رفض مشغلوها تسليمها إلى شركة كيفو إير لدى وصولها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للاتفاق الأولي. وحسب الوثائق التي قدمتها الوكالة البوروندية لخدمات الملاحة الجوية إلى الفريق، ألغى تسجيل هذه الطائرة من طراز أنتونوف ٢٨، ذات العلامة 9U-BHR، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مما يجعل استمرار شركة إيغل أفييشن في استخدام هذه الطائرة أمرا غير قانوني.

٦١ - كما سجلت طائرة أخرى من طراز أنتونوف ٢٦، استأجرتها شركة طيران مانغو مات من شركة الخطوط الجوية فولغا أتلانتيك، بصورة غير قانونية تحت العلامة 9U-BHR. ووصلت الطائرة إلى ببني من أوكرانيا عن طريق الخرطوم في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وجرى تشغيلها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بهذه العلامة المزورة إلى حين حصولها على تسجيل كونغولي جديد، تحت العلامة 9Q-CAW، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر وأعيد طلاؤها في مطار غوما.

٦٢ - وحصل الفريق على وثائق متعلقة بطائرة من طراز Let 410 تابعة لشركة طيران إيغل، مسجلة تحت العلامة 9Q-CEU، بما في ذلك شهادة تسجيل الطائرة وشهادتي ترخيص بالعمل إثباتا لصلاحية الطائرة، إحداهما موقعة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وصالحة لغاية وصول الطائرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والثانية صالحة في الفترة ما بين ١١ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتبعًا لذلك، لم يكن للطائرة شهادة حالية بأنها صالحة للطيران، وبالتالي فإن عملها في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان غير قانوني. ولاحظ

الفريق كذلك أن مالك الطائرة غيّر في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ اسم هذه الشركة البلجيكية من Air Océan Indien ليصبح MadAfrica Distribution. كما عدل وضع الشركة ليسمح لها بشراء معدات وعتاد عسكري.

## ٥ - استفادة الجماعات المسلحة من الطائرات

٦٣ - تتخذ معظم الطائرات العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية مقراً لها في مراكز حضرية آمنة نسبياً مثل بوكافو وغوما وبيني وبونيا. وقلما تتوقف هذه الطائرات، أثناء قيامها بعملياتها التجارية، في الأراضي المتنازع عليها والواقعة تحت سيطرة الميليشيات أو غيرها من الجماعات المسلحة لمدة تزيد على ما يتطلبه إتمام تحميل الشحنات أو تفريغها بسبب انعدام الأمن.

٦٤ - وكثير من الميليشيات والجماعات المسلحة لا تستفيد من النقل الجوي إلى المدى الذي ترغب فيه. ومن الأمثلة على ذلك جماعة إيتوري المسلحة، المسماة القوات المسلحة للشعب الكونغولي/التجمع الكونغولي من أجل السلام والديمقراطية، التي تسعى إلى ربط مواقعها العسكرية القوية المتفرقة عن طريق النقل الجوي وإلى تعزيز قدراتها في مجالي الاستيراد والتصدير. وعلم الفريق أن المدير المشارك لشركة KABI الدولية، وهي شركة طيران مسجلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مذكورة في قضية سيميرون المشار إليها أعلاه، ناقش مع القوات المسلحة للشعب الكونغولي/التجمع الكونغولي من أجل السلام والديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إمكانية اتخاذ أرو، حيث يوجد مقر تلك القوات، قاعدة لإحدى الطائرات. وقام السيد مالك كارين، بصفته مديراً مشاركاً لشركة KABI ورئيساً لعملياتها في أوغندا، بزيارة إلى أرو وأروا، واجتمع بالقوات المسلحة للشعب الكونغولي/التجمع الكونغولي من أجل السلام والديمقراطية. ولا يعرف الفريق الوضع الحالي لهذه المفاوضات، غير أنه سيرصد تطورات الموضوع. ويساور الفريق القلق إزاء ما قد يؤدي إليه اتخاذ أرو قاعدة للطائرة من تمكين القوات المسلحة للشعب الكونغولي/التجمع الكونغولي من أجل السلام والديمقراطية، من تلقي إمدادات من الأسلحة حتى لو قيدت سبل وصولها برا إلى البلدان المجاورة في المستقبل.

## ٦ - انتهاك الحظر: بنقل الميليشيات

٦٥ - أصبحت بعض الطائرات تعرف بنقلها للأسلحة والجنود وجماعات الميليشيات. ومن بينها طائرة من طراز أنتونوف ٨ تعمل تحت علامة تسجيل ليبيرية مزورة هي EL-WVA، وهي تابعة لشركة طيران البحيرات الكبرى (Compagnie Aérienne des Grands Lacs). ففي



١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نقلت الطائرة ١٠ من أفراد ميليشيا تابعة لاتحاد الوطنيين الكونغوليين من بونيا وأمنت رحلة العودة إلى غوما. غير أن سجلات وكالة الخطوط الجوية في غوما بينت أن الطائرة قد توقفت في واليكالي قبل عودتها في نهاية المطاف إلى غوما. وكشف الفريق عن هوية أفراد الميليشيا العشرة الذين سجلت أسماءهم رسمياً في مطار بونيا بوصفهم طلاباً. وبالنظر إلى الإجراءات المتخذة لإخفاء الهوية الحقيقية للركاب، فضلاً عن وجهتهم التالية، يرى الفريق أن رحلة شركة طيران البحيرات الكبرى تنتهك الجزاءات المفروضة على الأسلحة. وبعد مزيد من التحقيقات في أنشطة هذه الشركة، قدم الفريق إلى المسؤولين في وكالة الخطوط الجوية الوثائق المزورة للطائرة التي حصل عليها من ممثلي الشركة. كما أطلع الوكالة على أن البادئة "EL" التي كانت تستعملها في التسجيل غير صحيحة. وبناءً على ذلك أوقفت الوكالة الطائرة عن العمل.

#### ٧ - صلة شركات طيران مشتبه فيها بسماسرة سلاح دوليين

٦٦ - كرّس الفريق جهوداً كبيرة لتوثيق أنشطة شركتي طيران مرتبطين ببعضهما البعض ومقرهما في غوما، وهما شركة الأعمال التجارية للبحيرات الكبرى (Great Lakes Business Company)، وشركة طيران البحيرات الكبرى (Compagnie Aérienne des Grands Lacs)، ويديرهما معاً رجل أعمال بارز من غوما موالٍ للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وهو دوغلاس مبانو. وتشغل الشركتان كلتاها طائرات سبق أن ألغى تسجيلها بسبب الاشتباه في ضلوعها في انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة الليبرية. واتصل الفريق، عند اكتشاف هذه الطائرات، بفريق الخبراء المعني بليبريا للعمل المشترك على مواصلة تحقيقه.

٦٧ - وذكر العديد من المصادر التي أجرى الفريق مقابلات معها أن الطائرات التي تشغلها هاتان الشركتان ذات صلة بشبكة سمسار الأسلحة فكتور بوت الذائع الصيت دولياً، من خلال أحد وسطائه الذين يستخدمهم كواجهة، وهو ديميتري بوبوف. كما أن سجل ملكية طائرات الشركتين كليهما وتسجيلها يؤكد أيضاً هذه الصلة. وقال السيد مبانو للفريق إن السيد بوبوف كان الجهة التي تمده بقطع غيار الطائرات لكنه رفض مواصلة الحديث عن هذه الصلة. وتطوع رجال أعمال أجرى معهم الفريق مقابلات، ممن يستأجرون طائرات السيد مبانو لنقل شحنات، بالقول إن السيد بوبوف كان جزءاً لا يتجزأ من إدارة عمليات شركة البحيرات الكبرى للأعمال التجارية وشركة طيران البحيرات الكبرى، وأهم كثيراً ما كانوا يتفاوضون مباشرة مع السيد بوبوف بشأن مسائل متصلة باستئجار طائرات شركة البحيرات الكبرى للأعمال التجارية، حتى عند وجوده في دولة الإمارات العربية المتحدة أو الاتحاد الروسي.

٦٨ - وتشغل شركة البحيرات الكبرى للأعمال التجارية حالياً أسطولاً من خمس طائرات: اثنتان من طراز أنتونوف ٣٢ مسجلتان تحت العلامتين 9Q-CMG و3C-QQT، وطائرة من طراز أنتونوف ١٢ مسجلة تحت العلامة 9Q-CGQ، وطائرتان من طراز أنتونوف ٢ مسجلتان تحت العلامتين UN-79954 وEX-70306 .

٦٩ - وأسر السيد مبانو إلى الفريق بالقول إنه ألغى تسجيل الطائرة من طراز أنتونوف ٣٢، التي تحمل الرقم المسلسل ١٤٠٧، وتحمل مؤخرتها رقم التسجيل 3C-QQT. وكانت الطائرة قد عُلق تسجيلها من غينيا الاستوائية رسمياً في شباط/فبراير ٢٠٠٢، إلى جانب سبع طائرات أخرى مسجلة باسم طيران CET، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، بعد أن ربط تقرير لفريق الخبراء المعني بليبيريا بين الشركة وشبكات تنتهك الجزاءات. وقبل أن تسجل الطائرة في غينيا الاستوائية في أيار/مايو ٢٠٠١، كانت قد سجلت في جمهورية أفريقيا الوسطى باسم San Air General Trading، وقاعدتها أيضاً في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وحدد فريق الخبراء المعني بليبيريا شركة طيران CET وشركة San Air General Trading كليهما باعتبارهما مرتبطين بالسيد بوت.

٧٠ - وعلاوة على ذلك، أسر السيد مبانو بالقول إن طائرته المسجلة في كازاخستان تحت العلامة UN-79954 قد ألغى تسجيلها. وهناك ما يدفع الفريق إلى الاعتقاد بأن طلاء علامة في مؤخرة الطائرة مكنها من تمويه عملياتها وكأما رحلات لبعثة الأمم المتحدة، مما قد يفسر العديد من الأنباء التي تلقاها الفريق من مصادر غير أوساط الطيران عن رحلات جوية وعمليات توريد أسلحة مشتبه فيها منسوبة إلى الأمم المتحدة.

٧١ - وحصل الفريق على وثائق عن الطائرة من طراز أنتونوف ١٢ المسجلة تحت العلامة 9Q-CGQ، مما بين بأن الطائرة كان مؤمناً عليها تحت اسم شركتين، أولاهما في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تحت اسم شركة البحيرات الكبرى للأعمال التجارية، وعنوانها: صندوق البريد ٣١٥، غوما، والشركة الثانية هي Ilex Ventures Ltd، وعنوانها: مركز كاساندر، المكتبان ٢٠١ و ٢٠٢، الطابق الثاني، ٢٩، شارع تيكلاس ليسيو، صندوق البريد ٥٨١٨٤، ٣٧١ ليماسول، قبرص. وقد اتصل الفريق بالشركة في قبرص بالهاتف وقيل له إنها لا تستطيع تقديم معلومات إلى الفريق إلى حين التشاور مع ممثلين لها في موسكو. وتلقى الفريق لاحقاً فاكساً من مدير الشركة في قبرص، بيتروس ليفانيوس، أفاد فيه أنه ليس لدى Ilex Ventures أية مشاريع مشتركة مع شركة البحيرات الكبرى للأعمال التجارية ولا تشغل أية طائرات بصورة مشتركة مع هذه الشركة في المنطقة أو أي مكان آخر. وأشار

السيد ليفانيوس أنه، بدل ذلك، تقتصر الاتصالات بين Ilex Ventures وشركة البحيرات الكبرى للأعمال التجارية على عدة عمليات لتوريد قطع غيار الطائرات ووحدها [كذا] صفقة واحدة لإعادة بيع الطائرة وسيواصل الفريق التحقيق في أنشطة Ilex ذات الصلة.

٧٢ - ورغم أن السيدة سيفرين هي المالكة الحالية لشركة طيران البحيرات الكبرى، فقد أكد السيد مبانو للفريق أنه يتولى إدارة شركة الطيران. وتشغل هذه الشركة طائرة واحدة من طراز أنتونوف ٨، مسجلة تحت العلامة EL-WVA (الرقم المسلسل OG 3440)، أوقفت عن العمل في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بعد أن فتش الفريق الطائرة وأبلغ وكالة الخطوط الجوية بأنها تعمل بصورة غير قانونية. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن الجزاءات المفروضة على ليبيا، طلب إيقاف جميع الطائرات التي تستخدم البادئة الليبيرية "EL" عن العمل بحلول أيار/مايو ٢٠٠١، وهو موعد العمل ببادئة ليبيرية جديدة هي "A8". وحسب أقوال فريق الخبراء المعني بليبيا، نشر تنبيه للطيارين لإبلاغ أوساط الطيران الدولي بهذا التغيير في التسجيل. وسمحت وكالة الخطوط الجوية لشركة طيران البحيرات الكبرى بمواصلة استخدام البادئة EL رغم ذلك التنبيه.

٧٣ - وكانت هذه الطائرة المسجلة تحت العلامة EL-WVA مسجلة أيضا في السابق من قبل شركة السيد فكتور بوت في ليبيا، Air Cess. ويبدو أن الطائرة كانت تُشغّل بعلاقي تسجيل في آن واحد. وباعتها شركة السيد بوت، وكالة أسفار ترانسافيا في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، إلى شركة طيران البحيرات الكبرى (Compagnie Aérienne des Grands Lacs) مقابل "دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة واعتبارات قيمة أخرى" في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حسب ما يرد في سند البيع الذي قدمته السيدة سيفرين إلى الفريق. ويخول هذا السند للبائع مصالح قائمة في أنشطة الطائرة. وحصل الفريق أيضا على شهادة صلاحية الطيران للطائرة المسجلة تحت العلامة EL-WVA، بختتم من وزارة النقل في ليبيا صالحا للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وهي وثيقة مزورة حسب تحقيق أجراه فريق الخبراء المعني بليبيا نيابة عن الفريق.

٧٤ - غير أنه قدمت للفريق أيضا رسالة تشير إلى أن الطائرة (التي تحمل نفس الرقم المسلسل OG 3440) سجلت في غينيا الاستوائية تحت العلامة 3C-QQE وحصلت على ترخيص من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية للقيام بعملياتها في مطلع عام ٢٠٠٣. واستُخدمت الطائرة لرحلات جوية بين عنتيبي وبونيا، برعاية شركة Santair Cargo Ltd، وشركة Showa Trade، وشركة الطيران KM وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية. وأعيد طلاء

الطائرة بعد ذلك بحيث كتبت عليها علامة التسجيل EL-WVA في أيار/مايو ٢٠٠٣ واتخذت غوما قاعدة لها مجدداً.

#### ٨ - منح إعفاء خاص

٧٥ - إن حالة الطائرة التي تحمل العلامة EL-WVA جديرة بالذكر لأن كينشاسا والسلطات المحلية لوكالة الخطوط الجوية اختارت أن توقفها دون غيرها عن العمل مرتين من قبل، إحداهما بعد أن كادت تتحطم بسبب تعطل المحرك. وفي المرتين كليهما، منحت سلطات المقاطعات إعفاء خاصاً للطائرة ورخصت باستخدامها على الفور. وقد أصبحت مثل هذه الطائرات ذات أهمية قصوى بالنسبة لشبكات الأعمال التجارية المحلية والجهات الفاعلة السياسية لأنها تعمل برسوم متدنية، مما يؤدي إلى إفلاس شركات عادية مشروعة، وتتقاسم أرباحها مع الجهات التي تفضل التعامل معها. والسبب في أن هذه الطائرات تستطيع العمل بتكلفة منخفضة هو بالتحديد لأنها لا تصان أو تؤمن كما ينبغي ولأنها لا تدفع سوى رسوم تشغيلية وتسجيلية إسمية، هذا إن دفعت أصلاً.

#### جيم - سير العمل في مطار بوكافو - غوما

٧٦ - لا يعالج المسؤولون سواء على الصعيد المحلي أو الوطني على النحو السليم انتهاكات إجراءات الطيران الدولي فضلاً عن القوانين الوطنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرجع ذلك في بعض أسبابه إلى استفادة المسؤولين من الغرامات والعقوبات المفروضة محلياً على أساس كل حالة على حدة، وجنيهم فوائد مالية وفوائد أخرى من الشحنات غير القانونية، وسرقتهم للرسوم المدفوعة مقابل استخدام المطار ومرافقه. ويخشى الفريق في ضوء الشعور السائد بالفوضى الخارجة على سيطرة القانون، من أن المطارات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها غوما وبوكافو، أصبحت "مطارات مصلحة"، وكذلك مراكز يمكن فيها شن عمليات لزعة الاستقرار.

٧٧ - وبالنظر إلى كثرة عدد الطائرات العاملة بصورة غير قانونية انطلاقاً من الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبتجاهها، تشكل مهمة رصد نقل الأسلحة جواً إلى الأطراف والمناطق الخاضعة للحظر تحدياً هائلاً. وقد حاول الفريق معالجة هذه المشكلة عن طريق تعقب شركات الطيران والشحن الجوي الضالعة في ممارسات غير قانونية وغير سليمة، بما في ذلك العمل بوثائق زورت أو انقضت مدة صلاحيتها. وسعياً للحصول على هذا النوع من المعلومات، شرع الفريق في عملية تفتيش بمشاركة لواء كيفو التابع للبعثة.

٧٨ - ويكلف مجلس الأمن في قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣) و ١٥٦٥ (٢٠٠٤) البعثة بالتحقيق في أمر الطائرات وتفتيشها بغرض رصد الحظر على الأسلحة. وقد أجرى الفريق بالاقتران مع البعثة تفتيشا للطائرات في بوكافو وغوما في الوقت نفسه يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ونفذ عمليات تفتيش مستهدفة على مدى عدة أيام. وكان الهدف من ذلك الحصول على وثائق من جميع الطائرات غير التابعة للبعثة التي تستخدم المطارات، وذلك لرصد أنشطة قطاع الطيران المدني.

٧٩ - وطلب الفريق سبع فئات من الوثائق من الطيار و/أو ممثل شركة الشحن الجوي، بما فيها خطة الطيران، وبيان الشحن، وشهادة التسجيل، وشهادة الصلاحية للطيران، والسجل والرخصة أو غيرها من أشكال تحديد هوية طاقم الطائرة. ويشترط أن تحمل كل طائرة الوثائق المشار إليها أعلاه وفقا للفقرة ٢٩ من اتفاقية شيكاغو لمنظمة الطيران المدني الدولي التي وقعت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية، باستثناء خطة الطيران التي يجوز تقديمها إلى مكتب المراقبة أو، في حالة عدم وجود هذا المكتب، الاتصال شفويا بمراقبي الحركة الجوية.

## ١ - ملحة عامة عن النتائج

٨٠ - حاول الفريق تفتيش ٢٦ طائرة في مطاري بوكافو وغوما، سجل ١١ منها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٤ في رواندا، و ٣ في غينيا الاستوائية، و ٢ في بوروندي، و ٢ في سوازيلند وواحدة في كل من جمهورية مولدوفا، وسيراليون، وجنوب أفريقيا وتحت نظام التسجيل الذي بطل العمل به في ليبيريا. ورفض مشغلو طائرتين مسجلتين في رواندا وغينيا الاستوائية تقديم وثائق إلى الفريق حتى بعد الرجاء المتكرر.

٨١ - وأولى الفريق اهتماما خاصا بالتحقق مما إذا كانت الطائرات الأربع والعشرين التي قدمت وثائق بشأنها مسجلة قانونيا في الوقت الراهن، ومما إذا كانت شهادات صلاحيتها للطيران ما زالت سارية، ومما إذا كانت مؤمنا عليها. وكثيرا ما يشير غياب هذه المجموعات الثلاث من الوثائق أو انتهاء مدة صلاحيتها أو تزويرها إلى وضع العمليات غير القانونية، مما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للطائرات العاملة في أي منطقة خاضعة للحظر. وفيما يلي نتائج هذا التحليل:

نوع الوثيقة	صالحة	تاريخ انقضاء الصلاحية غير وارد	مزورة/منقضية الصلاحية	غير موجودة/رفض تقديمها
وثائق التسجيل	٣	١٥	٦	٢
وثائق الصلاحية للطيران	١٧	٤	٣	٢
وثائق التأمين	١٣	٨	٣	٢

٨٢ - وبخصوص شهادة التسجيل، لم يكن لدي سوى ثلاث طائرات ووثائق ظلت صالحة وورد فيها تاريخ انقضاء الصلاحية. وقدمت ١٥ طائرة أخرى شهادات تسجيل لم يرد فيها تاريخ انقضاء الصلاحية، منها ٦ طائرات شهادات تسجيلها إما مزورة أو انقضت مدة صلاحيتها. وقد يؤدي غياب تاريخ انقضاء الصلاحية إلى منح رقم التسجيل نفسه إلى أكثر من طائرة واحدة. وخلص الفريق إلى أن العكس صحيح فيما يتعلق بشهادات الصلاحية للطيران، إذ حددت ١٧ طائرة تاريخ انقضاء الصلاحية مقابل ٤ طائرات لم تقم بذلك. ووجهت صعوبات في حالة ثلاث طائرات إذ لم يكن لإحداها شهادة الصلاحية للطيران وإنما فقط ترخيص بالعمل صادر في كينشاسا وانقضت مدة صلاحيتها؛ فيما كانت لطائرتين آخرين شهادتان مزورتان. وعلاوة على ذلك، قدمت ١٣ طائرة ووثائق تأمين ظلت على صلاحيتها، ولم يكن لدى ٨ طائرات أخرى تاريخ انقضاء الصلاحية ولم تكن ٣ طائرات مؤمنا عليها على الإطلاق. وكان من دواعي قلق الفريق أن ١٢ بوليصة تأمين لم تغط عمليات الطائرات في المناطق الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة أو مناطق الحروب.

٨٣ - وكان وضع الطائرات المسجلة في غينيا الاستوائية ورواندا من دواعي قلق الفريق بوجه خاص. فقد جرى تسجيل أربع طائرات في رواندا (9XR). وفي حالة منها مُنح الفريق من الحصول على الوثائق (9XR KI)، فيما قدمت الطائرات الثلاث الأخرى ووثائق مشكوكا فيها. فعلى سبيل المثال، كان لديها وثائق تسجيل رواندية لم تعد صالحة. ومن بين الطائرات الثلاث المسجلة في غينيا الاستوائية، رُفض طلب الفريق الحصول على وثائق في حالة الطائرة (3C-QQT)، ولم تكن الطائرة الثانية (3C-BAA) معروفة لدى سلطات الطيران المدني في غينيا الاستوائية. ويشتبه الفريق في أن الطائرة لم تسجل قط رسمياً، مما يعني أن وثائق تسجيلها وصلاحيتها للطيران مزورة.

## ٢ - منع الفريق من الاطلاع على الوثائق

٨٤ - مُنح الفريق من الاطلاع الفوري على الوثائق المتعلقة بشركات طيران وشركات شحن جوي متعددة، في عدة حالات، منها أيضاً الحالات التي طلبت فيها السلطات المحلية

ذلك. وفي عدد محدود من الحالات، لم تكن بحوزة الطيارين وثائق وافية على متن الطائرة، خلافاً لأنظمة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الطيران المدني الدولي. غير أن معظم مشغلي الطائرات قاموا لاحقاً بتقديم الوثائق المطلوبة إلى الفريق، لكنه يظل من غير الواضح ما إذا كانوا قد استفادوا من فاصل الوقت لحيازة وثائقهم أو لتحريفها.

٨٥ - وقد مُنِعَ الفريق من الاطلاع على الوثائق في ثلاث مناسبات. فقد رفض السيد مبانو، رئيس شركة البحيرات الكبرى للأعمال التجارية، إعطاء الوثائق المتعلقة بالطائرة التي رقم التسجيل 3C-QQT التي قامت حكومة غينيا الاستوائية بوقفها في سنة ٢٠٠٢. كذلك، رفض طيارو الطائرة طراز 9XR-KI التابعة لشركة Aigle Aviation تقديم الوثائق، وهو ما فعله أيضاً طاقم الطائرة التي تحمل الشارة ER-AJC التابعة لشركة Swala Aviation. وبعد أن رفض الطاقم أن يتعاون مع الفريق في البداية، أُطلع رئيس الشركة الفريق على الوثائق المتعلقة بطائرته. غير أن الفريق لا يزال قلقاً من أن تكون طائرة هذه الشركة مملوكة لشركة TEPavia-Trans، التي يوجد مقرها في جمهورية مولدوفا، التي كانت تملك أيضاً طائرة رقم تسجيلها ER-AJG، تحطمت في القاعدة العسكرية في كامينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد قامت بتشغيل هذه الرحلة، التي اشتبه في أنها وُظفت لنقل الأسلحة، شركة طيران أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هي شركة Flight Express، لكن جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المرابطين حوالي الطائرة منعوا المراقبين العسكريين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من التحقق من ذلك.

٨٦ - وقام جنود تابعون للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يقودهم كولونيل يضطلع بمسؤولية أمن المطار ويعمل تحت إمرة الجنرال مابي، القائد العسكري الإقليمي العاشر، بوقف العملية التي كانت جارية في مطار بوكافو في منتصفها وعلى مدى النهار، ومنعوا الفريق وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مواصلة تفقد الطائرات المرابطة. ويثير منع الوصول إلى المطار شبهات بوجود مصلحة ثابتة للسلطات المدنية وعناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من القيام بحماية بعض الطائرات وبعض شركات الشحن التي قد تحمل سلعا غير مشروعة، وخاصة الأسلحة.

## دال - الحاجة إلى بذل جهود إقليمية

٨٧ - يشعر الفريق بالقلق لأن الشبكات الضالعة في تهريب الأسلحة وأنشطة التهريب الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعوّل على خدمات البلدان المجاورة وما توفره من ملاذ لعملياتها الجوية. ويرحب الفريق بالخطوات الأولية التي اتخذتها سلطات الطيران المدني في

أوغندا وبوروندي، اللتين تأويان بعض الطائرات المرتبطة بهذه الشبكات، بغية منع حدوث المزيد من التجاوزات متوسلة في ذلك اعتماد نهج يتيح لها قدرا أكبر من التحكم والسيطرة حيال الطائرات المرابطة في بلديهما والعاملة من داخل كل منهما. ومن الممكن تعزيز آلية حظر توريد الأسلحة لو قامت البلدان بسد الثغرات المتبقية التي يجري استغلالها للاضطلاع بأنشطة غير مشروعة.

## ١ - أوغندا: السيطرة المدنية مقابل السيطرة العسكرية

٨٨ - وقّعت سلطات الطيران المدني في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية مذكرة تفاهم في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تستهدف الاضطلاع بعمليات جوية بين البلدين تعود بالفائدة على الطرفين كليهما. وينص أحد بنود هذه المذكرة على تعيين خطوط طيران للاضطلاع بعمليات منتظمة وغير منتظمة بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعيين المطارات الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي بمقدورها استقبال الرحلات الدولية، وهي تشمل المطارات الدولية في كينشاسا وغوما وبونيا. وقد حلت هذه المذكرة هذه محل مذكرة تفاهم داخلية أصدرتها هيئة الطيران المدنية الأوغندية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وجرى بموجبها حظر عمليات الطيران المدني المتوجهة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والقادمة منها، باستثناء الرحلات التي يتولاها المشغلون الذين تتعاقد معهم وزارة الدفاع الأوغندية.

٨٩ - إلا أن مذكرة التفاهم المؤرخة نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لا تغطي العمليات المخصصة غير المنتظمة القادمة من أوغندا، التي تعمل بموجب تراخيص منفصلة تصدرها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحدد فيها مطارات الدخول الأول إلى البلد على أساس كل حالة على حدة. ومن الأمثلة على تحركات الطائرات المخصصة غير المنتظمة الرحلات التي تتوجه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقوم بها طائرات تربص في ممر الطيران العسكري في مطار عنيتي القديم لكنها تعمل في أغراض مدنية. ووفقا لسلطات الطيران المدني الأوغندية، فإن الشركات التي توالي هذه الطائرات تضم شركة Air Navette وشركة Showa Trade وشركة Volga Atlantic وشركة Services Air. ويسمح لهذه الشركات الأربع باستخدام ممر الطيران العسكري قاعدة لعمليات طائراتها، لأنها قامت في بعض الأحيان بعمليات لصالح قوات الدفاع الشعبي الأوغندية. ونتيجة لذلك، لا تدخل طائراتها في نطاق اختصاص هيئة الطيران المدني، أو تخضع لأنظمة التراخيص وصلاحيات الطيران التي تُفرض على الطائرات المرابضة في مطار عنيتي الدولي. وقد فرضت هيئة الطيران المدني حظرا على غالبية الطائرات التي تعمل انطلاقا من ممر الطيران المدني بسبب عدم استيفائها معايير السلامة.



٩٠ - وبالرغم من أن هذه الطائرات تقوم بعمليات تجارية بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يبدو أنها لا تخضع لمذكرة التفاهم المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل. وتشكل الطائرات التي تستعملها أو تستأجرها شركات الطيران Air Navette و Showa Trade و Volga Atlantic و Services Air أساسيا من طائرات طراز أنتونوف غير مسجلة في أوغندا، بل في أوكرانيا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مولدوفا وغينيا الاستوائية. وقد استعرض الفريق سجلات الطائرات في المطارات الموجودة في محافظتي كيفو ومقاطعة إيتوري، ووثق خلال ولاية الفريق العديد من الرحلات المرتبطة بطائرات هذه الشركات.

## ٢ - بوروندي: حذر متزايد تجاه عمليات التسجيل

٩١ - أتاحت بوروندي في الماضي لمشغلي الطائرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، علما للملاءمة بإصدارها سجلات لتلك الطائرات وتراخيص للطيارين الأجانب. ومارست هيئات دولية ذات صلة، ومنها فريق الخبراء المعني بليبريا، ضغوطا على وكالة خدمات الملاحة الجوية البوروندي بغية معالجة هذه الحالة. واستجابة لذلك، تقوم السلطات البوروندي بتمحيص الطلبات الخارجية المقدمة للحصول على سجلات بوروندي للطائرات بقدر أكبر من الدقة. وقد تلقت سلطات الطيران المدني البوروندي مثلا، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، استفسارا من شركة يوجد مقرها في سالم بولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية، عن إمكانية تسجيل طائرة من طراز أنتونوف ٨ للقيام بعمليات في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وإثر إجراء مناقشات مع ممثل الشركة، رفض البورونديون الطلب، مشيرين إلى أنهم لا يسمحون بعد الآن بتسجيل الطائرات الروسية العاملة في الخارج.

٩٢ - ولئن حظي الفريق بتعاون جيد من سلطات الطيران البوروندي في إطار عدد من التحقيقات الجارية التي يضطلع بها، فهو يرغب في حث السلطات البوروندي على التعجيل في التحقيق بشأن الاستعمال المزدوج لرقم التسجيل 9U-BHR. كما أن الفريق يشعر بالتشجيع إزاء نشر قانون الطيران المدني المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقرار وكالة خدمات الملاحة الجوية البوروندي التحقق من صلاحية التراخيص الحالية للطيارين بدلا من منح تراخيص طيران بوروندي للأجانب.

## ٣ - رواندا: عدم التعاون

٩٣ - لا يزال الفريق قلقا للغاية بسبب عدم التعاون الذي تبديه رواندا في مسائل الطيران المدني. وخلال ولايتي الفريق، سافر إلى رواندا لمناقشة المسؤولية في التصدي لمسائل الطيران

المدني، من بين مسائل أخرى. ورفضت الحكومة الرواندية طلبات أولية قدمها الفريق للحصول على ملفات الطيران المدني وسجلات وصحائف الحركة اليومية، على خلاف سائر الحكومات في المنطقة، وأشارت إلى أنهما لن تستجيب إلا للحالات محددة تقدم في استمارة استبيان خطية. وخلال اضطلاع الفريق بولايته، لم يتمكن بسبب غياب التعاون من جانب رواندا، من إكمال تحقيقاته بشكل واف أو استيضاح المسائل المتعلقة بادعاءات تمركز طائرات وشركات في رواندا ووجود كيانات أجنبية تستعمل المجال الجوي والأراضي الرواندية لارتكاب انتهاكات للقرار ١٥٥٢ (٢٠٠٤).

## سادسا - الجمارك والهجرة والشبكات التجارية

### ألف - معلومات عامة

٩٤ - تحتاج دائرة الجمارك في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الإصلاح والتحديث بشدة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، أجرت شركة Crown Agents ومقرها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية استعراضا رفيع المستوى لعمل الجمارك، بناء على تكليف من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويندرج ضمن أوجه القصور الأكثر بروزا التي وثقتها الشركة الممارسات والإجراءات البالية، ونقص البنية التحتية والمعدات، والبيروقراطية المفرطة، وملاء الوظائف بعمالة زائدة، واستشراء الفساد والتهريب، والتغاضي على نطاق واسع عن ممارسات سيئة مثل تسهيلات الدفع وبخس تقدير أسعار السلع أو سوء وصفها. وتحتاج جوانب قصور مماثلة دوائر الهجرة التي تقع في نطاق سلطة الهيئة العامة للهجرة.

٩٥ - وتتفاقم هذه النقائص العامة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بفعل غياب سلطة الدولة، وأيضا بسبب انتشار عدم الأمن في العديد من المدن الحدودية بما فيها أريوارا وآرو ومهاغي وغوما وبوكافو. وفي بعض المناطق، يجري الالتفاف حول النظم القانونية للجمارك والهجرة برمتها، فتسقط بحكم الأمر الواقع، في نطاق سلطة المجموعات المسلحة أو الزعماء السياسيين المحليين. وعن طريق دس عناصر بشرية في المراكز الحدودية الاستراتيجية والسيطرة على التجارة الداخلية، يتمكن أصحاب المصالح هؤلاء من إدرار الإيرادات الضرورية لشراء أسلحتهم والقيام بأنشطتهم العسكرية، ويستفيدون من قدرتهم على الوصول دون أي عائق إلى خطوط الإمداد السوقي الحساسة. وبفعل تلك السيطرة الكاملة على المعابر الحدودية يصعب رصد الحظر على الأسلحة لأنها تقلل إمكانية الوصول الآمن إلى الشهود والوثائق. وقد تعرض المسؤولون الواقعون تحت سلطان القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية للاعتداء جراء تقديمهم المساعدة للفريق. وسوف تتعزز آلية الرصد على نحو ملحوظ بفعل الوجود الدائم للقوات المسلحة

لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المواقع الاستراتيجية.

٩٦ - كذلك، تستفيد المجموعات المسلحة والمسؤولون في الأراضي الخاضعة للحظر من مواقع السلطة التي يمثلونها لإجبار الكيانات التجارية على تشكيل شراكات تجارية معهم، هادفين إلى إنشاء احتكارات وتحقيق إيرادات أعلى تصب في خزائن أسلاب الحرب. ويُجمّع بعض القادة حصتهم من الإيرادات الحدودية عن طريق إنشاء آليات موازية للجمارك والضرائب والرسوم. وتتمكن هذه الجهات التي تعمل خارج الإطار الإداري للحكومة الانتقالية، من القيام، بناء على تقديرها، بتقديم معاملة تفضيلية لشركاء الأعمال الذين يسيطرون على غالبية قطاعات الاقتصاد المحلي أو الإقليمي. وتمارس سلطات أخرى، ولا سيما قادة المجموعات المسلحة مثل القوات المسلحة للشعب الكونغولي والاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية، سيطرة مباشرة على غالبية قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك النقل والأمن والبناء والتجارة العامة وتجارة الموارد المعدنية. كذلك، تشكل الشبكات التجارية المنشأة خصيصاً خارج نطاق سيطرة الدولة من أجل توفير الإيرادات والسلع لتلبية احتياجات قوة مسلحة مدينة بالولاء ولشراء الأسلحة، خرقاً لحظر توريد الأسلحة.

٩٧ - وقد أنشئ عدد كبير من الشراكات التجارية المتحالفة مباشرة مع القوات المسلحة للشعب الكونغولي وقادة مجموعات مسلحة أخرى من إيتوري، بنية الاستفادة من الثغرات الموجودة على الحدود، والاستفادة من حمل مسؤولي الهجرة والجمارك على طرفي الحدود على إغضاء النظر، أو التواطؤ، فضلاً عن الاستفادة من المعاملة التفضيلية التي تمنح لهم. وتجد الشركات الأخرى التي قام العديد منها بعمليات مشروعة في المنطقة قبل فترة طويلة من اندلاع القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمماً عالقة في نظام لا يتيح لها للاستمرار في سبيل العمل إلا إذا التزمت بالقواعد التي تفرضها المجموعات المسلحة في إيتوري أو السلطات المحلية في كيفو. وتُجبر هذه الشركات، وبعضها شركات ضخمة متعددة الجنسيات، على دفع الرسوم الجمركية أو أشكال أخرى من الضرائب أو حتى أموال حماية للمجموعات المسلحة الخاضعة للحظر، فتساهم بالتالي، ولو على مضض، في إعالة قواتها.

## باء - المنافع المتأتية عن السيطرة الواقعية على الحدود

### ١ - حرية التنقل والتهاون في إجراءات الهجرة

٩٨ - سلط الفريق الضوء في تقريره الأول على الثغرات الموجودة في مناطق الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، فضلاً عن سهولة مرور عناصر المجموعات المسلحة التابعة لإيتوري إلى أوغندا ومنها، كما دعا إلى اتخاذ تدابير لكبح هذه الاتجاهات. إلا أنه

لم يلاحظ وجود أي تغيير فيما يتعلق بحرية تنقل عناصر القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية؛ بل رصد عدة حالات لمرور قادة عسكريين ومدنيين للقوات المسلحة للشعب الكونغولي من آرو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) إلى أروا (أوغندا)، عبر مركز فيورا الحدودي في ظل تفتيش محدود أو معدوم عند نقطتي التفتيش التابعتين للجمارك والهجرة. وإثر تحليل لسجلات الحدود، ثبت للفريق أن المواطنين العاديين يفتشون ويسجلون عادة، في حين يُسجّل عناصر القوات المسلحة للشعب الكونغولي بشكل ناقص، أو لا يسجلون إطلاقاً.

٩٩ - فعلى سبيل المثال، لاحظ الفريق في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أن معاون قائد القوات المسلحة للشعب الكونغولي، الجنرال إيمانويل ندوكوتسي، المعروف أيضاً بـ "مانو"، غادر جمهورية الكونغو الديمقراطية ودخل أوغندا من حدود فيورا، مصحوباً بنائبه، الكولونيل ديديه بوغيموغا، وبجندي مسلح من القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية بزيه العسكري. وعندما تحقق الفريق من واقعة المغادرة، اكتشف أنه لم يجر أي تفتيش جرمي أو مراقبة في نقطة الهجرة على الطرف الأوغندي من الحدود. كذلك، تم هذا العبور بعد الساعة الثامنة مساءً رغم أن الموقع الحدودي الأوغندي يغلق رسمياً في الساعة السادسة مساءً. وإضافة إلى ذلك، منح مسؤولو الهجرة الأوغنديون "تصاريح أوغندية مؤقتة للتنقل" لممثلي القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية، مثل الكولونيل سبي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والكولونيل عمر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ والليفتنانت كولونيل بوغيموغا وكليمان أسيا أونديا وأمادي كامولاكي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. رغم أنه لا يجوز ووفقاً للأنظمة الأوغندية منح هذه التراخيص إلا للمواطنين أوغنديين.

## ٢ - التخزين المأمون للأسلحة

١٠٠ - أفاد قائد الشرطة الإقليمية للمنطقة الشمالية الغربية في أوغندا، جون أ. أكول، الفريق بأنه يُسمح لجنود القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية بدخول أوغندا بزيهم العسكري، على أن يقوموا أثناء وجودهم فيها بإيداع أسلحتهم في مستودع أسلحة الشرطة الأوغندية في المركز الحدودي في فيورا. وفيما بعد، تحقق الفريق من مدى صحة ذلك لدى مسؤولي شرطة المركز الحدودي في فيورا غير أنهم نفوا وجود ذلك المستودع. ويثار الجدل بشأن سلامة تخزين المسؤولين الأوغنديين للأسلحة التي تعود إلى القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية.

إلا أن الحظر يخرق عندما يعيد المسؤولون الأوغنديون الأسلحة إلى ممثلي القوات المسلحة للشعب الكونغولي لدى عودة عناصرها إلى إيتوري، وهي منطقة خاضعة للحظر.

### ٣ - إشراف جمركي متسم بالإهمال

١٠١ - تستفيد القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية من غياب مسؤولي الجمارك الأوغنديين على معبر فيزافي (Vis-à-Vis) الحدودي في أغراض التصدير غير المشروع للسلع التجارية. وفيزافي هي نقطة حدود مثبتة جغرافيا على الجانب الكونغولي، إلا أنها مجرد محطة إرشاد على الجانب الأوغندي، يديرها مدني من غير مسؤولي الجمارك الأوغنديين. والقصد من محطة الإرشاد الأوغندية لا يزيد على إعطاء توجيهات للسير الداخلى إلى أوغندا أو الخارج منها بوجوب الخضوع للتفتيش في نقطتي الهجرة والجمارك عند الاتجاه نحو المركزين الحدوديين المثبتين جغرافيا في ليا وفيورا الواقعتين شمال وجنوب محطة إرشاد فيزافي، على التوالي. وقد حصل الفريق على نسخ من سجلات القوات المسلحة للشعب الكونغولي المتعلقة بالمعاملات التجارية التي جرت عبر فيزافي في الفترة بين ٩ أيلول/سبتمبر و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وخلال هذه الفترة، بينت السجلات مثلا تصدير حمولة ٣٦ شاحنة من الأخشاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ترجع بشكل أساسي إلى قيادة القوات المسلحة للشعب الكونغولي، بمن في ذلك القائد جيروم ومعاونه مانو ومجموعة أساسية من رجال الأعمال الأوغنديين الذين أظهرت الوثائق صلتهم بالقائد جيروم. وقدمت هيئة الإيرادات الأوغندية للفريق سجلات واردات الأخشاب حتى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، التي أبانت عن أنه لم يجر تسجيل أي من هذه الشحنات.

١٠٢ - وإضافة إلى ذلك، شهد الفريق وصول مركبة دفع بالعجلات الأربع وجندي بالزي العسكري وشاحنتي نقل على الجانب الأوغندي من نقطة فيزافي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وأكد الفريق أن هذه المركبات الثلاث وصلت إلى محطة فيزافي الأوغندية ثم عبرتها إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية دون أن تمر عبر نقطتي ليا أو فيورا للخضوع للإجراءات الجمركية. وتستفيد القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية مباشرة من الواردات التي لا تخضع للتفتيش القادمة من أوغندا. ويمكن لهذه الواردات أن تشمل بسهولة على الأسلحة أو الذخائر أو الإمدادات العسكرية الأخرى. وبغض النظر عن النقص في قدرات أوغندا، قد يُفسر غياب الموظفين الأكفاء عند نقاط التفتيش كإهمال متعمد، مما ييسر تنفيذ العمليات غير المشروعة أو ارتكاب انتهاكات للحظر.

## ٤ - تعزيز تدابير الرقابة

١٠٣- في البيان الصادر عن حكومة أوغندا بشأن التقرير السابق للفريق (S/2004/607)، المرفق) لاحظت الحكومة أن هناك "نقصا في وجود قدرة كافية من جانب الجمارك على رصد حدود ممتدة بطول ٢٠٠ ١ كم تطغى عليها تضاريس وعرة وبحيرات كبيرة". كذلك، وردا على استمارة الاستبيان الثانية للفريق المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أقرت الحكومة الأوغندية بأنها لم تتمكن في مجال الهجرة، ونظرا إلى النقص في قدراتها، من تزويد كل مواقعها الحدودية بالموظفين. ويدرك الفريق شواغل أوغندا فيما يتعلق بالموارد. إلا أنه نظرا إلى حسامة الحالة الأمنية في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية، يوصي الحكومة بأن تقوم بتعبئة ما يكفي من اليد العاملة على طول معابر الطرقات الأساسية، مثل فيزاي، بغية تعزيز فعالية آلية الرصد. ويرجح أن يجري التعويض عن التكاليف بمدفوعات رسوم التصدير والاستيراد وغيرها من الرسوم الضريبية ورسوم الهجرة التي تتحاييل القوات المسلحة للشعب الكونغولي وشركاؤها التجاريون الأساسيون في الوقت الحاضر من أجل عدم دفعها. كذلك، يجدر تزويد مسؤولي الجمارك والشرطة والهجرة في موقعي فيورا وليا الحدوديين بتوجيهات معززة تتعلق بالإشراف، أو بتعليمات محددة بغية الحد من التجاوزات الحالية.

١٠٤- وخلال اجتماع الفريق مع حكومة أوغندا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، جرت مناقشة بشأن تشديد سياسات الهجرة وتقييد حركة ممثلي الجهات الخاضعة للحظر. وأوصى الفريق بتقرير حظر على سفر ممثلي جماعات إيتوري المسلحة وتجميد أصولهم. وردت حكومة أوغندا بأن مجلس الأمن يلزمه أن يقدم توجيهات بشأن هذه المسائل. وأفادت حكومة أوغندا الفريق بأنها تواصل الالتقاء بمختلف قادة الجماعة المسلحة في إيتوري في إطار مفاوضات السلام.

١٠٥- وعلى ضوء الاتصالات السابقة التي أجرتها الحكومة الأوغندية مع هؤلاء الممثلين، فستكون في مركز جيد يمكنها من مساعدة مجلس الأمن والفريق في تحديد هوياتهم. ويمكنها القيام بذلك عن طريق توفير أسماء ووظائف الممثلين الذين اجتمعت معهم منذ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وأسماء الأفراد الذين قاموا عند اتصالهم بحكومة أوغندا بتقديم أنفسهم للجماعات المسلحة.

## ٥ - التمويل المسبق: مصدر مستقر لإيرادات القوات المسلحة للشعب الكونغولي

١٠٦- وفقا لإفادات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقع تحت إمرة القائد جيروم ما بين ٤ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ عنصر مسلح. وعلى خلاف العديد من

الوحدات ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يتقاضى جنود القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية أجرا منتظما يضمن ولائهم وانضباطهم. ويتدبر جيروم أمر الدفع لعناصر قواته ولأنشطة عسكرية أخرى، بما في ذلك شراء الأسلحة، بالاستيلاء على الرسوم الحدودية والجمركية وفرض الضرائب المحلية. ومن أجل إقامة دليل على الصلات بين مدفوعات القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية والشبكات التجارية ونظم إدرار الإيرادات، حلّل الفريق عددا كبيرا من الوثائق المرتبطة بالأنشطة التجارية العابرة للحدود. وقدّمت السلطات الأوغندية وممثلو الشركات المتمركزة في أوغندا وكينيا بعض الوثائق، في حين جرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية جمع الوثائق الأخرى الصادرة عن القوات المسلحة للشعب الكونغولي.

١٠٧- وفي هذا الصدد، تلقى الفريق الوثائق التي طلبها من هيئة الإيرادات الأوغندية، لا سيما من مكتب مفوض الجمارك والرسوم، الذي زود الفريق بقائمة بجميع المعابر الحدودية الرسمية، وسجلات الصادرات أو بضائع النقل العابر من أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عند معبر فوراً على الحدود، وإقرارات الجمارك الأوغندية عن الصادرات إلى جهات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقع تحت سيطرة القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية، وواردات الجمارك الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية عند معابر الحدود الرئيسية من قبيل ليا وفورا وغولي، ولا سيما البيانات الجمركية المطلوبة عن البضائع.

١٠٨- وتضمنت وثائق القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية، التي حصل عليها الفريق بموافقة القائد جيروم، تعليمات القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية الموقعة منه عن توزيع الإيرادات بين وكالة الهجرة وغيرها من الوكالات، وسجل "التمويل المسبق" من معبر أرو الحدودي، وفواتير استيراد البضائع من أرو وأريوارا، والسجل الحدودي المقابل المتعلق بالصادرات إلى أوغندا أو غيرها، وإقرارات واردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تلك الموجهة إلى قادة القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية.

١٠٩- وفي ظل الظروف العادية، ينبغي تجميع إيرادات الجمارك وفقا للنصوص المتعلقة بطريقة تنظيم الديون المستحقة للحكومة *Textes Relatifs au Mode Reglement des Detts Envers l'Etat* (شباط/فبراير ٢٠٠٢) وتحويلها في نهاية المطاف عبر مكتب الجمارك ورسوم الإنتاج والخزينة العامة إلى وزارة المالية. بيد أن الإيرادات من الجمارك والهجرة في المناطق

التي يسيطر عليها القائد جيروم والقوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية تحول إلى ضباط القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية وتستعمل في سداد تكاليف الهياكل الأساسية العسكرية اللازمة لتلك القوات. فعلى سبيل المثال، بحوزة الفريق رسالة من القائد جيروم توضح أن الأموال اللازمة لشراء الدراجات البخارية لأفراد ميليشيا القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية قد سحبت من إيرادات الجمارك على الحدود. وإضافة إلى ذلك، حصل الفريق على ٤٠ قسيمة سحب محررة بخط اليد وموقعة من قادة القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية من أجل حالا طارئة من قبيل "الطوارئ العسكرية" و "حصص الإعاشة للمقاتلين". وقدمت هذه القسائم إلى ضباط مكتب الجمارك التابعين للقوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية في أرو ومهاغي بغرض الحصول على نقدية من فئة الشلنات الأوغندية سحبت من إيرادات الجمارك المحصلة في كورومبو.

١١٠- وتولت القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية إنشاء جهاز لإيرادات الجمارك على غرار نظام الجمارك الرسمي، تلقى فيه مسؤولو الجمارك تعليمات بعدم الإفراج عن البضائع أو السماح بمرورها إلا بعد تلقي تأكيد بأن التاجر قد سدد الثمن. وبالنسبة إلى الشركاء المقربين في قطاع الأعمال، أقامت القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية نظاما ذاتيا للتمويل المسبق، استنادا إلى تدبير خاص للبضائع بدلا من تميمها مباشرة لدى الاستيراد. فعلى سبيل المثال، يجوز للتاجر أن يودع مبلغا نقديا، أو يدفع رسما إجماليا أو يورد سلعا بدلا من دفع مبلغ نقدي، ويسجل ذلك في دفتر الأستاذ باعتبار أن القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية هي الطرف الدائن. وفي مقابل ذلك، يجوز سداد التكلفة للتاجر من خلال التعويض لدى استيراد بضائع. وفي هذه الحالة، لا يلزم من التاجر، في غضون فترة محددة، من الوقت، عادة ما تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، أن يسدد رسوما جمركية أو ضرائب في كل مرة يعبر فيها الحدود بالبضائع. ويضمن هذا النظام إيرادا مستقرا للقوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية وتدافعا مطردا للبضائع في الاتجاهين.

١١١- وقام الفريق بتوثيق الكيفية التي يعمل بها هذا النظام في الممارسة العملية من خلال التركيز على البضائع المستوردة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق الشركاء الرئيسيين من الأعمال التجارية التي تقوم بها القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية. إن هذه البضائع تمر بنظام احتيالي معقد يذهب إلى أبعد من



مجرد مخطط للإثراء الشخصي، ويستند بدلا من ذلك إلى الصلات الوثيقة بين تقديم المعونة العسكرية إلى القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية والإعفاء من البروتوكولات الجمركية. فعلى سبيل المثال، لا تسدد الرسوم الجمركية على البضائع التي تصل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قادمة من أوغندا، والتي تُنقل بعدئذ إلى المخيمات العسكرية التابعة للقوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية قرب الحدود. وأبلغ مسؤولو الجمارك الفريق بأن الشاحنات التي تورّد هذه البضائع لا تخضع للتفتيش وتفرغ شحناتها غير المعلنة في مخيمات عسكرية، مما يثير الريب في أن محتويات هذه المركبات قد تتضمن مواد محظورة.

١١٢- وكان رجل الأعمال الأوغندي جيمس نياكوني الذي يعمل في أروا واحدا ممن جرى التحاور معهم بشأن آلية الاحتيال الجمركي والإمدادات المباشرة التابعة للقوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية. وعندما التقى الفريق للمرة الأولى مع السيد نياكوني والعاملين معه في أروا خلال فترة ولايته الأولى، أبلغوا الفريق عن الشراكة التي تربطهم عبر الحدود مع القائد جيروم في مجال توزيع الخمر. وتصادف في ذلك اليوم أن كان السيد نياكوني مسؤولا عن تقديم الخدمات لسيارة القائد جيروم في أروا. وخلال فترة الولاية الثانية، تبين للفريق فضلا عن ذلك وجود شراكة تجارية بين السيد نياكوني والقائد جيروم في مجال سلع أخرى، منها سجاائر "سوبر ماتش" والسكر والذهب. ويلاحظ الفريق أنه تم في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ما يزيد على ١٠٠ إجراء جمركي غير سليم لصالح السيد نياكوني. فقد عبرت قرابة ٣٠ شاحنة تابعة للسيد نياكوني حاملة مجموعة واسعة من المنتجات من فوراً إلى أروا، ولم تطبق الإجراءات الجمركية الرسمية على حمولاتها، وبعدئذ حذفت البضائع من السجلات الجمركية.

١١٣- وبالنظر إلى علاقتهما التجارية الوثيقة، يسمح القائد جيروم بتضمين السلع التي يستوردها السيد نياكوني إلى إتوري بأقل من ثمنها مقابل رسم معين. فعلى سبيل المثال، وفقا لما ورد في سجل جمارك أرو بخصوص عمليات التمويل المسبق، سدد السيد نياكوني ١٠٠٠٠ دولار إلى "حساب التنمية" الخاص بالقوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، لذا أصبح "دائنا" لها. وقد مكّن المبلغ محل البحث هذا التاجر الأوغندي من تمرير مركباته عبر الحدود عدة مرات دون سداد الرسوم الجمركية أو أي ضرائب تحت ذريعة أنه كان دائنا. ووفر أيضا هذا الإعفاء من الرسوم الجمركية لفترة امتدت ثلاثة أشهر إذنا لمركبات السيد نياكوني بتجنب قيام مسؤولي الجمارك في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفحص محتوياتها.

١١٤- وفي حوزة الفريق أيضا رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر وجهها السيد نياكوني إلى مسؤولي الجمارك في أروا جاء فيها: ”رجاء عدم إجراء تفتيش للعاملين معي، لأنهم ينقلون مواد لازمة لمتزلي“، رغم أن مقر سكن هذا التاجر يقع في أروا. وأشار مسؤولو الجمارك الذين اجتمع بهم الفريق إلى أن مركبات السيد نياكوني، التي كانت تستخدم في ”مواد بناء“، اتجهت مباشرة إلى المخيمات العسكرية التابعة للقوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية لدى دخولها جمهورية الكونغو الديمقراطية قادمة من أوغندا. كما أشار مسؤولو المكتب إلى أن السيد جيمس نياكوني عبر الحدود بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في ذات اليوم من معبر أومباي الجمركي، قرب ماهافي حيث يقع مخيم تابع للقوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية. وحسب ما ذكره عدد من شهود العيان، كان بصحبة السيد نياكوني قرابة عشرة أفراد مسلحين وكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر في شاحنته.

١١٥- إن رجال الأعمال الأوغنديين والكونغوليين الذي يدخلون في ترتيبات مع القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية للحصول على امتيازات والذين يوفرّون لعمليات تلك القوات إيرادات وإمدادات منتظمة، ينبغي مساءلتهم عن حرقهم للحظر، حيث إن ذلك يشكل شكلا من أشكال تقديم المساعدة إلى الأنشطة العسكرية. والفريق لديه الرغبة في العمل مع السلطات الأوغندية بغرض تحديد هوية وكشف شركاء القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية التجاريين الرئيسيين. ومن شأن هذا الجهد المشترك أن يقلل من التهريب عبر الحدود ويسهم في زيادة الإيرادات المحققة من الجمارك التي تعود للخزانة الأوغندية.

### جيم - الاحتكارات التجارية التي تدعم الجماعات المحظورة

١١٦- قام الفريق بتوثيق الكيفية التي تنتفع بها القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية تحت قيادة جيروم من ممارسة شكل من أشكال السيطرة الاحتكارية على أنواع رئيسية من التجارة التصديرية مع رجال أعمال يرغبون في المزايدة على ذلك. وتمكّن الفريق من استعراض مسار الوثائق لواحد من هذه الأنشطة التجارية، وهو تجارة تصدير الذهب، الذي يضم أطرافا مؤثرة في بلدان شتى بدرجات متفاوتة من التواطؤ. ويرغب الفريق بشدة في العمل مع ذوي الصلة من المسؤولين الأوغنديين والسلطات التابعة لتلك البلدان لتحديد ما إذا كان هناك شركات أو أفراد معينين ينتهكون عمدا الحظر على الأسلحة عن طريق الدخول في علاقات مالية مباشرة مع جماعات إيتوري المسلحة.

١١٧- وتقع الأراضي التي يسيطر عليها القائد جيروم في موقع استراتيجي على الحدود مع أوغندا، شمال بحيرة ألبرت، وتجاور مناطق غنية بالمعادن في الغرب والجنوب تضم مناجم كيلو موتو (مونغبوالو) للذهب. وتمثل أرو وأريوارا بلديتين مهمتين على الحدود يسيطر عليهما القائد جيروم وتعملان بمثابة مواقع خروج مريحة على الحدود للذهب وغيره من الموارد المعدنية، بما في ذلك الأخشاب حسب ما ذكر آنفا.

١١٨- وحسب ما ذكره ثلاثة من مصدري الذهب الرئيسيين المرخصين في أوغندا، وهم Machanga و Uganda Commercial Impex و Bhimji، هناك عدد محدود من تجار الذهب الرئيسيين يعملون من منطقة أرو وأريوارا. ويتلقى هؤلاء التجار معاملة تجارية تفضيلية ومرورا آمنا عبر الأراضي التي تسيطر عليها القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية في الوقت الذي يقدمون فيه للجماعة المسلحة نصيبا من ما يحققونه من أرباح. ويضم هؤلاء التجار السيد جيمس نياكوني وفنسنت أدجوا وأوزيا مازيو، الذي كان يعرف في السابق باسم السيد أوماري.

١١٩- واستنادا إلى شهادة مباشرة قدمها مصدر الذهب الكائنين في أوغندا، وفحص لأوراقهم ومخزوتهم وفواتيرهم المتصلة بمعاملات بعينها، وسجلات عملياتهم المالية والتصديرية، وفواتير بعض السلع الرئيسية التي تم تبادلها مقابل الذهب، قام الفريق بمتابعة مسار أوراق واحد من تجار الذهب، هو السيد مازيو، تتناول المعاملات التي تمت في أرو وكيمبالا ونيروبي ودي ولندن وجيرسي (المملكة المتحدة) ونويشاتل (سويسرا). وقد تأكد الفريق من علاقة أوزيا المباشرة مع القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية، أساسا من خلال شهادة قدمها مصدر من المصادر الرئيسية ووثائق معاملاته التجارية ووثائق القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية التي تضم سجلات الواردات والصادرات.

١٢٠- إن استعراض دفتر الأستاذ الذي يضم جمارك أروا والخاص بالقوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية يساعد على تبيان الصلة المباشرة بين القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية والسيد أوزيا. فعلى سبيل المثال، يسجل دفتر الأستاذ مبلغا قدره ١٦ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لحساب أوزيا ومدون أمامه "القيادة العليا" يمثل إيداعا في هذا الحساب الخاص بالقوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية. واستنادا أيضا إلى شهادة مباشرة من شاهد عيان، فإن ذلك يشبه عملية ائتمان لصالح شحنة من الذهب. وفي تواريخ أخرى، قيد مبلغ في الجانب المدين مع ملاحظة مدونة

تشير إلى "عملية شراء". فعلى سبيل المثال، يظهر مبلغ ٣٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في دفتر الأستاذ تحت اسم السيد أوزيا مع ملاحظة تقول "شراء مركبة". وقُيدت هذه العملية لصالح شركاء تجاريين آخرين من شركاء القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية مع ملاحظة مدونة تقول "فاتورة مولد كهربائي" أو "شراء دراجة". وتبين بجلاء الوثائق التي تحتفظ بها القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية، لأغراض التسجيل الخاص بها، وجود علاقة مالية بين تلك القوات وأفراد رئيسيين يدعمون أنشطتها.

#### ١ - تجارة الذهب: القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية وأوزيا مازيو

١٢١ - إن السيد مازيو، وهو أحد شركاء القائد جيروم التجاريين الرئيسيين، لديه مصالح تجارية في أرو وأروا وكمبالا ونيروبي فضلا عن دبي ومناطق أخرى من آسيا. ويعمل السيد أوزيا بوصفه وسيط في شراء الذهب من المناجم الحرفية وصغار وكلاء تجارة الذهب في إيتوري، أساسا في سوق إيوارا، ويورده إلى مصدري الذهب الكائنين في كمبالا، خاصة واحدة من أكبر ثلاث شركات تصدير الذهب هي شركة Machanga. وأوضح السيد راجوا، مدير تلك الشركة، للفريق الكيفية التي يُسَرَّ بها تجارة تصدير الذهب مع السيد أوزيا، والكيفية التي يعمل بها هذا الثاني في شراكة مع جيروم، والمتمثلة في دفع مبالغ له مقابل "الحماية".

١٢٢ - وبمجرد تلقي السيد راجوا للذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي توسط فيه السيد أوزيا، يجري قيد الذهب وقيمه بمخزون مكتبه. وأوضح السيد راجوا أن هناك أسبابا أمنية تستدعي عادة ظهور أسماء زبائنه في هذا المخزون تحت أسماء مستعارة أو رمزية. وصرح السيد راجوا بأن الوسيط يدركون أن معاملاتهم في الذهب الوارد من جمهورية الكونغو الديمقراطية غير مشروعة. وسمح السيد راجوا للفريق بأن يطلع على حساباته دون التقاط صور فوتوغرافية لأسباب تتعلق بالملكية. وأظهر السيد راجوا للفريق في واحد من دفاتر أستاذ مشترياته قيده عن شهر تشرين الأول/أكتوبر بشأن السيد أوزيا استعمل فيه الاسم الرمزي "أونزي". وقام أوزيا، حسب ما ورد في القيد، بتوريد ٣,٩٧٠ كيلوغراما من الذهب بما قيمته ٤٥٠٠٠ دولار، وفتح له حساب ائتمان عن بضائع عابرة واردة من هونغ كونغ.

١٢٣ - وأوضح السيد راجوا كيفية قيامه بفتح حساب ائتمان باسم السيد أوزيا لدى شتي تجار الجملة في أفريقيا وآسيا والإمارات العربية المتحدة، بدلا من دفع قيمة الذهب مباشرة.

و بمجرد فتح حساب الائتمان، تحرر فاتورة باسم السيد أوزيا، الذي يقوم بدوره بشحن الأصناف بصفة بضائع مرور عابر خلال أوغندا إلى إيتوري دون سداد رسوم جمركية عليها.

١٢٤- فعلى سبيل المثال، تتبع الفريق واحدا من حسابات الائتمان المذكورة مفتوحا باسم KenAfric Industries Limited، وهى منشأة تجارية تعمل في مجال الحلوى وألبسة القدمين كائنة في نيروبي. وتحاور الفريق مع موظفة المبيعات، ومدير الاستيراد والتصدير، والمدير الإداري حيث أكد جميعهم بموجب الفواتير أن شركة Machanga فتحت حساب ائتمان باسم أوزيا مازيو وكذلك أخيه أوزاندو مازيو، مقابل بضائع اتجهت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحسب ما ذكرته شركة KenAfric قامت شركة Machanga بالتسديد مباشرة عن طريق حوالة مصرفية صادرة من كمبالا إلى حساب KenAfric في مصرف سيتي بنك لفتح حساب ائتمان باسم أوزيا. وأكدت أيضا موظفة المبيعات للفريق أن أخوة مازيو يصرون في بعض الأحيان على استعمال أسماء مستعارة في معاملاتهم التجارية مع KenAfric وأكدوا صلاتهم المباشرة مع القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، قدمت موظفة المبيعات إلى الفريق، لدى لقائه معها في مكتب نيروبي، اثنين من ضباط القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية من زبائن شركة Machanga.

١٢٥- وتُقدم البضائع التي يُزود بها أصلا السيد أوزيا بالحد الأعلى من قيمتها حيث إن الذهب الكونغولي المصدر من كمبالا لا يخضع للضرائب العادية. وحسب ما ذكره ثلاثة من مصدري الذهب الذين حرت مقابلتهم، ليست هناك ضرائب على صادرات الذهب ولا يُسدد سوى الحد الأدنى من رسوم التصدير لدى خروج الشحنات من المطار. ويسدد المصدرون بالفعل رسوم ترخيص سنوية تبلغ نحو ٢٠٠ ١ دولار بدولارات الولايات المتحدة إلى إدارة أوغندا للمناجم والجيولوجيا. ويزعم المصدرون أيضا أنه لا يُطلب منهم الحصول على تصاريح صادرة عن السلطات في كينشاسا لتصدير الذهب الكونغولي الأصل. وزعم مدير شركة Machanga، خلال مقابلة أجراها الفريق معه، أنه صدر ٢ ٦٠١ كيلوغرام من الذهب في ٤٧ شحنة، بمجموع قيمتها زهاء ٦٨٠ ٠٠٠ ١٤ دولار خلال فترة العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٤. وفحص الفريق نسخا من الوثائق المستعملة في تصدير الذهب، التي تتضمن فواتير مؤقتة، ورخص تصدير، وفواتير شحن جوي، وشهادات من شركة في مجال الأمن، ونماذج القيمة الاقتصادية الكلية، التي تتضمن تصاريح الذهب المصدر وكمياته.

١٢٦- وعادة ما يشتري الذهب مستوردون أو معامل تنقية. ومن بين مستوردي الذهب الكونغولي من كمبالا شركة Hussar، الكائنة في جيرسي، وهى مركز بريطاني للأعمال

التجارية الخارجية بالقنصل الانكليزي. وفي مقابل الذهب تودع شركة Hussar بناء على تعليمات من شركة Machanga أموالا لصالح مكتب Stanhope Forex Bureau في أوغندا مباشرة، وبناء على تعليمات من Uganda Commercial Impex، سواء إلى حسابها في مصرف Crane أو مباشرة إلى مكتب Midland Forex Bureau في أوغندا. ومعامل التنقية الرئيسية التي قامت بشراء الذهب من شركة Machanga هما Metalor، سويسرا، و Rand Refineries، جنوب أفريقيا.

## ٢ - الحقوق الخالصة: جبهة القوميين والوحدويين وخطوط طيران بوتمبو

١٢٧- إن مونغبوالو هي منطقة مناجم ذهب تسيطر عليها حاليا جبهة القوميين والوحدويين المحظورة التي تؤيد لندو، والتي يقودها فلورييرت ندجاو. وبالنظر إلى الإيرادات الواسعة التي تحققها هذه المناجم، ظلت عرضة للقتال بين شتى جماعات إيتوري المسلحة. وتقع مونغبوالو في جزء منعزل من الجانب الداخلي من إيتوري، الذي تتسم شبكة الطرق فيه بالسوء وعدم الأمان.

١٢٨- وخطوط طيران بوتمبو هي شركة طيران يديرها القطاع الخاص ويقع مقرها في بوتمبو، وهي خطوط الطيران الوحيدة التي تشغل رحلات جوية بمواعيد محددة إلى مونغبوالو. ويمتلك هذه الطائرات الدكتور كيسوني وهو مواطن كنجولي، وهي تنقل أساسا البضائع والإمدادات التجارية إلى مونغبوالو كما تنقل الذهب إلى الخارج. ووصفت الشركات التي تستخدم الرحلات الجوية التي تسيّرها خطوط طيران بوتمبو إلى مونغبوالو العلاقة التجارية بين الدكتور كيسوني والسيد ندجاو قائد جبهة القوميين والوحدويين. فقد أتاح ندجاو لخطوط الطيران المذكورة حقوقا حصرية للهبوط في مونغبوالو، شريطة أن تيسر شحن ذهب الجبهة إلى الخارج. واستنادا إلى المقابلات التي جرت مع مصدري الذهب واستعراض وثائق تصديره، تأكد لدى الفريق ضلوع الدكتور كيسوني في تجارة الذهب من مونغبوالو، وأيضا من واتسا ودوربا وإيسورو.

١٢٩- واجتمع الفريق مع مالك خطوط طيران بوتمبو وكذلك أحد ممثلي الشركة للاستفسار عن عملياتها. وأبلغ الفريق أن خطوط الطيران المذكورة، التي تقوم بتسيير طائرة واحدة طراز Antonov 28 مسجلة تحت الرقم 9Q-CAX، تنقل البضائع التجارية من بوتمبو إلى مونغبوالو لصالح رجال أعمال ناندي الكائنين في بوتمبو. وحسب ما شاهده الفريق، يمكن تسليم الشحنة المتجهة إلى مونغبوالو إلى مكتب خطوط طيران بوتمبو محكمة الإغلاق، ولا تخضع محتوياتها للفحص مقابل بيان الشحنة المقدم من الزبائن. وأبلغ كذلك ممثل الشركة الفريق بأن خطوط الطيران المذكورة ملزمة بدفع رسم قدره ٦٠ دولارا إلى الجبهة في كل

مرة تهبط طائرتها في مطار مونغبوالو، وتقدم مقعدا واحدا على الأقل بجانبنا في كل رحلة جوية لنقل أعضاء جبهة القوميين والوحدويين.

١٣٠- وينبغي اعتبار أن الدعم والتيسير الجويين المقدمين من خطوط طيران بوتنبو لتجارة الذهب لصالح الجبهة يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة. وعلاوة على ذلك، يساور الفريق القلق لأن قيام خطوط الطيران المذكورة بنقل الشحنات إلى الأراضي التي تسيطر عليها الجبهة يفتح المجال أيضا أمام استغلال زبائنها له، حيث إنها لا توفر الضوابط الكافية للحيلولة دون نقل المواد المهربة.

### ٣ - الإنكار المعقول: شركة AngloGold Ashanti

١٣١- تمتلك حاليا شركة AngloGold Ashanti حق استغلال امتيازات ذهب كيلوموتو في مونغبوالو من خلال شراكتها مع شركة OKIMO شبه الحكومية الكائنة في كينشاسا. وكانت شركة AGA قد بدأت برامجها المتعلقة باستغلال الذهب خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وأبلغت الفريق أنها أطلعت سلطات كينشاسا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أولا بأول على ما تقوم به من عمليات. وقد طلبت شركة AGA، في رسالة إلى السلطات المختصة في كينشاسا، نشر وحدات أمن مسلحة في مونغبوالو لحماية موظفيها ومنشآتها. وأبلغت تلك الشركة الفريق بأنه لن تكون هناك حاجة إلى أسلحة أو غير ذلك من المعدات الأمنية قبل آب/أغسطس ٢٠٠٥. وينبغي لمجلس الأمن أن يستعرض الإعفاءات التي يمكن تطبيقها للسماح لشركات الأمن المشروعة والمرخص لها بالعمل في المناطق المحظورة. ورغم أن الفريق يشعر بالارتياح لأن شركة AGA لم تدخل أسلحة إلى مونغبوالو، فلا يزال يساوره القلق إزاء دعم AGA لطرف مشمول بالحظر، جبهة القوميين والوحدويين التي تسهل أنشطتها العسكرية.

١٣٢- وأبلغ ممثلو شركة AGA الفريق بأن الجبهة قد بعثت برسائل إلى مقر تلك الشركة عبر شركة OKIMO، تطلب فيها أن تقوم شركة AGA بتزويد الجبهة بمركبات وحواسيب وغير ذلك من اللوازم، في مقابل أن تعمل شركة AGA في بيئة آمنة. وقد رفضت شركة AGA تلك المساعدة، كي تتجنب احتمال تلوّث سمعتها. ويحقق الفريق حاليا فيما إذا كان قائد عالي الرتبة من قادة الجبهة، يعرف باسم "بيتشو"، قد تلقى تعويضا ماليا من شركة AGA. وصرح ممثل عن الشركة بأن هناك خلطا بين المساعدة المقدمة للجبهة و"الرشوة" التي خصصتها شركة AGA لموظف سابق بمبلغ حوالي ٣٥ ٠٠٠ دولار.

١٣٣- وأبلغ ممثلو شركة AGA الفريق أنهم اجتمعوا مع السيد ندجابو في آذار/مارس ٢٠٠٤، ورفضوا في كلا المرتين تزويده بمساعدة مباشرة. بيد أنهم أقرّوا بأن الشركة هي التي

قدمت منزل السيد ندجابو في مونغبوالو وأن الشركة قد قامت أيضا برعاية عيادة طبية تتولى علاج العناصر المسلحة التابعة للجبهة. بل تطوعوا بالقول بأن الجبهة قامت بتحصيل ضرائب وغير ذلك من الرسوم و "أصنافا صغيرة" من الشركة، في كل مرة يصل أفراد أو شحنات منها إلى المطار.

١٣٤- وما دامت هناك جماعة مسلحة مشمولة بالحظر تسيطر على مونغبوالو، ستواصل الشركات، من قبيل AGA، التي تعمل بإذن من كينشاسا، البقاء في وضع غامض في ظل حظر توريد الأسلحة. ورغم أن شركة AGA مرغمة على التقيد بقواعد الجبهة، يمكن الاحتجاج، في حالة استمرارها بالعمل بها، بأنها تنتهك حظر توريد الأسلحة من خلال تقديم مبالغ ومساعدة مباشرة إلى طرف محظور.

## دال - السيطرة على الإمدادات

### ١ - الاقتناء بميدان القتال: طريقة للنقل

١٣٥- أبلغ عدد من قادة الميليشيات الفريق أنهم تمكنوا من اقتناء الأسلحة بميدان القتال. وتتضمن أساليب الشراء هذه قيام إحدى جماعات الميليشيات باستهداف سرقة مخازن الأسلحة التابعة لجماعة أخرى. فعلى سبيل المثال، تلقى الفريق معلومات من السيد ندجابو والقائد جيروم كاكافو فيما يتعلق بالأسلحة التي سرقتها جبهة القوميين والوحدويين من القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية. وقد وقعت إحدى عمليات "الاقتناء بميدان القتال" المبلغة للفريق في دجالاسيغا، وهي إحدى مناطق تعدين الذهب المتنازع عليها، وذلك في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، حيث سرقت الجبهة المذكورة صندوق صواريخ، وبندينين عديمي الارتداد، وقنابل صاروخية، واثنى عشرة بندقية ومدفعي هاون عيار ٦٢ ملمترا و ٨٢ ملمترا. وأبلغ السيد ندجابو الفريق أن أوغندا كانت قد زودت القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية بهذه الأسلحة. وقد اعترف للفريق بهذه السرقة القائد جيروم في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وأبلغ الفريق كذلك أن هذه الأسلحة قدمتها أوغندا، حليفته. ولدى الفريق أدلة قوية على دخول زهاء ١٠٠ من الجنود وضباط الاستخبارات التابعين لأوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعما للقوات المسلحة للشعب الكونغولي بالدخيرة، وذلك بمجرد أن هزمت جبهة القوميين والوحدويين في دجالاسيغا وسرقت عتادها العسكري.

١٣٦- وعلاوة على ذلك، صادرت الجبهة شحنة أسلحة كانت موجهة إلى القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية قادمة من أوغندا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. واحتجزت الجبهة في دجالاسيغا مركبتين مسجلتين في أوغندا.



وحسب أقوال نديامبو، دُمرت إحداها خلال القتال وتعرضت بضائع شاحنة ثانية للسرقة على يد السيد مامبو قائد الجبهة. وكانت المركبة تحمل ثلاثة مدافع هاون من عيار ٥٠ و ٦٠ و ٨٢ ملمترا، وخمس قاذفات صواريخ، و ١٥٠ صندوق ذخيرة لازمة لبنادق AK 47s وذخيرة أخرى. وقد نقلت هذه الأسلحة تحت حراسة الجبهة إلى نيوكا، وهو موقع حصين من مواقع الجبهة.

١٣٧- وتشكل الإمدادات الأولية من الأسلحة إلى إيتوري جزءا لا يتجزأ من نظام الاقتناء ميدان القتال. وأبلغ عدة قادة من قادة الجماعات المسلحة في إيتوري الفريق أنهم لا يقومون حاليا بشراء الأسلحة لأن هناك بالفعل مخزون كاف في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تجمع من الحروب المتتابة التي خاضها البلد.

١٣٨- وقد تسنى للفريق، مع ذلك، تقرير أن الأسلحة لا زالت تورّد إلى إيتوري انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٢ (٢٠٠٤). ويحقق الفريق حاليا في عدد من الحالات الظاهرية المتعلقة بالأسلحة الموردة إلى إيتوري عبر أوغندا. فعلى سبيل المثال، أبلغ جندي سابق في القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية، سُرِّحَ منذ فترة وجيزة، الفريق أن الأسلحة قد وُرِّدَت إلى مخيم القوات المسلحة للشعب الكونغولي/الاتحاد الكونغولي للسلام والديمقراطية في ماهاغي قادمة من المخيم العسكري التابع لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية في أروا. وأشار هذا الجندي، الذي كان يضطلع بالمسؤولية عن سوقيات العمليات، إلى أن الأسلحة الموردة تضمنت ٢٦ قذيفة هاون عيار ٨٢ ملمترا، وعشرة أغام، و ٢٢ صندوق ذخيرة لازمة لبنادق AK-47s. وأكدت أيضا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ماهاغي الوصف المقدم للأسلحة.

١٣٩- وتتعلق حالات توريد الأسلحة الأخرى التي يحقق فيها الفريق بتوريد مواد محظورة بطريق الجو إلى مواقع اتحاد الوطنيين الكونغوليين شمالي بونيا. وتلقى الفريق معلومات من شهود عيان تفيد بأن طائرة تعمل في أوغندا من عنتيبي هبطت في بولي يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر لتسليم صناديق أسلحة وذخيرة. ولم يتسن للفريق زيارة بولي خلال ولايته الحالية ولكنه عقد أيضا اجتماعات أولية مع شركة الشحن الجوي المعنية ولاحظ وجود عدد من جوانب عدم الاتساق في دفاتر المواد الفنية تتعلق بالتواريخ.

## ٢ - وواليكاي: شبكات متنافسة تدعم وحدات متنازعة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤٠ - تبين الحالات المذكورة أعلاه كيف أن الأطراف المفروض عليها الحظر تتلقى الدعم السوقي أو الدعم المالي، الذي يتيح لها أن تعمل على النطاق العسكري. وحقق الفريق أيضا

في الحالات التي ينطوي تفسيرها على صعوبة أكبر، لأن متلقي المساعدات العسكرية، رغم أنهم يشكلون جزءاً من الجيش الموحد، فهم يعملون خارج نطاق هيكلية القيادة والمراقبة الموحدتين. وفي وواليكالي، تعتبر السيطرة على مناجم أو أكسيد القصدير المتبلور عاملاً هاماً وراء القتال الدائر في تلك المنطقة. وقد انحازت الشبكات التجارية المتنافسة إلى جانب مختلف الوحدات العسكرية على الأرض للحصول على امتياز الوصول إلى مناجم أو أكسيد القصدير المتبلور. وبذلك، تقدم هذه الشبكات إلى حلفائها العسكريين دعماً سوقياً، بما في ذلك نقل الأفراد العسكريين والإمدادات.

١٤١ - وأصبح إقليم وواليكالي الغني بالموارد المعدنية ساحة قتال رئيسية بين ما يبدو أنه قوات الجيش الوطني الكونغولي السابق الموحدة وقوات ماي ماي السابقة التي لم تعد تتصاع لقائد المنطقة العسكرية الثامنة، ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم الانتظام في دفع المرتبات. وفي قتالها للسيطرة على مناجم أو أكسيد القصدير المتبلور في وواليكالي، تقوم قوات تحرير رواندا بدعم وحدات الماي الماي السابقة. ولتمويل نفسها، كانت هذه الوحدات تحصل على أرباح كبيرة من تجارة أو أكسيد القصدير المتبلور وأقامت شركات تجارية تقدم لها دعماً سوقياً لقاء الحصول على امتياز الحصول على أو أكسيد القصدير المتبلور. وتتضمن الشبكات التجارية هذه تحالف شركات الشحن الجوي، وشركات تجارية ووكالات تجارية تعمل في مجال أو أكسيد القصدير المتبلور.

١٤٢ - ويعتبر النقل الجوي أكثر الوسائل عملية في نقل أو أكسيد القصدير المتبلور من إقليم وواليكالي، نظراً لأن الطرق من وواليكالي إلى غوما وبوكافو غير آمنة وغير سالكة في بعض الأحيان. ولهذا السبب، تقع أكثر مناطق النزاعات حوالي موي، حيث حُول أحد الطرق المزففة الرئيسية في المنطقة إلى مدرّج مؤقت كواقع أمر. ويتم استئجار العديد من الطائرات في غوما وبوكافو يومياً لجمع أو أكسيد القصدير المتبلور من موي لإرساله إلى وكلاء الشراء. وما أن يصل أو أكسيد القصدير المتبلور إلى غوما، حتى توزع الأسهم على السلطات العسكرية والسياسية المحلية، قبل نقلها عبر الحدود إلى جيزيني في رواندا حيث يقع مصنع للصهر، أو تصدر إلى جنوب أفريقيا.

١٤٣ - وفي بعض الأحيان، تخرج السيطرة على أو أكسيد القصدير المتبلور عن السيطرة. فعلى سبيل المثال، وفي منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بلغت الأنشطة العسكرية في وواليكالي ذروتها لمدة أسبوع بين القوات المشتركة للكتيبتين ١١٢ و ١١٤ بقيادة ضباط سابقين من الجيش الوطني الكونغولي، وهما على التوالي الميجور غير فاس كامبالي والميجور ويلسون، والتحالف بين الماي الماي السابقة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ورغم أن

السكان المدنيين تحملوا عبء الإساءات وأرغموا على نقل الأسلحة والذخيرة لمختلف القوات، أصيب كذلك ممثلو الوكالات التجارية بجروح أو أنهم احتجزوا من قبل الوحدات العسكرية الداعمة لمنافسيهم.

١٤٤ - وتمهيدا لهذه المناوشات، قام العديد من الطائرات التي تستخدمها الوكالات التجارية في تجارة أكسيد القصدير المتبلور بنقل الجنود والسلع. وشرحت عدة شركات للفريق بأنه من الشائع نقل القوات عند الطيران إلى منطقة وواليكالي، إلا أن الطلبات في هذه الفترة ازدادت عن حدها الطبيعي المسموح به بكثير. وبعد اندلاع القتال في ١٢ أيلول/سبتمبر، كانت تقوم ١٧ رحلة بين مطار غوما وواليكالي تشمل بشكل رئيسي شركة البحيرات الكبرى للأعمال التجارية، وشركة السلام الجوية وشركة كابي الدولية، وهي الشركات نفسها التي يقوم الفريق بالتحقيق معها في تهريب الأسلحة. إلا أنه استنادا إلى شركات نقل جوية ووكالات تجارية أخرى وسجلات الرحلات الجوية، كانت شركة السلام الجوية، التي استأجرتها وكالة سوديكسمانز التجارية هي الشركة الوحيدة التي سُمح لها بالطيران إلى المنطقة في الأيام الثلاثة التي أعقبت ذلك بسبب ارتباطها المباشر مع القوات العسكرية التي كانت تسيطر على موي خلال تلك الفترة.

١٤٥ - واتصل الفريق مع مالك طائرات شركة السلام الجوية طوني أوميندي من شركة Doren Air Africa Limited، في مكتبه في الجمهورية التشيكية. وقال إنه جرت محاولة للاستيلاء على طائرة كان قد أجرها لشركة السلام الجوية تحمل رقم تسجيل سيراليون، 9L-LEM خلال اندلاع القتال في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. واستنادا إلى أقوال السيد أوميندي حاول جنود بانيا رواندا إرغام طاقم الطائرة التي حطت في وواليكالي على نقل أسلحة إلى منطقة لم يُفصح عنها، لكنهم تمكنوا من إحباط المحاولة عندما ادعى الطيار بوجود مشكلة فنية في الطائرة.

١٤٦ - وردا على نشوب القتال، دعا الجنرال أوبيدي إلى اجتماع يضم جميع الوكالات التجارية لأوكسيد القصدير المتبلور في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ضم ممثلين عن شركة الكونغو لتجهيز التعدين، و Groupe Mesol، و MHI، و KANU، و AMUR، و Cometex، و Divimines، و Clanab، و Munsad، ولكن باستثناء شركة Sodexmines. وتمحورت المناقشات حول دعم الوكالات التجارية لمختلف الفصائل العسكرية حول موي، التي لم يعد الجنرال أوبيدي يسيطر عليها سيطرة كاملة. وكان من أحد نتائج ذلك توقيف الميجور كامبالي عن العمل لتورطه في هذا الحادث. إلا أن هذا التوقيف رفع بعد أسبوع.

## سابعاً - الديناميات الداخلية والعوامل الخارجية

### ألف - القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومحافظة كيفو

١٤٧ - أثرت أحداث بوكافو التي وقعت في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٤ تأثيراً سيئاً على الحكومة الانتقالية، وتوحيد الجيش وعلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، دون محاسبة المسؤولين الذين أدت أعمالهم إلى حدوث هذه الأزمة على نحو يثير الاستغراب. بل ازداد التوتر بين المنطقتين العسكريتين الثامنة والعاشرة وأعيد تنشيط وتمتين التحالفات السابقة مع العناصر الأجنبية. إلا أنه كان لكلا هذين التطورين عواقب سلبية على عملية حظر الأسلحة.

### ١ - انتشار كنشاسا شرقاً

١٤٨ - في أعقاب أزمة بوكافو، أمرت كنشاسا بنشر عشرات الآلاف من القوات إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لإحكام قبضتها على ذلك الجزء من البلد. ولم يتم تحذير بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسبقاً إلى درجة كافية ولم تُزود بمعلومات دقيقة عن آليات الانتشار. لذلك، كان من الصعب على الفريق التأكد فيما إذا كانت مختلف القوات والوحدات المنتشرة في الشرق تشكل فعلاً قوات "الجيش الموحد". فإذا تم نشر القوات إلى إيتوري وكيفوس أو أعيد تزويدها خارج عملية الاندماج الفعلية، فيمكن اعتبار عملية النشر هذه انتهاكاً لحظر الأسلحة.

١٤٩ - وتوضح قضية شركة طيران CO-ZA العائدة لنائب الرئيس جان بيير بمبا، الغموض الذي يكتنف عملية الدمج أو التوحيد، وآثارها على انتشار القوات. واستناداً إلى وثائق هيئة الخطوط الجوية في مطار بني، كانت هناك ست وثلاثون رحلة جوية ذات طابع عسكري وصلت إلى مطار بني من ٥ حزيران/يونيه إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وكانت تقوم بتشغيل هذه الرحلات الجوية الخاصة بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية شركات مدنية تتألف بشكل رئيسي من طائرتي أنتونوف ٢٦ تابعتين لشركة CO-ZA التي يملكها نائب الرئيس بمبا، التي بلغ عدد رحلاتها ٦٩ رحلة. وعزز الانتشار العسكري وتناوب القوات في بني بطائرة أخرى تم التعاقد عليها من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنها لم تدون في سجلات هيئة الخطوط الجوية. واستناداً إلى لقاءات أجريت في مطار بني تؤكد للفريق بأن الرحلات الجوية الأولى للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية جلبت تعزيزات إلى بني، بما في ذلك فوج من القوات الخاصة للقوات المسلحة

لجمهورية الكونغو الديمقراطية واللواء ٤٣ التابع لهذه القوات، مع أنه أصبح من الصعب أكثر مراقبة وصول القوات بعد ذلك.

١٥٠ - ومُنعت أفرقة المراقبين العسكريين التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من رصد طبيعة توريدات الطائرات من أواخر حزيران/يونيه إلى أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٤، ومثال على ذلك منع التصريح لطائرات البعثة العمودية للهبوط في "المدرج ٢" في مطار بني حين كانت توجد أيضا طائرة تحمل قوات تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال هذه الفترة، قُصر دخول البعثة على جزء صغير من المنطقة المخصصة للعامة في المطار لمدة محدودة من الزمن، وكان من الواضح أن موقف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كان عدائيا تجاه البعثة. ولم يُفتح المهبط ٢ للبعثة إلا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأبلغ الفريق كذلك أنه اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، قامت الرحلات الجوية هذه بنقل جنود حركة تحرير الكونغو سابقا فقط. وظلت قوات الحركة السابقة منفصلة عن وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الأخرى في بني.

١٥١ - وقد يكون إعادة انتشار قوات حركة تحرير الكونغو السابقة جزءا من برنامج إعادة الإدماج الوطني، إلا أن الفريق وجد أنه من الصعب التمييز بين حركة القوات الحقيقيين للاندماج والأنشطة الأخرى التي تنتهك الحظر. فمثلا تنتفع شركة الطيران التابعة لنائب رئيس الجمهورية بشكل مفرط من إعادة انتشار قوات حركة تحرير الكونغو سابقا. واستنادا إلى مصادر أجرى الفريق لقاءات معها، يفرض السيد بمبا على الحكومة ضعف أسعار السوق لاستخدام طائراته بالساعة. وعلى حين يشكو مشغلو شركات الطيران الأخرى من أنهم يرغمون على نقل أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإمدادها بدون أجر. وإن تحديد الطبيعة الحقيقية لتحركات هذه الطائرات، وفيما إذا كانت تمثل تحركات القوات المأذونة من الحكومة أم بدوافع أخرى، يزداد تعقيدا بسبب تاريخ الطائرات المباشرة التابعة لخطوط CO-ZA الجوية. فمثلا قامت طائرة أنتونوف ٣٢ المسجلة باسم 3C-QQT بسبع رحلات جوية إلى بني بين نهاية حزيران/يونيه ونهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤، التي كانت مدرجة في سجل هيئة الخطوط الجوية بأنها مستأجرة لكل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشركة طيران CO-ZA. ووجدت صلة بين هذه الطائرة وتاجر الأسلحة الدولي فيكتور باوت، الذي كان سابقا شريكا تجاريا للسيد بمبا. علاوة على ذلك، تم التحقيق في طائرة أخرى تابعة لشركة طيران CO-ZA، وهي من طراز بوينغ ٧٢٧ مسجلة باسم 9Q-CBF تم شراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٤، من قبل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيريا بسبب عمليات الطائرة السابقة في ليبيريا ونيجيريا.

١٥٢ - إن الحصول على معلومات تتعلق بالانتشار، والدفعات والإمدادات من شأنها أن تفيد آلية رصد الحظر حيث تتيح لها التمييز بين إعادة التسليح وعمليات الإمداد التي تتم بتعليمات من هيئة الأركان في كينشاسا، والذين يخضعون لقيادات محلية تعمل خارج عملية الاندماج.

## ٢ - التناحر بين قيادتي المنطقتين العسكريتين الثامنة والعاشرة

١٥٣ - تظهر كذلك العلاقة بين المنطقتين العسكريتين الثامنة والعاشرة الغموض الذي يكتنف عملية اندماج الجيش. فعندما تشكل قيادتان عسكريتان إقليميتان رسمياً جزءاً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المندمجة، وتكون إحداهما في صراع مع الأخرى في الميدان، فقد وجد الفريق أنه من العسير تحديد فيما إذا كان تسليح وإمداد الوحدات العسكرية المستهدف تحت قيادة من قبل وحدات تقع تحت قيادة أخرى يشكل انتهاكاً لحظر الأسلحة.

١٥٤ - وبعد هزيمة الكولونيل المنشق حول موتوتبسي وتوفير ممر آمن له إلى رواندا، وجّه المسؤولون في كينشاسا اهتمامهم إلى القوات المنشقة التابعة للجنرال نوكوندا، التي كانت متمركزة في ذلك الحين في معسكرات عسكرية في منطقة كاليه ومينوفا، في قيادة المنطقة العسكرية الثامنة، قرب الحدود الجنوبية مع المنطقة العسكرية العاشرة. وفي ضوء إحجام قائد المنطقة العسكرية الثامنة قام الجنرال إيبيدي بطرد نوكوندو من معقله، وكُلف قائد المنطقة العسكرية العاشرة بالمهمة بدلا منه. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعمت المنطقة العسكرية العاشرة تحالفها مع قوات الماي الماي السابقة في قيادة المنطقة العسكرية الثامنة، وخاصة بتقديم الأسلحة لها، للقيام بعمليات مشتركة ولصد تمرد عبيدي. وأجرى الفريق لقاء مع وحدات الماي الماي السابقة في المنطقة العسكرية الثامنة في ماسيسي وواليكالي، بما في ذلك الكولونيل أكيلماي شومندو، قائد اللواء الثالث عشر، الذي ذكر أنهم يتلقون إمدادات من الأسلحة سرا من المنطقة العسكرية العاشرة. وتم إمداد الوحدات عسكرياً وسوقياً بنقلها عبر النهر أو برا على امتداد محور بوكافو - وواليكالي.

١٥٥ - وبدلاً من المواجهة العسكرية الخطيرة، عادت قوات الجنرال نيكوندا إلى وحداتها التابعة لها في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة العسكرية الثامنة، دون تحميلها مسؤولية عن أعمالها الانشقاقية. وصدر أمر لاحقاً إلى الجنرال إيبيدي بإلقاء القبض على الجنرال نيكوندا إلا أنه لم يبذل أي محاولة لعمل ذلك. وحتى تاريخه، يتمتع الجنرال نيكوندا بجزية الحركة. ويعتبر الجنود الذين دعموا أنشطة الجنرال نيكوندا الانشقاقية عن سبق إصرار منتهكين لحظر الأسلحة. ويجب تحميل قيادة المنطقة العسكرية الثامنة في ذلك الوقت

مسؤولية هذا الانتهاك أيضا. ويلاحظ الفريق أن الجنرال إيبيدي قد نُقل من منصبه مؤخرا في المنطقة العسكرية الثامنة.

### ٣ - دعم التحالفات مع الأطراف المشمولة بالخطر

١٥٦ - في ضوء الانشقاق الداخلي، وعمليات الهرب وتوقف الإمدادات المنتظمة من الحلفاء في كينشاسا، تنظر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في رفع مستوى العمليات بالتحويل أكثر إلى الداعمين السياسيين والماليين في الشتات في أوروبا، وتحويل الإمدادات إلى الشرق، الأمر الذي لا يزال الفريق يواصل التحقيق فيه.

١٥٧ - وقد عززت أزمة باكوبا من مركز القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وبدعم رواندا للجنرال ناكوندا والكولونيل موتسوتسي المنشقين، عادت قوات المنطقة العسكرية العاشرة تستثمر التفوق العسكري لقوات تحرير رواندا وتم تشكيل تحالفات آنية جديدة.

### ٤ - جبهتا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١٥٨ - تشمل مواقع قوات تحرير رواندا في شمال كيفو كل من ماسيسي وواليكالي وروتشورو. ومن خلال الزواج فيما بينهم يوجد لدى عدد كبير من قوات تحرير رواندا أشخاص كونغوليين يعولونهم، وهم مندمجون إلى درجة معينة في النسيج الاجتماعي الكونغولي. وهم مستقرون أكثر من بعض نظرائهم في الجبهة الجنوبية، ويقومون بعمليات استطلاع ويرسلون وحدات لفترات محددة من الزمن أو وحدات أكثر أهمية ذات اكتفاء ذات متنقلة للقيام بأنشطة لفترة طويلة في بيروجرو ناشونال بارك وحولها. وخلال بعثة ميدانية أجريت مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ميوسو في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اتصل الفريق مع قوات تحرير رواندا ولاحظ أنهم مجهزون تجهيزا جيدا من حيث التسليح وأنظمة الاتصال واللباس العسكري. وأبلغ الفريق بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تتلقى إمدادات عسكرية بين الحين والآخر من عناصر من المنطقة العسكرية العاشرة باستخدام محور بوكافو وواليكالي. وأبلغت قوات تحرير رواندا الفريق بأنهما حصلت مؤخرا على إمدادات عن طريق أوغندا.

١٥٩ - وفي جنوب كيفو، تشمل المواقع الرئيسية لقوات تحرير رواندا كلا من والانجو، وسهل روزيزي، وأجزاء كبيرة لا يمكن الوصول إليها في كاهوزي بيغا ناشونال بارك. وإن عناصر من الجبهة الجنوبية لقوات تحرير رواندا، التي تتلقى في بعض الأحيان إمدادات مباشرة من وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من المنطقة العسكرية العاشرة تتجه نحو شبكات الإمدادات ذاتها التي تستخدمها جبهة التحرير الوطنية، وهي مجموعة من

الثوار البورونديين، والتي كانت تستخدم سابقا من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/ قوات الدفاع عن الديمقراطية. وتترابط الجبهتان الرئيسيتان لقوات تحرير رواندا في شمال وجنوب كيفو بطريق ومعايير فوق الأرض. ولكلا الجبهتين منافذ إلى مناطق التعدين وتبادل المواد المعدنية لقاء المال والإمدادات، ويحصلون كذلك على إيرادات بواسطة إغلاق الطريق وفرض ضرائب محلية.

## ٥ - قيام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بسلب مخزونات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٦٠ - لم يفعل الجنرال مابي، قائد المنطقة العسكرية العاشرة، شيئا يُذكر لتصحيح مشكلة إعادة إمداد قوات تحرير رواندا من مخزونات المنطقة العسكرية العاشرة. فمن بين القضايا التي نوقشت من جانب قائد المنطقة العسكرية العاشرة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قضية إمدادات لقوات تحرير رواندا المتمركزة على امتداد سهل روزيزي، بالقرب من مدينة أوفيرا. وقام الكولونيل ناكاباكا، قائد اللواء ١١١ لقوات الماي الماي السابقة في كليبا على حدود بوروندي، بتزويد أسلحة وذخيرة ومعدات عسكرية أخرى إلى كل من قوات تحرير رواندا ومجموعة الثوار البورونديين للجبهة الوطنية للتحرير، من مخازن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في بعض الأحيان مقابل أبقار قامت قوات تحرير رواندا والجبهة الوطنية للتحرير بسرقتها عبر الحدود مع بوروندي. ومع أن قائد المنطقة العسكرية العاشرة هدد بإبعاد الكولونيل ناكاباكا بسبب هذه الأنشطة منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لكن هذا الأخير لا يزال في موقعه. ومنذ مجزرة غاتومبا، جمع الكولونيل ناكاباكا الممتلكات وملاأ المناصب الإدارية المنتهية للموتى. ونتيجة لذلك، أصبحت لديه سيطرة أشد إحكاما سواء اقتصادية أو إدارية على مجال مسؤوليته.

١٦١ - وفي مثال آخر، وجه توبيخ لوحدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ولانجو، التي شاركت ظاهريا في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين لقيامهم بتزويد السلاح إلى عناصر قوات تحرير رواندا، وإعادة انتشارها في مكان آخر لاحقا. وتبين أن من حلوا محلهم يقومون بعمليات مماثلة. وألقى قائد المنطقة العسكرية العاشرة القبض على قادة اللواء، ويزعم أنه أجرى تحقيقا كاملا، وخاصة عن القوات المتمركزة في منطقة نيزيبيرا.



## ٦ - التعايش مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١٦٢ - يعتبر الفريق أن التعايش المتعمد، لأغراض المساعدة المتبادلة بين جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع وحدات عسكرية من مجموعة مسلحة أجنبية بأنه انتهاك للحظر.

١٦٣ - وقبل أن يتبوأ منصب القيادة في بوكافو، كانت أوفيرا معقل الكولونيل ميتوبوسي العسكري. وخلال صراع بوكافو، انضمت القوات التي كان يقودها سابقا في أوفيرا، إلى القوات المتمردة في كمانبولا. وفي الوقت ذاته، دعيت عناصر الماي - الماي السابقة وقوات تحرير رواندا المتحالفة لصد قوات ميتوبوسي. وفي أعقاب ذلك، تغير ميزان القوى في سهل روزيزي. وشكلت قوات الماي - الماي السابقة المتمركزة خارج أوفيرا بقيادة الكولونيل ناكاباكا تحالفا ظرفيا مع الحلفين القديمين، وهما قوات تحرير رواندا وقوات التحرير الوطنية. وكانت حاشية ناكاباكا تبدي اهتماما بالبرنامج السياسي أقل من اهتمامها بتبوء وظائف إدارية، وقامت بتنظيم أنشطة إجرامية مربحة بمساعدة جبهة التحرير الوطنية وقوات تحرير رواندا التي توفر لهم الحماية لقاء عائدات يتم الحصول عليها بشكل كبير من الإغارات عبر الحدود. ويشكل دعم ناكاباكا للمجموعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكا لحظر الأسلحة.

١٦٤ - وتمركز حلفاء قوات تحرير رواندا التابعة لناكاباكا في مواقع على امتداد سهل روزيزي وفوق الهضاب إلى الغرب، ولا سيما في مناطق سان جي، ولفونيجي وليميرا. ويمتد سهل روزيزي على امتداد الجانبيين الكونغولي والبوروندي من الحدود. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشمل امتدادا رئيسيا للطريق على طول الطريق الرئيسي للسفر بين بوكافو وأوفيرا. وتحدو قوات تحرير رواندا رغبة قوية في الحصول على سهل روزيزي وكذلك جبهة التحرير الوطنية وذلك لأنه يتيح سهولة التسلل من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بوروندي وإلى الأجزاء الشرقية الجنوبية الأبعد من رواندا. وأجرى الفريق بعثة تقييم على امتداد ٨٠ كيلومترا من الطريق بين كامانيولا وأوفيرا، ولاحظ وجود حواجز متناثرة غير شرعية على الطرق بغرض فرض الضرائب، ويقوم على حراستها بفواصل متلاحقة أشخاص ينتمون إلى قيادة الماي - الماي السابقة، وقوات تحرير رواندا، وباتريس مازونزو، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشاهد الفريق قوات تحرير رواندا تعمل كحرس في وحدات الماي - الماي السابقة. فضلا عن ذلك، قام الفريق بزيارة الأسواق المحلية في ضواحي أوفيرا، وشاهد عددا من عناصر من قوات تحرير رواندا يشترون أجهزة راديو وأجهزة إلكترونية أخرى بأوراق مالية جديدة من فئة ٢٠ دولارا.

١٦٥ - ولم تصدر استجابة من الجنرال مابي نحو الوجود الظاهر بشكل كبير لقوات تحرير رواندا في سهل روزيزي. وحدث مثال بارز في ١ آب/أغسطس، عندما اعترض جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من ٢٥ جنديا مدججا بالسلاح من قوات تحرير رواندا بالقرب من معسكر موتري. وفي حين أبلغ قائد المنطقة العسكرية العاشرة البعثة بأن قواته ألقى القبض على عناصر من قوات تحرير رواندا، فقد تبين أنه كان يحاصر هذه العناصر لا أكثر. وقد تقهقرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما بعد مما سمح لقوات تحرير رواندا بالتفرق.

١٦٦ - إن انتشار القوات الباكستانية (عملية الأمم المتحدة في بوروندي) على الجانب البوروندي من سهل روزيزي، سيتجلى قريبا بنشر القوات الباكستانية (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) على الجانب الكونغولي. ومن شأن التعاون بين هاتين الوحدتين أن يعزز قدرة كل من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لرصد أنشطة المتمردين عبر الحدود وحظر الأسلحة.

١٦٧ - وفي جنوب أوفيرا، في مناطق مثل فيزي، وباراكا وشبه جزيرة أوبواري، يبدو أنه كان لقوات الماي - الماي السابقة بقيادة الجنرال دوناي، اتصال أقل مع المنطقة العسكرية العاشرة في سلسلة القيادة. ويقوم الفريق بالتحقيق في إمكانية حصول القوات المسلحة الأجنبية على المساعدة في المنطقة، بما في ذلك واردات من الأسلحة عبر بحيرة تنجانيقا، وتدريباً عسكرياً لجهة التحرير الوطنية. وما يقلق الفريق بشكل خاص هو شبه جزيرة أوبواري، التي تعتبر ممرًا استراتيجيًا للقوارب التي تعبر بحيرة تنجانيقا. ولذلك كانت هناك حركة كبيرة للاجئين الكونغوليين العائدين من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى شبه الجزيرة. إن وجود لاجئين وعدم توقف حركة المواطنين الكونغوليين عبر البحيرة يوفر غطاءً كافياً للجماعات المسلحة باستخدام نقطة العبور.

١٦٨ - أجرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعثات متعددة الاختصاصات إلى المنطقة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وتمكنت من الإبلاغ عن العودة الطوعية إلى بوروندي لمعظم مقاتلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوت الدفاع عن الديمقراطية بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وكما لاحظت البعثة، فإن معظم هؤلاء المقاتلين عبروا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من جمهورية تنزانيا المتحدة بالقوارب أو انتقلوا شمالاً عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية وعبروا حدود بوروندي دون عائق على طول سهل روزيزي. وبما أن قوات تحرير رواندا وجبهة التحرير الوطنية

تسعيان للتحالف المتبادل مع قوات الماي - الماي السابقة، فقد تُستخدم حالياً لشن هجمات أراضية استراتيجية بقيادة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية. ويهدف الفريق إلى البقاء على اطلاع على الحالة، وذلك لإمكانية تزعزع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وتفويض العمليات الانتقالية في كلا البلدين.

١٦٩ - ومع أن الفريق لم يسافر إلى والونجو، المعقل الآخر لقوات تحرير رواندا، فقد حصل على تقارير موثوق بها إلى درجة كبيرة، من بعثة الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية دولية ومصادر محلية، عن وجود تعايش مماثل بين قوات تحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعندما قامت البعثة بمواجهة الجنرال ماي بهذه التقارير بأن وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تختلط مع قوات تحرير رواندا، زعم أن هذا التقارب وسيلة فعالة لإطلاعهم على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين. وذكّر على نطاق واسع بأن قوات تحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نفذت عملية مشتركة في والونجو لهزيمة عناصر قوات تحرير رواندا المنشقة التي تنحو لقطع الطرق والتي تعرف بـ "راستا".

## باء - دور بوروندي

### ١ - دعم بوروندي للكولونيل موتوبتسي

١٧٠ - خلال الأحداث التي وقعت في كمانبولا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، انضمت إلى قوات الكولونيل موتوبتسي المتمردة قوات من أوفيرا، التي كانت سابقاً بقيادة الكولونيل موتوبتسي. ولإعادة تجميعها في كمانبولا، فإن هذه القوات من الكتيبتين ٩٣ و ٩٤ تلقت مساعدات من قوات بوروندي المسلحة، وهي قوات تتألف بشكل رئيسي من العرق التوتسي من حكومة بوروندي، التي نظمت عملية نقل لمساعدة القوات المنشقة. وفي مساء ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عبر المؤيدون العسكريون للكولونيل موتوبتسي نهر روزيزي في بويجويرا إلى إقليم سيوتوك (بوروندي)، حيث كانت عناصر القوات المسلحة لبوروندي تنتظرهم مع مركبات. وقامت هذه القوات بمرافقة الجنود الكونغوليين المنشقين عبر سيتيبوك حتى الحدود الرواندية. وبمساعدة لواندا، التقى المؤيدون لاحقاً في كمانبولا مع موتوبتسي. ويشكل الدعم المقدم إلى قوات الكولونيل موتوبتسي من قبل رواندا وبوروندي انتهاكاً لحظر السلاح. وتم الحصول على تفاصيل دعم قوات بوروندي المسلحة إلى العملية من مصادر محلية في بوروندي، ومن خلال لقاءات أجريت مع ثلاثة مقاتلين سابقين من قوات موتوبتسي الذين هربوا من معسكر كوكو (رواندا) في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

## ٢ - بوروندي كمصدر محتمل للأسلحة

١٧١- ترتفع حدة حالة انعدام الأمن في بوروندي، ولا سيما في منطقة بوجومبورا الريفية. ويزيد حالة انعدام الأمن سوءاً تواجد ما يقدر بـ ٣٠٠ ٠٠٠ قطعة سلاح متداولة حالياً في أيدي مختلف الجماعات العسكرية المشاركة في عملية السلام، فضلاً عن الميليشيات وقوات الدفاع المحلية والتمردية. وكما دلت حملات نزع السلاح التي جرت في أماكن أخرى، فإن المقاتلين السابقين يميلون إلى بيع ما لديهم من أسلحة فائضة فيما عملية نزع السلاح تأخذ مجراها. وتشكل هذه الكمية الهائلة من الأسلحة غير المضبوطة مصدراً محتملاً لتمويل القوات المسلحة الأجنبية التي تتخذ من جنوب كيفو قاعدة لها، وسبق أن ترددت تقارير عن حالات قام فيها أفراد عسكريون بورونديون بالمناجزة بأسلحتهم عبر الحدود.

١٧٢- ونظراً إلى أن عملية جمع السلاح ونزع السلاح في بوروندي لا تزال في مرحلتها الأولى، فإنه من الممكن تصميم نظام لجرد مخزون الأسلحة المتروعة بهدف وضع بيانات مرجعية عن مصدر الأسلحة وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة. وهذه البيانات ستمكن الفريق من إجراء تحليل أفضل للأسلحة التي يعثر عليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحديد مصدر تلك الأسلحة التي يمكن أن تكون من أصل بوروندي.

## جيم - الأزمة الراهنة في شمال كيفو والانتهاكات المرتبطة بها

١٧٣- بعد مذبحه غاتومبا التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، هددت كل من بوروندي ورواندا بغزو جمهورية الكونغو الديمقراطية لمطاردة الفاعلين، وانسحب نائب الرئيس روبيروا، التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما سابقاً، من الحكومة الانتقالية لعدة أسابيع. وفي شمال كيفو، حذر الجنرال المنشق نكوندا والزعماء السياسيون في بانيا مولنغه من أن الحرب سوف تستأنف إذا ظلت بانيا مولنغه عرضة للاعتداءات. ورغم ما بذل من جهود دولية لإشاعة السلام في المنطقة، بما في ذلك إنشاء اللجنة الثلاثية وآلية مشتركة للتحقق بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الأحداث الميدانية كانت تجسد واقعاً مختلفاً. إذ كانت تجري التحضيرات من أجل تجنيد وتدريب وتسليح قوات للقيام بعمليات عسكرية في شمال كيفو، مما أسفر عن انتهاكات لحظر الأسلحة.

## ١ - محافظ شمال كيفو يخطط للمستقبل

١٧٤- في الوقت الذي كانت فيه المنطقة العسكرية العاشرة تعزز تحالفاتها العسكرية على حساب المنطقة العسكرية الثامنة، التي قامت كنشاسا بتخفيض تمويلها العسكري، بدأ يوجين سيروفولي، محافظ شمال كيفو، في تكوين الميليشيات المسلحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، بدأ بحملة

تتسم بتنظيم ومنهجية شديدين لتسليح سكان مدنيين أغلبيتهم الطاغية من الهوتو في سائر أنحاء ماسيسي وروتشورو، رغم الأمر الصادر مسبقا بإنشاء لجنة لوضع برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة العودة إلى الوطن وإعادة التوطين في شمال كيفو في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

## ٢ - توزيع الأسلحة في ماسيسي

١٧٥- قام الفريق بزيارة ميدانية إلى إقليم ماسيسي (شمال كيفو) في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر للتحقق من صحة مزاعم ترددت في الآونة الأخيرة عن توزيع أسلحة على سكان مدنيين في عدة قرى منتشرة في سائر أنحاء المنطقة. وأكدت عدة مقابلات سجل الكثير منها أن إدارة المحافظ سيروفولي نظمت برنامج توزيع للأسلحة من غوما بهدف تسليح جاليات الهوتو المحلية في ماسيسي. ويعتقد هؤلاء أن الأسلحة ضرورية لحماية هذه الجاليات من هجوم محتمل تقوم به القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة السابقة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة إنترهاموي.

١٧٦- وأجرى الفريق مقابلات مع السلطات المحلية بمن فيها رؤساء القبائل والقادة العسكريون وقادة الشرطة، والمراجع الدينية والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان. وجرى أيضا مقابلة زعماء القرى التي جرى توزيع الأسلحة فيها، فضلا عن الأشخاص الذين حصلوا عليها والأشخاص الذين كانوا ضحية لها. ولم يُنكر الجنرال عبيدي مسألة توزيع الأسلحة في ماسيسي خلال اجتماعه مع الفريق. ولكنه ذكر، تنصلا من المسؤولية، أنه ينبغي إجراء عملية تحقق مشتركة تشارك فيها قواته الأمنية والبعثة. واستدعي عبيدي إلى كينشاسا في اليوم التالي وأعلن خليفته المؤقت، الكولونيل دونيا، أنه كان على علم بعملية التوزيع والمسؤولين عنها أيضا.

١٧٧- ولم تعرض على الفريق مباشرة أي أسلحة في أي وقت من الأوقات، رغم أن الفريق لاحظ على طول المحور الكائن بين مركز ماسيسي ونيابونندو كمية أكبر من المعتاد من الأسلحة في أيدي المدنيين، بما في ذلك الشباب على الأغلب. وفي حوزة الفريق عدة وثائق فيها أسماء مواقع معينة جرى فيها توزيع الأسلحة، وقام الفريق بالتحقق من بعضها بصورة مباشرة. وأكدت بحوث مستقلة قام بها مراقبون عسكريون في البعثة وإذاعة أو كابي ومنظمة رصد حقوق الإنسان عملية توزيع الأسلحة بصورة غير مشروعة.

١٧٨- وتم تنظيم حملة توزيع الأسلحة في ماسيسي من خلال الإدارة الإقليمية التي يسيطر عليها الحاكم سيروفولي سيطرة محكمة. وبدأت إحدى عمليات نقل الأسلحة التي تمكن الفريق من توثيقها في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عندما قامت شاحنة بنقل أسلحة

وذخيرة من غوما إلى بوشيهيا في ماسيسي. ورأى شهود عيان بعد ذلك عملية تفرغ بعض العتاد العسكري في لوشيبيري. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، نقل بعض هذه الأسلحة إلى كيباي، ليعاد توزيعها على مختلف المناطق القروية واستمر التوزيع في سائر أنحاء إقليم ماسيسي لغاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وسُلم بعض الأسلحة على شاحنات تعود ملكيتها لمنظمة كل شيء للسلام والتنمية، وهي منظمة غير حكومية تتخذ من غوما قاعدة لها ويرعاها بصورة مباشرة الحاكم سيروفولي، وكانت ترافق هذه الشاحنات وحدات عسكرية من المنطقة العسكرية الثامنة.

١٧٩- وعند وصول الأسلحة إلى المجتمعات المحلية، يجري توزيعها بعدة طرق. فتوجه الأوامر إلى الشباب لأخذها من مناطق توزيع أهلية أو في قرى مجاورة. وفي حالات أخرى، كانت السلطات المحلية تترك الأسلحة خارج المنازل ليلاً، وتجبر الأسر على جمعها قبل مطلع الفجر. ويطلق النار على كل من يرفض أو يجبر على الهرب إلى المناطق الحضرية. واتصل الفريق بمثل هؤلاء الضحايا في مركز ماسيسي. وكان الشباب من بين المستهدفين الرئيسيين للتوزيع، وقد قابل الفريق أحد الضحايا من المراهقين أُطلق عليه النار لرفضه الامتثال. ووجد الفريق أيضاً أنه في المجتمعات المحلية التي كانت تضم المجموعتين العرقيتين الهوتو والهوندي أن الهوندي كانوا يستثنون عمداً من توزيع الأسلحة.

١٨٠- ورغم أن الفريق لم يتمكن من معرفة الدافع الدقيق لتسليح سكان ناطقين بلغة كينيارواندا أغليبتهم الطاغية من الهوتو خارج إطار محدد للقيادة والسيطرة ودون توفير ما يتصل بذلك من تدريب أو توعية، فإنه شعر فوراً بالتأثير المخل بالاستقرار لهذا الأمر. ونظراً إلى استمرار حدة التوتر في أعقاب أزمة بوكافو ونزوح عدد كبير من السكان الناطقين باللغة الكينيارواندية إلى المنطقة إثر العمليات التي قام بها قائد المنطقة العسكرية العاشرة على طول الحدود الإقليمية للمنطقة العسكرية الثامنة، اندلعت أعمال عداوية وصراع علني بين جالبي الهوتو والهوندي اللتين كانتا تتعايشان معاً. وأدى هذا بدوره إلى اندلاع مناوشات منخفضة الحدة بين وحدات من الجيش الوطني الكونغولي السابق ووحدات ماي - ماي السابقة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقامت الوحدات الأخيرة بتوفير الحماية لسكان الهوندي العزل الذين ترتبط بهم تلك الوحدات ارتباطاً وثيقاً. وأجرى الفريق مقابلات مع المشردين من كلتا المجموعتين العرقيتين والذين كانوا ينشدون الملجأ في المدن الأكبر حجماً، مثل مركز ماسيسي. وللتأكد من صحة مزاعمهم، قام الفريق بالسفر في اليوم ذاته إلى مناطقهم الأصلية وتحقق لاحقاً من صحة المعلومات.

١٨١- وخلال هذه الفترة، التقى رجال الدين من مختلف أبرشيات الكنيسة الكاثوليكية لبحث مسألة توزيع السلاح، إذ كانوا يخشون ازدياد حدة انعدام الأمن والاستقرار من جراء ذلك. وخلافاً للدعوات التي تقول إن الأسلحة كان غرضها توفير الحماية من قوات تحرير رواندا، فإنه بات من الواضح في المقابلات التي جرت مع عدة أشخاص من الهوتو تلقوا أسلحة في كباي، أن مصدر قلقهم الرئيسي كان قوات الجيش الوطني الكونغولي السابق.

١٨٢- ويحاكي نمط التوزيع الإجراءات السوقية والإدارية التي أنشأها سابقاً حاكم سيروفولي لبناء "قوات دفاعه المحلية". ويزعم الحاكم سيروفولي أن قوات الدفاع المحلية باتت الآن جزءاً لا يتجزأ من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم ازدياد صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد حل قوات الدفاع المحلية، فإنه من غير الواضح من هي الجهة المسؤولة عن قوات الدفاع المحلية السابقة. ويساور الفريق القلق من أن عناصر من قوات الدفاع المحلية السابقة الموالية لمحافظ شمال كيفو، قد يعاد تشكيلها للقيام بأنشطة عسكرية غير مشروعة، انتهاكاً لحظر السلاح حسبما يمليه الوضع، وأنه قد يجري تعزيز هذه القوات بالعناصر التي تلقت أسلحة في إقليم ماسيسي.

١٨٣- لذا فإن توزيع الأسلحة على المدنيين، بهدف زيادة قدراتهم خارج أطر الحكومة الانتقالية وضمن منطقة محظور فيها السلاح، يشكل انتهاكاً لحظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة، وينبغي التعامل معه وفقاً لذلك. وسيواصل الفريق التحقيق في مصدر هذه الأسلحة، فضلاً عن طرق إمدادها إلى شمال كيفو. وفي هذا الصدد، فإن الفريق بحاجة إلى التحقق من التقارير التي ما انفك يتلقاها عن أسلحة مصدرها أوروبا الشرقية توردها رواندا كانت قد عبرت الحدود بين جيسيتي وغموما.

١٨٤- وأثناء قيام الفريق بالتحقيق في شبكات توزيع الأسلحة، أبلغ عن أنشطة تدريب مرتبطة بها. رغم أن الفريق لم يتمكن من العودة إلى ماسيسي للتحقق من صحة هذه المزاعم، فإن البعثة ومصادر حقوق الإنسان تمكنت من التثبت من صحتها بعد وقت قصير من ذلك.

### ٣ - الدعم المتواصل الذي تقدمه رواندا إلى القوات المنشقة

١٨٥- عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، ينبغي للدول أن تبادر إلى اتخاذ تدابير للحد من انتهاكات حظر الأسلحة. ويتوقف إنفاذ الحظر في آخر الأمر على تعاون الدول، وينبغي محاسبة تلك الدول التي يتبين أنها تنتهك الحظر. ويساور الفريق القلق من أن أراضي رواندا ما زالت تستخدم لأغراض التجنيد والتسلل وزعزعة الاستقرار.

١٨٦- وأظهر الفريق في تقريره الأول أن رواندا تقدم الدعم لحملات التجنيد العسكري التي يقوم بها الزعماء العسكريون والسياسيون الكونغوليون، بما في ذلك الجنرال المنشق نكوندا، ضمن مخيمات اللاجئين التي تدعمها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في كيزيبا وحيهمي برواندا. وكان حرمان اللاجئين من مركزهم كلاجئين وإعادتهم القسرية أحد أساليب الترويع التي استخدمت للضغط على اللاجئين لحملهم على الخضوع. وفي تحقيق تال، وثّق الفريق للدعم الذي تقدمه رواندا لتسليح الشباب في مخيم كيزيبا للاجئين، ثم دفعهم للتسلل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لأغراض عسكرية في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة.

#### ٤ - التجنيد في مخيم كيزيبا للاجئين

١٨٧- يقع مخيم كيزيبا للاجئين في مقاطعة كيبوية، على الجانب الرواندي لبحيرة كيفو، التي تحد جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤوي المخيم قرابة ١٦٠٠٠ لاجئ أغلبهم من أهالي بانيارواندا من شمال كيفو. وحددت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وشريكها في الحكومة الرواندية، وزارة الحكم المحلي، نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤، موعداً لتسجيل نزلاء مخيم كيزيبا للاجئين. وكان من المفروض أن تتم عملية التسجيل هذه بدعم من قوات الأمن الرواندية. بيد أن هذه القوات لم تشارك في عملية التسجيل في التاريخ المحدد بحجة مواجهتها لصعوبات تتعلق بالتنسيق الداخلي. وفي عشية اليوم الذي كان مقرراً، قام الجنرال نكوندا بزيارة المخيم للقيام بعملية تفضي إلى تجنيد الشباب للقيام بأنشطة عسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأسفرت قدرة السلطات الرواندية على تأجيل عملية التسجيل المقررة إلى زيادة مخاوف بعض اللاجئين وجعلهم أكثر عرضة لقبول التجنيد.

١٨٨- وخلال الأشهر القليلة التي تلت ذلك، بدأ التلاميذ بترك المخيم في مجموعات صغيرة، وازداد عدد المغادرين زيادة كبيرة في شهر آب/أغسطس. واستناداً إلى شهادة اللاجئين وعمال المساعدة، فإن أولئك الذين قبلوا التجنيد كانوا يتركون المخيم لوحدهم بعد الغروب وعادة خلال فترة الدراسة، وكانوا يتجمعون على قمة تلة قريبة حيث كانت المركبات بانتظارهم.

١٨٩- على أن اللاجئين وعمال المساعدة، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدينية، أبلغت الفريق أن بعض الأطفال كانوا يرسلون للتدريب العسكري، إما في منشأة عسكرية قريبة من كيبوي، أو في الجزء الشرقي من رواندا، في حين كان يرسل آخرون مباشرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لأغراض عسكرية.



١٩٠- واعتباراً من تموز/يوليه، لاحظت إدارة المخيم تناقصاً مستمراً في الدوام المدرسي بات يشكل مصدراً للقلق. بل إن معظم الطلبة الذين هربوا من المخيم لم يكونوا قد أكملوا سنتهم الدراسية التي تنتهي في أيلول/سبتمبر. وحصل الفريق على قائمة بأسماء ١٢٩ تلميذاً وعلى معلومات وصفية عنهم في مرحلة الدراسة الثانوية غادروا المخيم. ووثق الفريق لما لا يقل عن ٣٦ طفلاً في مرحلة الدراسة الابتدائية فعلوا الشيء نفسه. ورغم صعوبة التأكد من صحة المعلومات، فإن من المرجح أن الأطفال الذين لم يداوموا في المدرسة خرجوا أيضاً من المخيم دون أن يشعر بهم أحد.

١٩١- وقلة من اللاجئين كانت على استعداد للتطوع لتقديم معلومات إلى الفريق. والذين قدموا تلك المعلومات قالوا إن لجنة اللاجئين نصحتهم بقوة بعدم مناقشة حملات التجنيد مع غرباء. وفي الماضي، أجبر اللاجئون الذين كانوا يتحدثون بصراحة على ترك المخيم خشية على أمنهم. بل واستناداً إلى شهادات مباشرة من اللاجئين وعمال المساعدة، فإن تعبئة الشباب كانت تجري بتواطؤ مع لجنة اللاجئين وممثلي وزارة الحكم المحلي، التي لها دور إشرافي في المخيم. ونظراً إلى التوزيع الاجتماعي للمخيم، لا بد وأن لجنة اللاجئين ووزارة الحكم المحلي كانتا على علم بالزيارات السرية التي قام بها الجنرال نكوندا لأغراض التجنيد وأنها قدمت، على أقل تقدير، دعماً ضمناً له.

١٩٢- ويدرك الفريق أن المال استخدم كحافز لا في أوساط الآباء والأبناء فحسب بل وأيضاً لدى لجنة اللاجئين. وأبلغ مدير كيبويي الفريق، فضلاً عن مسؤولين آخرين من الأمم المتحدة، أنه على علم بمسألة التجنيد، ولكن نظراً لكونه شغل منصبه حديثاً، فإنه سيحتاج إلى بعض الوقت ليتمكن من تقدير الحالة بعناية.

## ٥ - الكولونيل موتيبوتسي وجنوده يشكلون خطراً كامناً

١٩٣- لا يزال القائد المارق حول موتيبوتسي وجنوده الـ ٣٠٠ مختبئين في رواندا حيث يشكلون من هناك خطراً على السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي يومي ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، انتقل الكولونيل موتيبوتسي ورجاله من معسكر تجمعهم الأولي في منشأة تنديزي العسكرية الرواندية التي تقع على بعد نحو ٢٠ كيلومتراً من كيانجوجو، المدينة الحدودية الرواندية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى مخيم كوكو في محافظة غيكونغورو. ورغم أن المكان الجديد يقع في منطقة نائية أكثر، فإنه لا يزال على بعد مجرد عشرين كيلومتراً من الحدود البوروندية. وهذا الأمر يشكل قلقاً لكل من الفريق ولعمال المساعدة في ضوء ما يتردد من تقارير عن قيام الجيشين النظاميين الرواندي

والبوروندي بعمليات عسكرية مشتركة، أي قوات الدفاع الرواندية والقوات المسلحة البوروندي على التوالي، على طول الحدود.

١٩٤- وقام الفريق بزيارة مخيم كوكو في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر وأجرى مقابلة مع الكولونيل موتيبوتسي. ولاحظ الفريق أنه يتمتع بقيادة وسيطرة كاملتين على رجاله، بما في ذلك ضباطه. ويمكن ملاحظة الانضباط العسكري داخل المخيم، والكولونيل موتيبوتسي يصدر الأوامر لرجاله.

١٩٥- وفي غياب إشراف خارجي على المخيم، فإن الكولونيل موتيبوتسي ورجاله يتمتعون بحرية دخول المخيم والخروج منه. وذكر مدير المخيم، المعين من قبل الحكومة، أنه كان يُعمل بإجراء للمراقبة لرصد حركة الرجال الخارجين من المخيم والداخلين إليه. بيد أنه لم يتمكن من إبراز أي أوراق تؤكد ما قال. ويتمتع موتيبوتسي بحرية الحركة إلى درجة أن لديه سيارة داخل المخيم، وتحمل لوحة كيفو KV9204K. وبناء على ما توصلت إليه بعثة التقييم التي قام بها الفريق، فإنه استطاع أن يستنتج بسهولة أن الكولونيل موتيبوتسي ورجاله لديهم الإمكانية ويتمتعون بالقدرة على التحرك كيفما شاؤوا. ويؤكد هذا القول المقابلات التي أجراها الفريق في بوجومبورا لثلاثة أشخاص قالوا إنهم فارون تركوا المخيم في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وسلموا أنفسهم إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لاحتجازهم.

١٩٦- وتشير مقابلات مع اللاجئين وعمال من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن رجال الكولونيل موتيبوتسي قاموا بزيارة مخيمات أخرى مثل مركز نياجاتاري للعبور في كيانجو جو. ولم يتمكن الفريق من التحقق بصورة مستقلة من صحة هذه الادعاءات وذلك بسبب الصعوبات اللوجستية، ولكن الفريق يذكر أنه وثق لأحداث مشابهة جدا وتحقق من صحتها وأدرجها في تقريره الأول.

١٩٧- ولا يزال الفريق يشعر بالقلق لعدم قيام رواندا بتزويد الحكومة الانتقالية بجمهورية الكونغو الديمقراطية بجزء لقطع السلاح التي تزعم أنها استرجعتها من الكولونيل موتيبوتسي وقواته عند دخولهم إلى رواندا. ويشعر الفريق بقلق أيضا من أن الأسلحة الثقيلة لهؤلاء الجنود لا تزال مجهولة المصير. ورغم أن موتيبوتسي وجنوده كانوا يرتدون ملابس مدنية داخل المخيم، فإن الفريق خلص إلى استنتاج مفاده أنه ينبغي اعتبارهم في حالة جاهزية عسكرية كامنة وأنه لا ينبغي لأي من وكالات الأمم المتحدة أن تقدم لهم مساعدة إنسانية. فهؤلاء الجنود لم يتخلوا حتى الآن بشكل يمكن التثبت منه عن وضعهم العسكري، وتجمعهم في

معسكر غير نافذ وذلك بناء على تقارير أخرى لوكالات الأمم المتحدة. لذا يتعين على رواندا أن تقوم بأكثر مما قامت به لتحديد خطر هؤلاء المقاتلين السابقين.

١٩٨- وأبلغت كينشاسا والمسؤولون العسكريون في كيفو الفريق أنه صدر أمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية للقبض على كل من الكولونيل موتيبوتسي والجنرال نكوندا، بيد أن الفريق لم يبلغ حتى الآن بوجود أي طلب رسمي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لتسليم الكولونيل موتيبوتسي.

#### ٦ - بقية تواجد رواندا

١٩٩- يدرك الفريق أن جنودا تابعين لقوات الدفاع الرواندية لا يزالون متواجدين في شمال كيفو. واستنادا إلى روايات أطباء وموظفي مستشفيات وجنود جرت مقابلتهم، تجري معالجة زهاء ٣٠ من الأفراد العسكريين الروانديين في مستشفيات في غوما. وكما ذكر مسؤولون محليون ومدنيون، فإن بعض ضباط قوات الدفاع الرواندية لهم ممتلكات في شمال كيفو. واستنادا أيضا إلى عدة مقابلات جرت مع أهالي القرى، فإن عناصر من قوات الدفاع الرواندية قامت بهجمات على نطاق صغير على مجموعة من القرى على طول الحدود الرواندية في منطقة تقع شمال غوما.

٢٠٠- ويعلم الفريق أنه لا يزال لرواندا بقية تواجد سري في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مناطق رئيسية تحدها فيرونغو الوطنية. كما أن المسؤولين الروانديين طلبوا في مناسبة واحدة على الأقل إلى حكومة أوغندا أن تسمح لهم بعبور أراضي أوغندا للدخول إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد رفض هذا الطلب رسميا.

#### ٧ - الحرب النفسية

٢٠١- رغم هذه الأمثلة عن بقية تواجد للقوات خلال الولاية الثانية للفريق، فإن حملة الحرب النفسية التي شنتها رواندا وهددت فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية بالغزو أدت إلى دورة عنف جديدة. وحذا جنود الجيش الوطني الكونغولي السابق حذو رواندا فشهبوا عضلاتهم العسكرية مخلفين بذلك أثرا سلبيا على عملية توحيد الجيش الهشة وتساعد التراع بين وحداته ووحدات أخرى تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أرسلت إلى المنطقة في كانون الأول/ديسمبر بعدما أصدرت كينشاسا أوامر بالتعبئة.

٢٠٢- وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، التقى الفريق مع وفد من حكومة رواندا برئاسة السفير سيزيبيرا، المبعوث الخاص للرئيس بول كاجامي للبحيرات العظمى، لبحث المسائل المتصلة بولاية الفريق فضلا عن الشواغل الأمنية لرواندا. وبدلا من الدخول في حوار،

أصرت الحكومة على استبيان خطي. وبعد الاجتماع، اتصلت حكومة رواندا بسفارة ذات نفوذ في كيغالي للتحذير من احتمال قيام قوات الدفاع الرواندية بعمليات اجتياح لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلم الفريق أن قوات الدفاع الرواندية سبق لها أن عززت مواقعها على طول الحدود بوحدات متنقلة وطبية.

٢٠٣- وبغية التأكد من حجم التهديد الرواندي، سافر الفريق إلى مدينة جيسيني الواقعة على حدود رواندا. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تبين للفريق أن وزير الدفاع، الجنرال مارسيل جاتسييزي، يعقد اجتماعات مع كبار مساعديه العسكريين في جيسيني، بفندق كيفو صن. وكان يحضر الاجتماعات وزير الأمن الداخلي، كريستوف بازيفامو للتشاور مع مديري المناطق. وأبلغ مساعده الفريق أنهم يناقشون مسائل أمنية وأن قوات الدفاع الرواندية تقوم بتعزيز مواقعها على طول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقام الفريق بزيارة مدن أخرى مثل كيبوي حيث لاحظ وجود زيادة كبيرة في التواجد العسكري.

٢٠٤- وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، وردت تقارير عن عبور شاحنات تابعة لقوات الدفاع الرواندية الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم أن الفريق لم يشهد مباشرة عبورها للحدود، فإنه أُبلغ عن تحركات شاحنات عسكرية من مصادر حيادية تتخذ من روهنغيري قاعدة لها. فقد شاهدت هذه المصادر قافلة عسكرية في طريقها إلى جيسيني في الساعات المبكرة من الصباح حيث تكون حركة السير على الطرق في أقل حدودها عادة. وبعد تلقي هذه التقارير، تابع الفريق الأمر مع مصادر دبلوماسية ومحلية أكدت له أن قافلة صغيرة من الشاحنات العسكرية الرواندية عبرت الحدود في جيسيني.

٢٠٥- ورغم أن الرئيس كاجامي ظل يطلق تصريحات علنية إما يهدد فيها بإرسال قوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للقيام "بضربات مركزة" ضد قوات تحرير رواندا، أو كان يلمح ضمناً إلى القوات ربما سبق لها أن عبرت الحدود، كالخطاب الذي أدلى به في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أمام مجلس الشيوخ الرواندي، واستخدم مسؤولون حكوميون روانديون آخرون عبارات استفزازية مشابهة في تصريحات إعلامية شتى.

## ٨ - التهديدات الرواندية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن وإعادة التوطين

٢٠٦- جاءت الإعلانات الرواندية المزعومة للاستقرار بعد أسابيع من عمليات مشتركة قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في أوونغو للمبادرة بتوعية قوات تحرير رواندا ضرورة امتثالها لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار

إلى الوطن وإعادة التوطين وإلا فإنها ستواجه عملا عسكريا في المستقبل. وتمثل عملية أوالونغو خطوة أولى في اتجاه جديد، يسمح للبعثة وللقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بوضع طرائق في الميدان، وتحديد نقاط الضعف، من حيث القدرات والعزيمة على السواء.

٢٠٧- ولا يزال الفريق على اقتناع بأن قوات تحرير رواندا لا تشكل خطرا داهما على أمن رواندا، رغم أنه يشعر بالقلق من قيام هذه القوات بمهمات استطلاع وتوعية بصورة منتظمة في كل من رواندا وبوروندي. وما يمثل شاغلا أكثر أهمية هو أن تواجد قوات تحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يحد من بسط الدولة لسيطرتها في مناطق بالغة الأهمية، ويؤثر تأثيرا سلبيا على الانضباط في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى وحدة الجيش.

٢٠٨- ولقد وصلت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين إلى مفترق طرق، إذ إن هذه العملية الطوعية تراوح في مكانها ولم تبلغ وحدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حدا كافيا ولا هي مزودة بما يكفي من الموارد لتنفيذ عملية نزع السلاح بالقوة. وتمثل اللجنة الثلاثية وآلية التحقق المشتركة منتدبين مناسبين لتذليل الصعوبات التي تواجه نزع السلاح والبحث عن وسائل مرضية للبلدان في المنطقة للتحرك قدما.

٢٠٩- غير أن تهديدات رواندا أشعلت فتيل مواجهة عسكرية في شمال كيفو بين قوات قامت كينشاسا بنشرها في الآونة الأخيرة والقوات المتمردة التابعة للجيش الوطني الكونغولي السابق. ورغم أن الفريق تلقى عدة تقارير من مصادر مختلفة، بما في ذلك البعثة، توحى بأن التهديدات الكلامية للرئيس كاجامي قد نفذت بالفعل ميدانيا، فإن الفريق كان يقترب من نهاية تحقيقاته الميدانية ولم يتمكن من التحقق من صحة هذه الادعاءات بصورة مستقلة.

## ثامنا - تعاون الدول

### ألف - الدول المجاورة والأطراف الإقليمية الفاعلة

٢١٠- تؤدي دول خط المواجهة فضلا عن جنوب أفريقيا دورا أساسيا في الاستقرار الإقليمي وفي نجاح حظر توريد الأسلحة. فقد جمع الفريق خلال التحقيقات التي أجراها معلومات مقنعة تشير إلى أن رواندا وأوغندا قامتتا بعمليات نقل أسلحة مجازة من الدولة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن قواتهما شاركت بشكل مباشر في دعم القوات المنشقة. كما يملك الفريق معلومات عن الشركات المتمركزة خارج جنوب أفريقيا التي ربما قامت

بانتهاك حظر توريد الأسلحة. بيد أن الجهود التي يبذلها الفريق من أجل تحقيق تعاون كامل وفعال، وتبادل المعلومات مع بعض من هذه الدول، لم تقابلها أي جهود. لذلك، لم يتمكن الفريق من استكمال تحقيقاته بشأن هذه الانتهاكات المزعومة لحظر توريد الأسلحة.

٢١١- وفي جميع الأحوال المذكورة أعلاه، طُلب إلى الفريق أن يقدم استبياناً خطياً بدلاً عن الحوار البناء والاستباقي. ويرى الفريق أن إجراء مقابلات وجها لوجه مع المسؤولين على المستويين السياسي والتكنوقراطيين الملائمين هو وسيلة أحدى لجمع المعلومات التي تتعلق بالتحقيقات التي يجريها وبولايته. وقد اطلع الفريق في بعض الحالات، كما هو الحال بالنسبة إلى جنوب أفريقيا، على أنظمة السياسة المتعلقة بمسألة رئيسة، في وقت كان همه مقصوراً على البحث عن توضيح لمسألة فنية أكثر قابلية للتأويل، كثغرة قانونية تحتاج إلى المعالجة.

٢١٢- وسيستفد الفريق بشكل كبير في المستقبل إذا تيسر له الحصول على الميزانيات والمنشآت العسكرية كما طلب مراراً إلى حكومة كل من رواندا وأوغندا. وأما في ما يتعلق بسجلات الطيران المدني، فما زال يتعين على حكومة رواندا أن تقدم سجلات مفصلة عن جميع شركات الطيران والشحن الجوي ووكلاء مناولة الشحنات وكشوف حركة المرور اليومية في المطار. ويستفيد الفريق من العمل وفق طرائق مقبولة لدى الأطراف بغية تسريع تبادل المعلومات مع الحكومات المعنية.

٢١٣- وقد اعتمدت حكومة أوغندا أيضاً النهج الرسمي المشار إليه أعلاه، غير أنها أفادت من الاجتماع بالفريق وقدمت ردوداً حسنة التوقيت ووثائق ذات صلة إنما باستثناء هام يتعلق بالمعلومات ذات الطابع العسكري. وحصل الفريق خلال ولايته الثانية، وبعد طلبات متكررة، على أحوبة ناقصة من وزارة الدفاع وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية عن أسئلة كان قد طرحها عليهما خلال ولايته الأولى. كما منع الفريق من زيارة مصانع Luwero، كبرى مصانع الأسلحة في أوغندا، المتمركزة في نكازونغولا، ومن الحصول على معلومات تتعلق بأنشطتها.

٢١٤- ويلاحظ الفريق أن السلطات المدنية الأوغندية كانت متجاوبة، وهو شاكر بوجه خاص لما حصل عليه من مساعدة من هيئة الإيرادات وهيئة الطيران المدني الأوغندية. كما قدمت حكومة أوغندا توصيات مفيدة إلى الفريق تتعلق بالتدابير التي قد تحسّن تنفيذ حظر توريد الأسلحة. وتمثل إحدى هذه التوصيات في حاجة مجلس الأمن إلى تحديد أهمية حظر السفر والتدابير المزمع اتخاذها بشأن ممثلي جماعات إيتوري المسلحة.

٢١٥- ومنع ممثلو حكومة رواندا الفريق من إمكانية الدخول في أي محادثات تتعلق بجوهر المسألة، من دون تقديم استبيان رسمي خطي مسبق. كما أصروا على أن يقدم الفريق شرحاً

خطيا عن منهجيته وولايته والتعريف بالمفاهيم الرئيسة ويرفقاها بالاستبيان. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمها الفريق، فهو لم يحصل بعد على معلومات عن مختلف أوجه الطيران المدني التي يُجري الفريق تحقيقات بشأنها. وأما في ما يتعلق بحرية التنقل، فلم يسمح بالوصول إلى العقيد موتيبوتسي ورجاله المتجمعين في معسكر كوكو إلا على أساس كل حالة على حدة وبعد انقضاء فترة انتظار طويلة. فأضعفت هذه العراقيل بشكل كبير قدرة الفريق على استكمال التحقيقات التي يجريها.

٢١٦- ويعتبر الفريق جنوب أفريقيا وسيطا مهما ليس لأنها تؤدي دورا أساسيا في العملية السلمية في منطقة البحيرات الكبرى وحسب، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وإنما أيضا في ضوء الادعاءات بأن الكيانات المتمركزة في جنوب أفريقيا قد تكون ضالعة في خرق حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد طُلب إلى الفريق خلال اجتماع مشترك ترأسه أحد كبار ممثلي وزارة الخارجية أن يقدم استبيانا خطيا رسميا، وأُعلم أيضا بأن الحكومة تفضّل عدم استلام معلومات منه بشأن ادعاءات غير موثقة بل يؤثر الانتظار إلى أن يبلغ تطور مثل هذه الحالات مرحلة تبرر اتخاذ إجراءات قانونية. كما طلب الرئيس بأن تُقدّم خطيا كل المعلومات والأدلة التي يجمعها الفريق لتعميمها على جميع الدوائر الحكومية المعنية. والفريق مهتم أشد اهتمام بالعمل مع حكومة جنوب أفريقيا على إجراء مزيد من التحقيقات، وسيبذل كل الجهود الضرورية من أجل وضع طرائق تكون مقبولة من الطرفين.

٢١٧- وقد جاء رد الحكومة على استبيان الفريق على مرحلتين، واستلم الفريق ثانيهما وأكثرهما أهمية مع انتهاء تحقيقاته الميدانية.

٢١٨- ومع احترام الفريق لطلب الحكومة بأن يتعامل مع جهة تنسيق محددة بشأن كل الاستفسارات الحكومية الرسمية، فإنه لا يعتقد بأن هذا الأمر يحدّ من قدرته على التعامل مثلا مع المسؤولين المدنيين أو العسكريين المنتدبين من حكومة جنوب أفريقيا للخدمة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، والذين يقدمون المعلومات طوعا. وسيبقى الفريق منفتحا لتلقي جميع المعلومات التي ترد إليه طوعا من أطراف ثالثة.

## باء - الدول الأخرى

٢١٩- بادر الفريق إلى المشاركة مع الأطراف الفاعلة الحكومية الأخرى، بما في ذلك تلك التي تعتبر مساهماتها هامة في إتقان رصد وتنفيذ حظر توريد الأسلحة. أما في ما يتعلق بالتدريب، فإن الفريق يرحب بالتدريب المتخصص على الطيران المدني بمشاركة العاملين

المعنيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبتحويل من بلجيكا، كمتابعة مفيدة لإحدى التوصيات الواردة في التقرير الأول للفريق.

٢٢٠- وقد أبلغت حكومة الولايات المتحدة الفريق بأنها ملتزمة مبدئياً بتدريب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وربما عملية الأمم المتحدة في بوروندي، تدريباً متخصصاً على تجميع الأسلحة وجردها والشروع في تجميع بيانات أساسية متعلقة بمخزونات الأسلحة التي تحصل عليها البعثة في إطار الاضطلاع بولايتها.

٢٢١- ويرحب الفريق بالمعلومات القيمة التي تلقاها خلال ولايته الثانية من حكومة كل من بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهو ممن للمساعدة التي اقترح تقديمها كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن معلومات محددة عن الأرقام التسلسلية التي تحملها الأسلحة والبيانات الأخرى ذات الصلة من أجل التعقب والتحليل، وهو يتطلع إلى الحصول على تعقيباتها.

### جيم - المنظمات الدولية والإقليمية

٢٢٢- يواصل الفريق التفاعل مع جهات أخرى خارجية لها دورها الأساسي. وخلال اجتماع مع مكتب الشرطة الأوروبي، أعرب هذا الأخير عن اعترامه وتوفير دورات التدريب والخبرات ذات الصلة فضلاً عن تقديم المساعدة في التحقيقات الخاصة، تبعاً لتوافر الأموال لدى الاتحاد الأوروبي. ولا تركز المنظمة الدولية للشرطة الجنائية حالياً على حالات تم الفريق، كما أن النظام الدولي لتتبع الأسلحة والمتفجرات التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية غير ملائم في هذه المرحلة كأداة للفريق. ويتداخل عمل المحكمة الجنائية الدولية وعمل الفريق، خاصة في ما يتعلق بجمع الأدلة والوثائق. وبالتالي، فإن تنسيق طرائق تبادل المعلومات يعتبر إحدى الأولويات. وبالنظر إلى الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على الاستقرار الإقليمي، لا سيما من خلال مكتب ممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، فإن الفريق يقدر ما يقوم به الاتحاد من تبادل للمعلومات ومن تفاعل معه. ويتلج صدر الفريق التمويل الطارئ الذي قدمه الاتحاد الأوروبي من أجل بناء جدار من الحجر لحماية متزته فيرونغا الوطني من التعديات، حسب ما ورد في التقرير الأول للفريق.

### دال - الأطراف الفاعلة غير الحكومية

٢٢٣- يشكل الدعم والإسهام اللذان تقدمهما الأطراف الفاعلة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والاجتمع المدني عنصراً أساسياً من عناصر تطبيق حظر توريد الأسلحة وإنفاذه على نحو فعال. فالكثير من بين هذه الأطراف لديه أهداف طويلة الأمد تتعلق بالسلام الإقليمي



ونزع السلاح وانتشار الأسلحة الصغيرة وأنشطة مكافحة الجريمة ومكافحة الإرهاب واستغلال الموارد الطبيعية. ويستفيد الفريق من المقترحات والمساعدة النشطة التي تقدمها تلك الأطراف التي لها مصلحة في العملية.

٢٢٤- وقد تلقى الفريق معلومات مفيدة من الفريق البرلماني لعموم الأحزاب، وهيئة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان. فقد عرض الفريق البرلماني لعموم الأحزاب على اللجنة اقتراحا خطيا ذا قيمة كبيرة بالنسبة إلى الفريق. وينبغي تشجيع المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى على المشاركة في رصد وإنفاذ حظر توريد الأسلحة من خلال تزويد البعثة والفريق ببيانات ذات صلة، وإعلام آلية الرصد بالمبادرات التي من شأنها دعم نظام الجزاءات. ويتشجع المكتب الإعلامي وإذاعة أو كابي التابعان للبعثة على مواصلة تأدية دورهما في التريية المدنية وإذكاء الوعي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## تاسعا - التوصيات

٢٢٥- في ضوء الاستنتاجات والملاحظات المفصلة أعلاه، يرغب الفريق في تقديم التوصيات التالية.

### ألف - التوضيح وتوسيع النطاق

٢٢٦- نظرا إلى ما يشوب المشهد السياسي في الكونغو من تعقيدات، وإلى الاختلاف في ولاء أعضاء الحكومة الانتقالية، يوصي الفريق بإعادة النظر في الغاية من الحظر على نحو ما تمّ تحديده في قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ من أجل توضيح شروط الحظر والإعفاءات منه. كما يوصي الفريق بتعيين مقر القيادة الوكيل الوحيد العامل باسم الحكومة الانتقالية والجيش المتكامل في شراء المعدات الحاسوبية وغير ذلك من أشكال المعدات العسكرية والترخيص بها. كما ينبغي لمجلس الأمن، من أجل تعزيز فعالية آلية الرصد وإنفاذ الحظر، أن يوسع نطاق حظر توريد الأسلحة لكي يشمل كامل إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، باستثناء مقر القيادة والبعثة، والإمدادات بالمواد غير المهلكة والتدريب لأغراض إنسانية أو حمائية.

### باء - آلية الرصد

#### الفريق

٢٢٧- يتعين على آلية الرصد التي أنشئت بهدف كبح تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية ذات الصلة إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تفيد مما توصلت إليه من استنتاجات.

وعلى ذلك، يوصي الفريق بتحديد ولايته الخاصة حتى انتهاء حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكي يوسع نطاق التحقيقات التي يجريها حتى تشمل البلدان في المنطقة وأماكن أخرى، ويستكمل المعلومات المتعلقة بمنتهكي حظر توريد الأسلحة بغرض تنقيح القائمة وفقا للمقتضى. ويمكن للفريق أن يفيد من الموارد والدعم الإضافيين.

٢٢٨- وبغية تحسين تنسيق الأنشطة التي يضطلع بها كل من البعثة والفريق، إضافة إلى تدفق المعلومات في ما بينهما، يوصي الفريق بأن يُلحق بخلية التحليل المشتركة للبعثة في مقر البعثة في كينشاسا ضابط اتصال تابع للفريق، وذلك طوال فترة الولاية.

### بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٢٩- يبرّر الدوران المتكرر لمراقبي البعثة العسكريين وضباط الأركان والوحدات استمرار دورات التدريب المتخصص على رصد حظر توريد الأسلحة. فقد استفاد موظفو البعثة من التدريب في مجال الطيران المدني، غير أنها افتقرت إلى التدريب على وسائل تجميع البيانات المتعلقة بالأسلحة المشاهدة في الميدان أو المستعادة منه. وينبغي تشجيع البعثة على توحيد إجراءات التفتيش وتجميع البيانات المتعلقة بالأسلحة واستحداث بيانات أساسية تفيد آلية الرصد. ويرحب مكتب الشرطة الأوروبي بأن يمول الاتحاد الأوروبي هذا النوع من التدريب. وينبغي تشجيع الجهات المانحة على توفير التدريب والشروع في تجميع البيانات الأساسية عن مخزونات الأسلحة التي تضبطها البعثة أو تحصل عليها بطرق أخرى في إطار الاضطلاع بولايتها.

٢٣٠- وفي ما يتعلق برصد المطارات والعمليات الجوية، يتعين على البعثة أن تقوم بانتظام بعمليات تفتيش مخصصة للطائرات، بما في ذلك التوثيق في المطارات الاستراتيجية. وينبغي أن تشمل هذه العمليات بوتمبو وبوكافو وبونيا وبييني وشابوندا وغوما وكيندو، فضلا عن المطارات الأصغر حجما إنما الموازية من حيث أهميتها الاستراتيجية، بما في ذلك مطار أوفيرا وكاليمبا وواليكالي وإيسيرو وأرو. وينبغي تقاسم المعلومات التي يستحصل عليها مع سلطات الطيران المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الطيران المدني الدولي والفريق من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات.

٢٣١- ويقرّ الفريق بأن البعثة تواجه معوقات في إطار رصد حظر توريد الأسلحة نتيجة التحول في أولوياتها التشغيلية بعد أزمة بوكافو. بيد أنه يرحب بالقرار القاضي بإدراج حظر توريد الأسلحة، باعتباره أحد الأولويات الأساسية للبعثة، في خلية التحليل المشتركة للبعثة. ويلاحظ الفريق أن البعثة ما زالت محدودة من حيث قدرتها على القيام بدوريات بحرية وغيرها من أشكال القدرة على الرقابة، ويوصي بأن ينظر المجلس في تعزيز هذه القدرات.

## عملية الأمم المتحدة في بوروندي

٢٣٢- يرى الفريق أن شبه جزيرة أوبواري الواقعة عند بحيرة تنغانيقا من جهة الكونغو تشكل ممرا لتهرب الأسلحة ومركزا للأنشطة العسكرية غير المشروعة. وينبغي تيسير الوصول إلى هذه المنطقة لرصد حظر توريد الأسلحة وإجراء تقييمات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. فهذه التقييمات التي تشمل الرصد البري والبحري من شأنها الإفادة من التعاون السوقي المعزز بين البعثة وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبخاصة من استعمال العتاد البحري العائد لهذه الأخيرة إلى أن تصبح البعثة مالكة لعتادها البحري الخاص بها.

٢٣٣- ويمكن أن يتسبب انتشار الأسلحة الصغيرة غير المنظمة في بوروندي في زعزعة الاستقرار في البلد والمنطقة في الفترة السابقة على الانتخابات. وينبغي في هذا الصدد أن ينظر المجلس في معالجة المشكلة من خلال إدخال عنصر للأسلحة الصغيرة داخل عملية الأمم المتحدة في بوروندي أو إحدى وكالات الأمم المتحدة. ولما كان برنامج نزع الأسلحة في بوروندي في مراحله الأولى، يوصي الفريق أيضا بأن يرافقه استحداث لبيانات أساسية وجرّد الأسلحة، باستعمال معلومات يجمعها موظفون مدربون خصيصا لهذا الغرض.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٣٤- من أجل المساعدة على تنفيذ حظر توريد الأسلحة وإنفاذه، ينبغي للحكومة الانتقالية أن تحدد بالاشتراك مع البعثة واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية الطرائق والمعايير الملائمة والواقعية من أجل تكامل الجيش والشرطة الوطنيين. وينبغي أن تتضمن هذه الطرائق إخطارا مسبقا من البعثة بالتحركات الداخلية للأسلحة والمواد ذات الصلة التي تستعملها وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المدججة. كما ينبغي أن تعالج مسألة نشر القوات المدججة ودفع أجورها وتزويدها بالإمدادات، والتي يتعين توحيدها وتنظيمها بمزيد من الشفافية.

## المنع من الوصول

٢٣٥- لما كان المنع من الوصول يشكل حرقا للفقرة ١٩ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، يدعو الفريق الجنرال مابي، قائد المنطقة العسكرية العاشرة، إلى توبيخ الذين منعوا البعثة والفريق من الوصول خلال عملية المطار في بوكافو، وإلى تعزيز الوعي لدى العاملين تحت قيادته في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة. ومن أجل تفادي المنع من الوصول في المستقبل، يوصي الفريق أيضا بأن يرسل مقر القيادة في

كينشاسا تعليمات واضحة إلى جميع قادة المناطق العسكرية التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التعاون مع البعثة عندما تجري عمليات التفتيش.

## جيم - الطيران المدني

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٣٦- نظرا إلى العدد الكبير من حالات تشغيل الطائرات غير المشروع إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنها، يوصي الفريق بإطلاق حملة نشطة بالتنسيق مع مسؤولين في سلطات الحكومة الانتقالية، ومنظمة الطيران المدني الدولي والبعثة والحكومات الأجنبية من أجل إخلاء المنطقة من شركات الطيران والشحن الجوي الضالعة في الممارسات غير المشروعة والتعسفية. وينبغي معاقبة الطائرات التي تستخدم وثائق مزورة أو منتهية الصلاحية ومنعها من القيام بعمليات جوية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك، ينبغي معاقبة مالكي شركات الطيران والشحن الجوي لعدم التزامهم بأنظمة الحكومة أو منظمة الطيران المدني الدولي، ولارتكاب غير ذلك من الانتهاكات الجنائية الممكنة. وينبغي للحكومات الأجنبية أن تحقق في أنشطة الرعايا الذين يشغلون هذه الطائرات أو لهم ارتباط بتشغيلها. وإذا تبين أن الطيارين يطربون من دون الوثائق المطلوبة أو بوثائق مزورة أو منتهية الصلاحية، فإنه ينبغي مقاضاتهم واتخاذ التدابير الملزمة بحقهم.

٢٣٧- ويوصي الفريق بأن تعطي سلطات الطيران المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعليمات واضحة إلى جميع سلطات المطارات فيها بالتعاون مع البعثة عندما تقوم بتفتيش طائرة. وينبغي لسلطات الطيران المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعطي تعليمات إلى ممثليها في المطارات الخاضعة لرقابتها بتذكير الطيارين وممثلي شركات الطيران ببنود الأنظمة التي تمخض عنها مؤتمر منظمة الطيران المدني الدولي المعقود في شيكاغو، وبخاصة الفقرة ٢٩ التي تضم قائمة بالوثائق التي يجب أن تتوفر على متن الطائرات في جميع الأوقات. ويوصي الفريق بأن تتحقق سلطات الطيران المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على فترات منتظمة، من صلاحية الطائرة ووثائق الطيارين بغية منع استعمال الوثائق المزورة. وينبغي الاحتفاظ بنتائج هذه التحقيقات ضمن قاعدة بيانات مركزية خاصة بإدارة الخطوط الجوية.

٢٣٨- كما يوصي الفريق بأن يحرص الموظفون في إدارة الخطوط الجوية على إنفاذ وضع المطارات، بما في ذلك المطارات المملوكة للقطاع الخاص والتي لا تشكل نقاط دخول دولية رسمية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي اعتبار أي طاقم جوي يستخدم هذه المطارات كنقطة دخول له إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا في إطار الإجراءات المتخذة

في حالات الطوارئ، بأنه يقوم بانتهاك المجال الجوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وملاحقته قضائيا تبعا لذلك.

#### أوغندا

٢٣٩- ينبغي للسلطات الأوغندية أن تنظم على الفور وضع الطائرات المدنية المتمركزة في ساحة خدمات الطائرات العسكرية في مطار عنتبي أو التي تستخدمه. فينبغي لهذه الطائرات والشركات التي تملكها أو تشغيلها أن تتبع الأنظمة والإجراءات العادية التي قررتها هيئة الطيران المدني. وعلى هذه الأخيرة أن تعيد تأكيد دورها في رصد جميع الرحلات الداخلية والدولية التي تقوم بها الطائرات المدنية والإشراف عليها. وينبغي بذل الجهود من أجل تمكين برج مراقبة المرور الجوي في مطار عنتبي من الاتصال بفعالية أكبر بإدارة الخطوط الجوية في الكونغو والعمليات الجوية للبعثة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تعزيز مراقبة المرور الجوي.

#### بوروندي

٢٤٠- ينبغي لبوروندي وجمهورية جنوب أفريقيا أن تجريا تحقيقا كاملا في الاستخدام المزدوج للتسجيل 9U-BHR بين شركتي Volga Atlantic و Aigle Aviation، مع التركيز على إمكان إصدار وثائق مزورة.

### دال - نقاط المراقبة على الحدود والجوانب المالية

#### على الصعيدين الإقليمي والدولي

٢٤١- تنفيذ جماعات إيتوري المسلحة من الشبكات التجارية والسوقية التي أنشأتها في الدول المجاورة وفي بلدان أخرى. ويؤكد الفريق مجددا الحاجة إلى الحد من حرية هذه الجماعات المسلحة في عبور الحدود، ويشجع بقوة على اتخاذ التدابير الرامية إلى منعها من الحصول على الأموال التي تستعملها من أجل الإبقاء على جهازها العسكري، بما يشكل خرقا للحظر المفروض على توريد الأسلحة. لهذه الغاية، يوصي الفريق بفرض حظر على السفر وتجميد الأصول التي لمثلي جماعات إيتوري المسلحة لا سيما كبار قادتها. وينبغي لبعض البلدان، مثل أوغندا، التي تلقت اتصالا من ممثلي هذه الجماعات المسلحة أو عقدت معهم اجتماعات، أن تساعد مجلس الأمن في الحفاظ على قائمة مستوفاة هؤلاء الممثلين تشمل أسماءهم ووظائفهم وغير ذلك من وسائل تحديد هويتهم. وقد أرفقت القائمة الحالية بالتذييل.

٢٤٢- ولا يزال نظام التجارة العابرة في المنطقة يعاني من ثغرات تستغلها الجماعات المسلحة لمواصلة نشاطهم. بالتالي، ينبغي لأعضاء ممر العبور الشمالي أن يعدلوا الاتفاق الحالي بما يسمح تفتيش السلع العابرة المتجهة إلى مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المشمولة بالحظر.

٢٤٣- وينبغي أن يحدد مجلس الأمن الطريقة الفضلى لمعالجة مسألة أصحاب الأعمال التجارية المشروعة الذين يحافظون، من خلال أعمالهم التجارية في المناطق المشمولة بالحظر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على استمرارية الجماعات المسلحة وذلك من خلال دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية أو رسوم هبوط الطائرات أو غيرها من الرسوم. ويمكن أن يساعد الفريق في هذا المسعى وفقا للمقتضى.

٢٤٤- وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم معلومات عن الرعايا الذين يقومون بعمليات تجارية مع الجماعات المشمولة بالحظر. ويمكن لهذه المعلومات أن تدعم بشكل خاص الجهود المبذولة من أجل تعقب الأموال والترتيبات التجارية التي تشكل حرقا لحظر توريد الأسلحة.

#### برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٤٥- تؤدي إدارات الجمارك والهجرة الفعالة دورا أساسيا في مراقبة الحدود ويمكنها أن تساهم في تعزيز حظر توريد الأسلحة. ويوصي الفريق في هذا الصدد بأن يتم، بمساعدة المجتمع الدولي وبخاصة منظمة الجمارك العالمية، توسيع نطاق سلطة الدولة على الجمارك والهجرة بحيث تشمل جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأهم المناطق المشمولة بالحظر. وينبغي للحكومة الانتقالية أن تنفذ التوصيات التي تمخضت عن استعراض العمليات الجمركية الذي قامت به شركة وكلاء التاج البريطاني. ويمكن أن تنتج فوائد أخرى عن تطوير آليات التعاون الثنائية في الجمارك والهجرة مع أوغندا ورواندا. ويمكن أن تساعد البعثة والوكالات الأخرى ذات الصلة في تحسين الضوابط والشروط الأمنية على طول الحدود الشرقية، من أجل كبح الاتجار غير المشروع عبر الحدود، بما في ذلك حركة الأسلحة.

#### أوغندا

٢٤٦- ينبغي لحكومة أوغندا أن تضاعف ما تبذله من جهود من أجل إنفاذ المراقبة الحدودية، على طول الحدود مع إيتوري. ويوصي الفريق لهذه الغاية بإنشاء آلية ثنائية للمراقبة الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، من أجل تقاسم المعلومات والاستخبارات بخصوص الأمور التي تتعلق بشكل خاص بحظر توريد الأسلحة. ويمكن لهذه

الآلية أن تعمل على نحو مماثل للترتيبات الأمنية الثنائية التي سبق أن وقعت بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

٢٤٧- ويوصي الفريق بأن تحشد الحكومة أيد عاملة كافية على طول المعابر الحدودية الرئيسية، مثل العبور بالاتجاهين. وبذلك، ينبغي تجهيز المسؤولين في الشرطة والجمارك عند مراكز فوراً ولها وغولي الحدودية بشكل أفضل للتمكن من كبح المخالفات. كما ينبغي تعزيز المركز الحدودي عند بوناغانا من أجل تفادي إعادة إمداد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتعديت على القوات الأجنبية. وينبغي الاستيلاء على أي أسلحة واردة إلى أوغندا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجردها، وإبلاغ البعثة بالمعلومات المتعلقة بمثل هذه الحوادث لتحويلها إلى الحكومة الانتقالية والفريق.

٢٤٨- وكثيرون من المستفيدين الأساسيين من التمويل المسبق وغيره من أشكال المعاملة التفضيلية التي تقوم بها جماعات إيتوري المسلحة هم من رجال الأعمال المتمركزين في أوغندا. وينبغي لأوغندا أن تبذل كل جهد من أجل التحقيق مع هؤلاء الأفراد أو هذه الشركات، ومساءلتها وفقاً للمقتضى، إذا تبين لها حصول خرق للقوانين الوطنية أو لخطر توريد الأسلحة.

٢٤٩- وينبغي أن تخضع تجارة تصدير الذهب لقوانين أشد صرامة حرصاً على عدم إفادة جماعات إيتوري المسلحة وشركائها المباشرين في التجارة من العائدات التي يمكن أن تستعمل في شراء الأسلحة أو غيرها من الإمدادات العسكرية. ومن شأن استعراض تجارة تصدير الذهب أن يكون عاملاً مهماً في تحديد منشأ الذهب والتدابير اللازمة لكبح عمليات تصدير الذهب غير المشروعة من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر أوغندا.

## رواندا

٢٥٠- ينبغي تشجيع حكومة رواندا على التعاون بفعالية أكبر مع الفريق بشأن المسائل التي تتعلق بمراقبة الحدود وإنفاذ حظر توريد الأسلحة.

٢٥١- وينبغي أن تخضع الموارد المعدنية المستوردة إلى رواندا لقوانين صارمة حرصاً على عدم إفادة الفصائل العسكرية المنشقة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها في التجارة من العائدات التي يمكن أن تستعمل في شراء الأسلحة أو غيرها من الإمدادات العسكرية. ومن شأن استعراض جميع وكلاء الموارد المعدنية المرخص لهم، بالتعاون مع الحكومة الانتقالية، أن يمثل خطوة أولى باتجاه تحديد هوية العاملين الضالعين في انتهاكات حظر توريد الأسلحة.

## هاء - الاتجار بالأسلحة والانتهاكات

٢٥٢- ينبغي للحكومة الانتقالية وأرمينيا، في إطار جهد مشترك، أن تعجلا بالتحقيقات بشأن البذات التي استقدمتها جوا إلى غوما، بطرق غير مشروعة، شركة Simeron Enterprises المتمركزة في أرمينيا. وينبغي توجيه الاتهامات الملائمة ضد الطاقم ومعالجة نتيجة الطائرة الموقوفة عبر القنوات القانونية العادية.

٢٥٣- وينبغي معاقبة مشغلي طائرة EL-WVA المملوكة لشركة طيران البحيرات الكبرى، ليس لأنها شغلت طائرة غير مشروعة وحسب بل للدور الذي أدته في نقل الميليشيا. وينبغي إبقاء الطائرة موقوفة إلى أن يتم تسجيلها وفقا للأصول وإخضاعها لتفتيش فني من أجل تحديد صلاحيتها للطيران. كما ينبغي إجراء تحقيقات حول الإعفاءات الخاصة التي منحتها السلطات المحلية لتلك الطائرة.

٢٥٤- كما تدعو الحاجة إلى استعراض وتصحيح العلاقات المبهمة بين قادة المناطق العسكرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وصلاتهم بمقر القيادة في كينشاسا والدعم الذي تقدمه قواهم لأنشطة القوات المنشقة والجماعات المسلحة الأجنبية بما يشكل خرقا لحظر توريد الأسلحة. وينبغي بالتالي معاقبة الجنرال أوبيدي والعقيد نكاباكا. كما ينبغي لمقر القيادة أن يرسل تعليمات واضحة إلى قائد كل من المنطقة العسكرية الثامنة والعاشرة من أجل منع تواجد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع وحدات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المناطق التي يسيطر عليها كل منهما. وينبغي أن تعطى الأولوية للقبض على الجنرال نكوندا وطلب تسليم موتيبوتسي وقواته المنشقة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواجهة التهم المنسوبة إليهم.

٢٥٥- ولا يزال الفريق قلقا إزاء الانتشار الذي تم مؤخرا للأسلحة الصغيرة في إقليم ماسيسي ويوصي بأن تقوم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات المدنية المعنية، بالتنسيق مع البعثة والأفراد الملائمين في المجتمع المدني، بشن حملة لتجميع الأسلحة التي وزعت بكميات هائلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وينبغي استبدال الأطراف المسؤولة في إدارتي المقاطعة والإقليم ومعاقبتها حسب الأصول. وينبغي القيام بكل محاولة لتبرير إدماج قوات الدفاع المحلية السابقة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

### رواندا

٢٥٦- لا يشكل تجنيد القُصّر في مخيمات اللاجئين الرواندية خرقا لحظر توريد الأسلحة وحسب بل للبروتوكولات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وقانون اللاجئين. ويجب بالتالي أن



يعالج المجتمع الدولي مسألة التجنيد لكفالة الطابع الإنساني الذي تتميز به مخيمات اللاجئين. ويجب تعزيز الشروط الأمنية في مخيمات اللاجئين بحيث تشمل بوجه خاص رصد جميع الزيارات منها وإليها. ويتعين على السلطات ومجتمع الأنشطة الإنسانية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراء تحقيق حول أماكن وجود الأطفال المفقودين.

## واو - الجهود الثنائية والإقليمية والدولية

٢٥٧- لقد كان للتهديدات التي أطلقتها رواندا مرارا بالتوغل داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية عواقب وخيمة على الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأشعلت من جديد فتيل الصراع في كيفو الشمالية. ويوصي الفريق بأن تلتزم جميع الأحزاب بالاتفاق الثلاثي. فيلى جانب اللجنة الثلاثية، فإن آلية التحقق المشتركة التي تم مؤخرا توقيعها بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ينبغي أن تصلح كمنتدين ملائمين لمعالجة الادعاءات بحصول تدخل عسكري أجنبي في الشؤون الداخلية لبلد آخر.

٢٥٨- وينبغي للدول الأطراف أن تعمل جاهدة على تحديد هوية أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشتتين المتواجدين في كل منها، والذين يساهمون ماليا في أنشطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بغية وقف هذه المساعدة. ويرى الفريق أن هذا الأمر سيؤثر إيجاباً على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن.